الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de gestion

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــــــوع

تداعيات الأزمات العالمية على السياحة في الوطن العربي
دراسة حالة مصر –دراسة تحليلية للفترة2008/2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
- سميرة مشقوق

الأستاذ المشرف:
- د/ فاطمة رحال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/إيمان مودع	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/فاطمة رحال	أستاذ محاضر أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/ليلى جودي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de gestion

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــــــوع

تداعيات الأزمات العالمية على السياحة في الوطن العربي
دراسة حالة مصر –دراسة تحليلية للفترة 2020/2008

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
- سميرة مشقوق

الأستاذ المشرف:
- د/ فاطمة رحال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/إيمان مودع	أستاذ محاضر	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/ فاطمة رحال	أستاذ محاضر أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/ليلى جودي	أستاذ محاضر	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:
" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"
أتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان و خالص التقدير للأستاذة الدكتورة
"*رحال فاطمة*" التي تكرمت بقبول الإشراف على هاته المذكرة وعلى جميع
التوجيهات والملاحظات والنصائح و تذليل الصعوبات التي واجهتني.
كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل أساتذتي في قسم العلوم الاقتصادية
و عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى أساتذتي القديرين اللتان أشرفتا على مذكرتي
"د. إيمان مودع" رئيسا و " د. ليلى جودي" مناقشا .
وفي الختام اشكر كل من ساعدني وساهم في هذا العمل وتحمل معي عناء انجازه
سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة

إهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى روح أبي الطاهرة دوما

إلى من منحتني القوة والعزيمة أمي الغالية حفظها الله ورعاها

إلى إخوتي وأولادي أسال الله أن ينبتهم النبات الحسن

إلى زوجي العزيز

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع

سميرة مشقوق

ملخص الدراسة:

يلعب القطاع السياحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية، فهو قطاع له أهميته الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والسياسية، إذ أصبح يشكل موردا أساسيا تعتمد عليه الدول في تنمي اقتصادياتها، غير أن الأرقام المتعلقة بمؤشرات السياحة تشير إلى عكس ذلك، وهذا بسبب ما يعانيه هذا القطاع من ضعف وهشاشة بين العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وكذا سوء الخدمات المقدمة ومن ثم وجب على الدولة الاهتمام بهذا القطاع الهام إذا ما أرادت تنمية اقتصادها والرفع من مواردها المالية خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال إنتهاج سياسة تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وسن المزيد من القوانين التي تنظم وتشجع مستثمري وزبائن القطاع.

ومن خلال دراستنا حاولنا الوقوف على تأثير الأزمات المالية الاقتصادية العالمية على الصناعة السياحة في الدول العربية على وجه العموم و مصر على وجه الخصوص.

خلصت الدراسة إلى ضرورة اعتماد استراتيجيات و حلول ناجعة وقواعد جديدة بديلة للحد من تأثير الأزمات على السياحة و تطوير البنى التحتية وتأهيل الموارد البشرية والترويج لها لجذب عدد اكبر من السياح حول العالم.

الكلمات المفتاحية: السياحة –مؤشرات سياحية–القطاع– الأزمة– البنى التحتية.

Abstract

The tourism sector plays an important role in economic development as an economic, social, cultural and political sector, which has become an essential resource upon which countries depend on the development of their economie , and this is because of the weakness and fragility of this sector between administrative and bureaucratic obstacles as well as poor services provided. Therefore,

the government should pay attention to this important sector if it has the intention to develop its economy and raise its financial resources outside the hydrocarbons sector through adopting a policy of encouraging investment in this sector and enacting more laws that regulate and encourage investors of the sector.

Through our study, we tried to identify the impact of the global economic and financial crises on the tourism industry in the Arab countries in general and Egypt in particular.

The study concluded that it is necessary to adopt effective strategies and solutions and new alternative rules to reduce the impact of crises on tourism, develop infrastructure, qualify human resources and promote them to attract a greater number of tourists around the world.

Keywords: tourism - tourism indicators - sector - crisis - infrastructure.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(01)	الإنفاق العام في الدول العربية	48
(02)	تأثر الإصلاحات القائمة في بعض الدول العربية بتداعيات جامعة كوفية – 19	51
(03)	تطور عدد السياح الوافدين للدول العربية خلال الفترة (2008-2020)	63
(04)	تطور الإيرادات السياحية لدول العالم العربي خلال الفترة (2008-2020)	66
(05)	المؤشر الكلي للتنافسية السياحية للدول العربية خلال الفترة (2009-2013)	74
(06)	المؤشر الكلي للتنافسية السياحية للدول العربية خلال الفترة (2015-2017)	75
(07)	المؤشر الفرعي للبيئة	76
(08)	المؤشر الفرعي السياسات والظروف التمكينية في قطاع السياحة و السفر لدول العالم العربي سنة 2015	77
(09)	المؤشر الفرعي للبنية التحتية للسياحة والسفر في الدول العربية سنة 2015.	78
(10)	المؤشر الفرعي للموارد والمصادر الطبيعية و الثقافية للسياحة و السفر في الدول العربية سنة 2015	79
(11)	مؤشر التنافسية في الدول العربية 2019	81
(12)	عدد السياح والليالي السياحية (بالمليون) في ظل الأزمة العالمية	90
(13)	المعدل الشهري لنمو السياحة الدولية خلال فترة الأزمة2008 في مصر والعالم	91
(14)	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 2019/2010	94
(15)	تطور قيم المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي خلال الفترة 2019/2010	94

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(**01**)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار (معادل للقوة الشرائية) خلال الفترة (2018-2019) وتوقعات (2020-2025).	49
(**02**)	التغير في السعة المعروضة أسبوعيا في العالم من وإلى وداخل العالم العربي	70
(**03**)	معدلات النمو الشهري لعدد السائحين الوافدين إلى مصر(2008-يونيو2009).	91
(**04**)	أعداد السائحين في الفترة في عام 2010 حتى عام 2019	93
(**05**)	مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي وسوق العمل سنة 2019-2020	96

المقدمة العامة

تعتبر السياحة ركيزة أساسية في الكثير من الاقتصاديات العالمية، وقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظا على مختلف الجوانب ، انعكست إيجاباً على معظم نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ازدادت مساهمة السياحة في الناتج الاقتصادي الإجمالي للدول ، شغلت آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ، وعززت احتياطيات الدول من القطع الأجنبي، إلا أن كل ما سبق لم يمنع تعرض السياحة لأزمات متعددة تختلف في شدتها وأسبابها ونتائجها ، فبعض هذه الأزمات يؤثر على المستوى العالمي مثل الأزمة المالية العالمية ، والبعض الآخر يؤثر على المستوى الإقليمي كالحروب في المنطقة ، والبعض الآخر من الأزمات يؤثر على المستوى الوطني الذي تشهده معظم البلاد العربية كالحروب و الأمراض والأوبئة مثل كوفيد 19 ، مما يتضح أهمية تأمين العملية السياحية و إعطاء الأمن السياحي الأهمية الكافية ، وربط العامل الأمني بالنشاطات السياحية بشكل متكامل بما يضمن تعزيز القطاع السياحي و بقائه مورداً وقطباً اقتصادياً مميزاً لاقتصاد الدول.

وبناءً على ما سبق ذكره ، فإذا أرادت الدول العربية الارتقاء بصناعة السياحة فيها لا بدّ من الاهتمام بمنتجها السياحي وتنوعه من جهة، ومواجهة التحديات الأمنية والأزمات التي تعترضها من جهة أخرى، لأن الأمرين متلازمان ويؤثران مباشرةً في العوائد الاقتصادية وحجم النشاط في القطاع السياحي.

أولا: طرح الإشكالية

ماهي تداعيات الأزمات المالية الاقتصادية العالمية على السياحة في الدول العربية بصفة عامة و مصر بصفة خاصة خلال الفترة (2008-2020)؟

لاحتواء الموضوع من كل الجوانب يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ماهي اكثر القطاعات تأثرا بالأزمات العالمية ؟
2. ما هي أشد الأزمات الاقتصادية العالمية تأثيرا على القطاع السياحي في العالم خلال الفترة 2020/2008 ؟
3. ماهي أهم مقومات الجذب السياحي في الوطن العربي؟
4. كيف أثرت الازمات الاقتصادية خلال الفترة 2020/2008 على القطاع السياحي في الوطن العربي ؟
5. هل تعتبر السياحة مصدر دخل رئيسي لمصر؟، وهل تأثرت السياحة في مصر بالأزمات الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين.

ثانيا : الدراسات السابقة

لقد كانت هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية و الأكاديمية التي بحثت في الموضوع أو جزء منه، و قد قامت بدراسته من زوايا مختلفة، إلا أننا ستقتصر على عرض بعض منها:

- عجرود حسينة، فرجلي ياسمين، الاستثمارات السياحية في الدول العربية ودروها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2010- 2020 دراسة حالة إمارة دبي- نموذجا-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر –بسكرة- 2021-2022.

هدفت الدراسة إلى توضيح تعريف القطاع بمختلف جوانبه وكيف تحول إلى أهم صناعة في القطاع الاقتصادي، فكانت لهما وقفة على أساسيات الاستثمار السياحي دراسة حالة إمارة دبي-نموذجا-، وكان أهم ما تم التوصل إليه أن الاستثمارات السياحية في اغلب الدول العربية لم تحقق التنمية الاقتصادية إلا إمارة دبي، وذلك نظرا لقلة الاستثمار في هذا المجال.

حيث قامت إمارة دبي بوضع خطط واستراتيجيات فعالة ساعدت على ترقية الاستثمارات السياحية فيها وفق أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 ، فالخطط والرؤى الإستراتيجية التي اعتمدتها إمارة دبي للنهوض بالقطاع الاقتصادي ساهمت في زيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

فقد تمكن القطاع السياحي من تجاوز كل الأزمات وأثبتت التجارب انه صناعة لا تنضب ولا تندثر بل تنمو عاما بعد عام رغم كل الأحداث المؤسفة التي قد مر بها القطاع، فالسياحة هي صناعة مرتبطة برغبة الإنسان في تخطي حدود ابعد.

– كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة 2003/2004، هدفت الدراسة إلى توضيح و بيان مفهوم السياحة كنشاط اقتصادي و كذا محاولة الوقوف على واقع السياحة في الجزائر من خلال تحليل المؤشرات الأساسية للقطاع السياحي في الجزائر و الوقوف على النقائص والمعوقات إضافة إلى دراسة وتحليل تجارب سياحية لبعض الدول.

– عامر عيسامي، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009 2010، وتطرق الباحث إلى خلفية نظرية حول السياحة وأثارها المختلفة ثم تطرق إلى واقع و إستراتيجية السياحة المستدامة وبعدها انتقل إلى واقع وأفاق التنمية السياحية في كل من مصر وتونس وفي الأخير دراسة تقييمية للتجارب في كل من الجزائر وتونس ومصر. وقد توصل الباحث إلى أن قطاع السياحة في الجزائر لم يحض بالأهمية التي تجعل منه قطاعا يساهم في التنمية الاقتصادية، على عكس تونس ومصر التي أولتها أهمية بالغة وإدراجه ضمن أولويات إستراتيجية التنمية الاقتصادية.

– عبد القادر عوينات أطروحة دكتوراه بعنوان: (السياحة في الجزائر الإمكانات و المعوقات 2025–2000) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 03 2012/2013 حيث قسم الباحث دراسته إلى 3 أبواب وتطرق فيها إلى دراسة تطور السياحة و آثارها المختلفة كما تطرق إلى واقع السياحة الجزائرية و مقارنته ببعض التجارب السياحية العربية الناجحة (مصر تونس المغرب)، كما تطرق إلى تشخيص واقع السياحة الجزائرية من خلال الإمكانات والمعوقات وفي الأخير تطرق إلى الإستراتيجية الكفيلة بتطوير السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 و قد توصل الباحث إلى أن قطاع السياحة قد تعرض إلى عقبات وعراقيل حالت دون تطوره و أهمها الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال، كما توصل إلى أن البداية الفعلية للنهوض بالقطاع السياحي و ترقيته كان مع بداية سنوات الالفينيات، وهذا بوضع إستراتيجية جديدة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعتبر تتويجا لمسار طويل وبمشاركة الفاعلين في القطاع السياحي.

ثالثا : نموذج وفرضيات الدراسة

بعد صياغة إشكالية الدراسة، ووضع التساؤلات الفرعية لها و لمعالجتها قمنا بصياغة الفرضيات التالية و التي تعتبر كإجابات مسبقة و التي تضمنت الآتي:

1. يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات والأنشطة تأثرا بالصدمات والأزمات العالمية.
2. تعد أزمة الكوفيد 19 أشد الأزمات العالمية تأثيرا على القطاع السياحي في العالم خلال الفترة 2020/2008.
3. يمتلك العالم العربي مقومات طبيعية و تاريخية وثقافية كبيرة ، تسمح له أن يكون مقصدا سياحيا بامتياز؛
4. أدت الازمات الاقتصادية خلال الفترة 2020/2008 إلى انخفاض كبير في عدد السائحين الوافدين للدول العربية الأمر الذي أثر سلبا على الإيرادات السياحية في الوطن العربي .
5. تشكل السياحة في مصر أحد قواعد إرساء التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر ا مهما للدخل والتوظيف، وقد تأثرت بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية خلال الفترة 2020/2008.

رابعا : التموضع الابستمولوجي و منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة ووصولا لتحقيق أهدافها، ومن اجل الإحاطة بكل جوانب ومتطلبات الموضوع، ارتأينا أن نعتمد على مزيج من المناهج تذكر منها :

- ✓ **المنهج الوصفي**: حيث استخدمنا المنهج الوصفي لطرح و سرد مختلف المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة من سياحة و أزمات، و شرح المصطلحات الأساسية في هذا الجانب، و إبراز الأنواع والأهداف والأهمية بالإضافة إلى مجموعة من العوامل و المحددات المتحكمة في متغيرات الدراسة.
- ✓ **المنهج التاريخي**: والذي استخدمناه عند ترتيب الحقبات الزمنية المتتالية لقطاع السياحة بداية من كونها وسيلة ترحال وصولا إلى اعتبارها أهم قطاع من ضمن مجموعة من القطاعات الأخرى، والمحرك لعجلة الاقتصاد وكذا عند الحديث عن تاريخ نشأة مصر على وجه الخصوص.
- ✓ **المنهج التحليلي**: كما استخدمنا المنهج التحليلي، انطلاقا من المعطيات والبيانات المجمعة لتحليلها بصورة دقيقة وتسليط الضوء في دراستنا على الدول العربية بصفة عامة ودولة مصر بصفة خاصة، معتمدين على إحصائيات سياحية و محاولة إسقاطها على أرض الواقع وبالتحديد حركة السياحة على توافد السياح الأجانب من كل المناطق وتختلف الجنسيات وعدد الفنادق والمباني والشقق بكل أصنافها دون أن ننسى الإحصائيات التي صادفت فترة الأزمة الصحية لجائحة كوفيد ،19، و التي لعبت دورا هاما في تحليل بياناتها والذي أخذ مسار متذبذب نوعا ما.
- ✓ **منهج دراسة الحالة**: استخدمنا عند دراسة حالة الدول العربية بما فيها الدول السياحة العربية البينية، وركزنا في الأخير على دولة مصر كنموذج حي التي برزت مكانتها عن جدارة من بين دول العالم، كونها وجهة سياحية بامتياز.
- ✓ **الأدوات المستخدمة لمنهج الدراسة** : يحكم أن موضوع الدراسة متشعب و مهم في نفس الوقت ، فقد استخدمنا مجموعة من الأدوات الجمع المعلومات والبيانات، فنظريا تم اللجوء إلى الكتب والمذكرات و الملتقيات الوطنية و الدولية و المداخلات و المجلات، أما فيما يخص الجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا على التقارير الصادرة من بعض المواقع الرسمية الإحصائية كمركز للإحصاء لدبي، وصندوق النقد العربي و التقرير الاقتصادي العربي الموحد و البنك الدولي و المنظمة العربية للسياحة و هيئة الأمم المتحدة..

خامسا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على الدور الذي قام به القطاع السياحي في الدول العربية عامة و دولة مصر خاصة، من أجل تحقيق إيرادات سياحية ممتازة ومحاولة الوصول إلى أن حقيقة هذه الإيرادات لم تأتي من العدم بل جاءت اعتمادا على مقومات الدولة في حد ذاتها و إلا لما نجحت هذه التجربة ولاقت اهتمام الكثير من الدول في العالم، كما تهدف الدراسة أيضا إلى إبراز إمكانيات دولة مصر ومدى استغلالها لقطاع السياحة بوضع خطط و برامج محكمة تتماشى مع كل الظروف وفي كل الأوقات.

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

هناك مجموعة من المبررات التي دفعتنا لاختيار و دراسة الموضوع نذكر منها:

- ✓ الرغبة و الميول الشخصي لدراسة الموضوع ، نتيجة ميولاتي للسفر و اختيارنا لدولة مصر بالتحديد كونها وجهة سياحية من الطراز الثقيل لما تزخر به من طبيعة ساحرة.

- ✓ محاولة إيجاد العلاقة التي تربط الإيرادات السياحية بمقومات الجذب السياحي من خلال مجموعة من المقومات الضمنية توصلنا و في الأخير توصلنا إلى أن صناعة السياحة قطاع مهم جدا و ما هو إلا وسيلة لترقية اقتصاديات الدول.
- ✓ الاهتمام بالموضوع كونه في مجال التخصص، والأهم من هذا أنه موضوع الساعة ولاقى اهتمام و تجاوب كبير من قبل الدول خاصة المصدرة للنفط، إذ اعتمدت قطاع السياحة كبديل لزيادة الدخل القومي و انتعاش الاقتصاد وازدهاره بدل قطاع النفط، و لأن الصناعة السياحية حققت إيرادات و أرباحا خيالية فاقت الحدود، مما جعل الدول المعتمدة هذا النوع من الصناعات الاستغناء عن بعض القطاعات إن لم نقل استغناء كليا وخوض غمار الحياة الاقتصادية و اعتمدنا نجاح التجربة كعينة لذلك دولة مصر، حيث عملت على مدار السنوات على تطوير قطاع السياحة والمزج بين مكونات البنية التحتية المتطورة للسياحة و الدوافع القوية للاستثمار في هذا القطاع بحرية مطلقة.
- ✓ الشعور بأهمية الموضوع خاصة في ظل المتغيرات و المستجدات التي أحدثتها جائحة كورونا 19 ، و التي قلبت موازين العالم، ومحاولة معرفة تأثير هذه الأزمة الصحية على القطاع السياحي، و إمكانية تجاوزها.
- ✓ الرغبة في دراسة السياحة في دولة مصر للاستفادة من تجاربها والإطلاع على ما حققته في السنوات الأخيرة من قفزة نوعية في مجال الصناعة السياحية، وأن ما ساعدها على ذلك مقوماتها بمختلف أنواعها و استراتيجياتها المتبعة بكل دقة وإتقان.

سابعا : حدود الدراسة

تم اختيار كل من الفترة الزمانية والمكانية للدراسة على أساس:

- ✓ **الحدود الزمانية:** تم حصر الدراسة زمانيا بين الفترة (2008-2020) أي مدة اثني عشر سنة ، و هي مدة كافية لأنه نظراً للتغيرات الجذرية التي حدثت، تمكننا من تحليل بياناتها و إحصائياتها تحليلا اقتصاديا.
- ✓ **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على المستوى العام وخصت بذلك الدول العربية، ثم توجهنا أيضا على وجه الخصوص لاستدراج مقومات السياحة في دولة مصر لنقف عندها وحاولنا إسقاط ظاهرة الصناعة السياحية ومدى قدرتها على تحقيق إيرادات سياحية وعائدات مالية، فكانت بذلك دولة مصر كنموذج حي مدروس جدير بالدراسة.

ثامنا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الدور الهام الذي يوليه القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية ككل، لما يوفره من إيرادات تساهم بشكل كبير في زيادة الدخل القومي للدولة، بالإضافة لإسهامه في تشغيل أعداد لا بأس بها من اليد العاملة ومن ثمة التخلص من البطالة، ناهيك عن ذلك الاحتكاك بحضارات وثقافات وعادات الشعوب الأخرى، فنحافظ بذلك على الموروث الحضاري والتاريخي لباقي الشعوب، وهنا يأتي دور الاستثمار السياحي ليرتبط دوره بما يحققه. من أهداف مدروسة و مرجوة بغية إسهامه في تلبية حاجات المستثمرين الأجانب والمحليين من جهة وتوافد السياح وتوفير كل وسائل الراحة و الاستحمام من جهة أخرى كما تتجلى أهمية الدراسة بالاهتمام بالصناعة السياحية كونها حديث الساعة و التي من شأنها أن تساهم في قطاع الاقتصادي ولو بدرجة قليلة إذا ما أحسن إتباع الاستراتيجيات المناسبة من أجل تنمية هذا القطاع

أما الهدف الرئيسي والأساسي في اعتبارنا و هو معرفة تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في الدول العربية على وجه العموم ومصر على وجه الخصوص.

تاسعا: خطة مختصرة للدراسة

لقد تضمنت دراستنا فصلين سبقتهما مقدمة و أعقبتهما خاتمة جاءت مقسمة على النحو التالي:

الفصل الأول: وجاء تحت عنوان الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وشمل ثلاثة مباحث، الأول ماهية السياحة و تضمن مجموعة من المطالب التي تحمل في طياتها فتحة عن السياحة انطلاقا من نشأة السياحة وتطورها ، إلى مفهوم السياحة وأنواعها مرورا بخصائصها ودوافعها ثم مكوناتها ، أما المبحث الثاني فتضمن تقييم للنشاط السياحي من خلال مجموعة من المطالب و التي تناولت أهمية السياحة ثم انعكاسات للسياحة و أخيرا العوامل المؤثرة في السياحة الدولية. كما تطرقنا إلى واقع السوق السياحي بجملة من المطالب أولا الطلب السياحي ثم العرض السياحي—مقومات الجذب السياحي- إلى أنواع الأسواق السياحية وأخيرا متغيرات السوق السياحي.

الفصل الثاني: والذي أنهينا به الدراسة تحت عنوان الفصل الثاني :واقع السياحة في الوطن العربي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية 2008-2020- السياحة في مصر-، وتشمل أربعة مباحث، الأول عرض أهم الأزمات الاقتصادية خلال الفترة 2020/2008 ، الأزمة المالية العالمية 2008 ثم تلتها الأزمة النفطية 2014 و الأزمة الصحية كوفيد 2019-2020. أما المبحث الثاني فتضمن واقع السياحة العربية في ظل الأزمات الاقتصادية وعرض اتجاهات السياحة العالمية في ظل الأزمة و مختلف مقومات السياحة في الوطن العربي مرورا باتجاهات الحركة السياحية العربية خلال الفترة 2008-2020 ثم معوقات السياحة في الوطن العربي ثم التنافسية السياحية ومؤشرات قياسها. حيث تطرقنا إلى السياحة في مصر كمبحث ثالث وتضمن أيضا مجموعة من المطالب كمدخل تعريفي بدولة مصر و مقومات الجذب السياحي في مصر و أهم المشاريع السياحية المنجزة و التي اعتبرناها ضمن مقومات السياحة في مصر من مشاريع سياحية و منشآت فندقية و المطاعم ثم تناولنا تأثير السياحة على الاقتصاد المصري و معوقات السياحة في مصر، وأخيرا المبحث الرابع تأثير الأزمات العالمية على السياحة في مصر.

وختمنا دراستنا ب خاتمة لخصنا فيها أهم النقاط حول السياحة و مختلف الأزمات التي مر بها العالم والبشرية وتأثيراتها على المجال الاقتصادي على وجه العوم و على السياحة على وجه الخصوص.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد

تعكس السياحة مدى التقدم الحضاري والعلمي لشعوب الأرض كونها نشاط إنساني حركي لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. الخ. فهي تجمع في مظلتها كثير من الصناعات والقطاعات المختلفة مثل صناعة النقل والفنادق وقطاع الإعلام والبنوك والتامين. الخ، فانتعاش السياحة سيؤدي إلى انتعاش كل هذه الصناعات والتي تقدر بـ 52 صناعة وفي بعض الدراسات بـ 70 صناعة فقد أصبحت الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واغلب دول أوروبا لا سيما الغربية منها تعتبر السياحة من أهم ضرورات الحياة المعاصرة، حيث أن شعوب هذه الدول ترى أن السياحة جزء لا يتجزأ من الثقافة والبنيان الفكري والارتقاء الحسي والوجداني للإنسان، وأنها أحسن السبل لكي يصل الإنسان إلى التفوق والإبداع في عمله.

و تبعا لذلك سنقوم بتسليط الضوء على هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياحة.

المبحث الثاني: تقييم للنشاط السياحي.

المبحث الثالث:السوق السياحي.

المبحث الأول: ماهية السياحة

تعددت مفاهيم السياحة وذلك بتعدد مجالاتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، واستأثرت اهتمام الباحثين من رجالات الفكر في الاقتصاد والسياسة، وبذلك تنوعت الرؤى الواردة بشأنها في الأدبيات الحديثة تبعا لتنوع معايير التمييز بينها وظهور مصطلحات جديدة، لكن قبل كل هذا ارتأينا انه من الضروري الإشارة إلى تاريخ الظاهرة السياحية ومراحل نشأتها عبر العصور، لذلك سنتطرق إلى ماهية السياحة جملة وتفصيلا من خلال المطالب التالية:

نشأة السياحة وتطورها (**المطلب الأول**)، مفهوم السياحة وأنواعها (**المطلب الثاني**)،خصائص السياحة ودوافعها (**المطلب الثالث**)، مكوناتها (**المطلب الرابع**).

المطلب الأول: **نشأة السياحة وتطورها**

إن أية ظاهرة توضع للدراسة والبحث لابد من الرجوع إلى جذورها التاريخية للتعرف على كيفية تكوينها ونشأتها وتطوره، وتعد ظاهرة السفر والسياحة من المظاهر الإنسانية التي ينبغي الاطلاع على المراحل التاريخية التي مرت بها لكي نفهمها من جميع جوانبها. (نعيم الظاهر و سراب الياس،2001، ص ص 15-19)

بدأت السياحة منذ نشوء الإنسان وكانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها و وسائلها وكان الغرض منها هو ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة مثل البحث عن الطعام والشراب والمسكن أو الصيد أو البحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي، ومن هذا يمكن القول بان تحركات الإنسان والسياحة خلال المراحل الأولى للبدايات البشرية ارتبطت بأهداف إنسانية اجتماعية في المقام الأول وبأهداف اقتصادية و سياسية وثقافية في المقام الثاني، وذلك لتحقيق مصالحه.

وكان الإنسان في تحركاته منذ القدم مدركا لملامح البيئة الطبيعية وتبناها مكانيا و زمانيا، فمن حيث الزمان كان يتجنب عند تحديد مساره مناطق الصعوبة الجغرافية كالغابات الكثيفة والنطاقات المستنقعية والأقاليم الجبلية والهضابية الوعرة، ومن حيث الزمان كان يتجه إلى النطاقات الأنسب مناخيا كان يتحرك صوب الأقاليم لأدفأ خلال شهور الشتاء أو الأقاليم الأكثر اعتدالا خلال فترات ارتفاع درجات الحرارة، مما أدى إلى ظهور ما عرف بالرحلات الموسمية.

و بتقدم وسائل النقل والاتصال بين دول العالم، وازدياد تقارب الأمم والشعوب في مختلف القارات عن طريق أجهزة الإعلام بكافة وسائلها، وارتفاع مستوى الوعي الثقافي والحضاري بين الشعوب ازدادت تبعا لذلك تطلعات الأفراد إلى التعرف على حياة الشعوب الأخرى وكذلك رغبتهم في الترويح عن النفس والاستجمام، ومن ثم نشأت صناعة السياحة التي أصبحت تنمو وتزدهر كأحد المتطلبات الملحة لتحقيق راحة الإنسان وتوفير أساليب الحياة المستقرة الهادئة.

وأصبح للسياحة خبراء ومتخصصون يعملون على توجيه المسار الصحيح ويرسخون قواعدها وأسسها، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد البيئة الطبيعية من حيث المناخ المعتدل والشواطئ الساحلية والجزر والموارد النباتية والحيوانية الخ، وتستغل كذلك مواردها البشرية المتمثلة في المواقع الأثرية والمتاحف والمزارات الدينية والأماكن المقدسة من أجل إيجاد منشئات ومناطق جذب سياحي.

ويتبين من العرض السابق أن تطور السياحة قد ارتبط بتقدم الإنسان وازدهار حضارته، حيث كانت السياحة في الماضي مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية وقد تغيرت النظرة إليها في العصر الحديث وتطورت إلى صناعة مركبة من الصناعات الهامة التي تعتمد عليها كثير من الدول في تنمية مواردها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. (منال شوقي عبد المعطي احمد، 2010، ص ص 16-20)

الفرع الأول: السفر في العصور القديمة

إن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا إلى الظروف المعيشية والحياة أفضل فلم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر للإنسان احتياجاته الضرورية فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه و لم تكن هناك قوانين أو أعراف تحد أو تحكم تصرفاته سوى قوانين الطبيعة نفسها، طبعا لم تكن هناك وسائل نقل سريعة و منظمة توفر له التنقل المريح ، وكانت وسيلة الحصول على الخدمات عن طريق المقايضة أو المبادلة ، ولم يكن لعنصر الوقت أهمية كبيرة ، وبالتالي لم يفكر احد في هذا العصر في تطوير السفر أو وسائله أو استغلاله لصالح المجموع ولم تعرف كلمة السياحة إلا في القواميس و أو المعاجم الحديثة. (ماهر عبد العزيز، 2013، ص 14)

الفرع الثاني: السفر في العصور الوسطى

امتدت هذه المرحلة بين حوالي القرن الخامس ونهاية القرن الخامس عشر الميلاديين واتسمت هذه المرحلة بنشاط وتعدد الرحلات التي قام بها كل من الأوروبيون والعرب إلى جانب تعدد القوى في أنحاء العالم، ومن المعروف أن الإمبراطورية الرومانية هي آخر إمبراطورية نشأت في العصور القديمة، فقد كانت مركز الإشعاع الفكري والحضاري والتجاري، وكان لها الفضل الأكبر في تطور حركة الأسفار في العالم آنذاك.

إلا أن الحال اختلفت تماما في أوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية حيث تحولت أوروبا إلى مجموعات متعددة من الإقطاعيات المتناحرة والمنغلقة على نفسها، وساد الظلام في أوروبا وتلاشت المدن الكبيرة وغاب الأمان وكثرت الاختلافات والنزاعات بين المقاطعات مما أثر سلبا على حركة الأسفار بمختلف دوافعها.

وبعد ذلك انتقلت التجارة إلى الدولة البيزنطية بوصفها مركزا مهما للتجارة، إذ كان التجار يأتون من جميع الجنسيات من روما وبلغاريا وبلاد فارس وبلاد الروس إلى بيزنطة. وفي نهاية العصور الوسطى شهدت أوروبا تطورا يسيرا في حركة الأسفار، وشهد النقل البحري تطورا في المراكب الشراعية.

وعلى الرغم من كل هذه الظروف والصعوبات والأخطار التي كان يتعرض لها المسافرون على الدوام، فإن بعض الرحالة قاموا برحلات طويلة ومن أشهرهم الرحالة الإيطالي المشهور (ماركو بولو) الذي قام برحلة طويلة بدأت بعام 1254م واستمرت إلى 1923م.

تطور الوازع الديني في هذه المرحلة، فبعد انتشار الديانة المسيحية بدا المسيحيون يسلكون طريقهم للمعابد المسيحية الجديدة وكان بادئ الأمر، السفر للغاية الدينية ثم أصبح سياحيا ومن اجل حب الاستطلاع.

ومن الأمثلة عليها الرحلات التبشيرية بهدف نشر الدين المسيحي مثل رحلة القسيسين "**جان بلونكا وبنوا البولندي**" اللذين أوفدهما البابا إلى منغوليا سنة 1246م وتركا وصفا لرحلتهما "**أسمياه رحلة إلى بلاد التتار**" وهكذا يتضح أن دور أوروبا في حركة الأسفار في العصور الوسطى دورا محدودا، وبرزت الدول العربية حيث أصبحت الدول العربية الإسلامية مركز الإشعاع الفكري والتطور العلمي و الأدبي و الازدهار التجاري إلى أوروبا. (نعيم الظاهر و سراب الياس،2001، ص ص 15-19)

و من الرحالة العرب الخوارزمي الذي يعد أحد هؤلاء الرحالة الأوائل وقد كان أول من وضع خريطة غرب إفريقيا، كما قام بتنقيح الترجمة العربية لكتاب الجغرافيا لبطليموس والذي توفي في عام 833م.

الفرع الثالث: السفر في عصر النهضة

بدأت هذه المرحلة بعد انتهاء عصر الإقطاع في أوروبا، في القرن الخامس عشر الميلادي ونشوء الرأسمالية التجارية، واستمرت حتى قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي في أوروبا، وقد سميت بعصر النهضة.* (*

وقد سميت بعصر النهضة لأن أوروبا شهدت نهضة في شتى المجالات العلمية والأدبية والفكرية والغنية واستفاقت من سباتها الطويل في العصور الوسطي، وعاشت مرحلة تحقق فيها التطور.)

الفرع الرابع: السفر في عصر الثورة الصناعية

لقد ساعد التقدم الاقتصادي والتطور الحضاري الذي شهدته أوروبا خلال هذه المرحلة في ظهور ظاهرة جديدة في مجال السفر والسياحة تمثلت في قيام الأفراد برحلات خاصة تهدف إلى المتعة والرغبة في الترويح عن النفس ولا تسعى إلى الكسب المادي، وربما ساعد على ذلك تعدد العطلات وطول فترة الإجازة السنوية مما أدى إلى ظهور تعبير السياحة بمعناها المعاصر وبالتالي بدا استخدام تعبير السائح للإشارة إلى الشخص الذي يقوم برحلة من اجل المتعة والترويح أو لأسباب صحية أو علاجية أو دينية.

ولقد شهدت هذه الفترة تطور الآلة وتقدم طرق النقل. فقد اخترعت وانتشرت الآلات البخارية ثم آلات الاحتراق الداخلي وظهرت القاطرة والباخرة والسيارة ثم الطائرة، وشاركت ثورة النقل مع الثورة الصناعية في زيادة الإقبال على الحركة واتساع نطاقها ومجالها.

وقد تطورت السياحة مرة أخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث بدأت النظم الاجتماعية في العالم نتجه إلى تحقيق الاستقرار للطبقة العاملة التي بدأت تنظم صفوفها وتكون فيما بينها اتحادات للدفاع عن قبل أصحاب رأس المال وتطور نظام الحكم في دول كثيرة من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، وحتى الدول الذي ظل نظامها الاقتصادي نظاما رأسماليا تطورت فيها الحركة العمالية للحصول على حقوق وفوائد كثيرة للعمال حققت لهم مستوى مرتفع من الدخل.

ومن الملاحظ خلال هذه الفترة انه تزايدت وبشكل ملحوظ عمليات البحث عن المتعة والاستجمام المختلفة هي بكل الطرق واستغلت في ذلك الإمكانيات الطبيعية مثل الشواطئ والغابات في أحسن الظروف الملائمة الصحة الإنسان، بالإضافة إلى إشباع رغباته في المعرفة وحب الاستطلاع، إلى جانب ذلك ساهم الانخفاض النسبي لتكاليف النقل على المسافات القصيرة والمتوسطة في مشاركة متوسطي الدخل في نشاط حركة السياحة والرحلات وخاصة المتجهة نحو المنتجعات القريبة من التجمعات السكانية الرئيسية والمراكز الصناعية وذلك في قارتي أوروبا وأمريكا. (منال شوقي عبد المعطي احمد، 2010، ص ص 43-44)

الفرع الخامس: السفر في الفترة المعاصرة

بدأت هذه المرحلة لتأصيل مضمون ومفهوم ظاهرة السياحة منذ بداية القرن العشرين، كنتيجة لاستقرار الأوضاع السياسية وازدهار الأحوال الاقتصادية وزيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية لمعظم السكان بالعديد من أقاليم العالم، وبذلك أخذت السياحة بعدا جديدا في تلك المرحلة. (عوينات عبد القادر و باشي احمد، 2012، ص 225)

حيث ظهرت النقابات العمالية التي ساهمت في إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالعاملين وحقوقهم في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر. مما أحدث ذلك تغييرا جذريا في مفهوم السياحة وأهدافها التي محورها الرئيسي هو البحث عن الاستجمام والاسترخاء والمتعة بكافة الوسائل وباستغلال كافة موارد البيئة التي تحقق هذا الهدف سواء كانت تتمتع بالمناخ الصحي المنعش حيث تتوافر فيه مميزات الهواء و أشعة الشمس أو أقاليم تتنوع فيها مظاهر السطح وكذلك أشكال النبات الطبيعي والحيوان القطري، إلى جانب تمتعها بجمال الطبيعة وتنوع خصائص الطقس والمناخ والموقع الجغرافي. (منال شوقي عبد المعطي، 2010، ص 34)

***المطلب الثاني:* مفهوم السياحة وأنواعها**

تعد السياحة ظاهرة معقدة و ذات أبعاد متعددة فهي تشمل سلة واسعة من الأنشطة والأعمال تطورت مع التاريخ، لذا تباينت مفاهيمها بين الباحثين والاقتصاديين، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهومها و أنواعها في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم السياحة

بعد التعرض للتطور التاريخي للسياحة و سرد أهم السمات و المميزات التي جاءت بتا كل مرحلة و حظي مفهوم السياحة بأهمية بالغة لدى الباحثين وصانعي القرار في معظم دول العالم نظرا لتأثير النشاط السياحي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، و لهذا فقد تزايد الاهتمام بهذا القطاع منذ بداية القرن العشرين باعتباره موردا اقتصاديا و اجتماعيا. (دليلة بركان ، نور الدين بولغلام ،حفيظة شمشام 2020، ص 124)

أولا:تعريف السياحة من جانب بعض العلماء

كلمة "**Tourism**" باللغة الانجليزية قد استعملت لأول مرة في أواخر القرن 18 في انجلترا للدلالة على رحلة النبلاء الانجليز إلى أوربا خصوصا إلى فرنسا لمتابعة الدراسة، ثم انتقل استخدامها إلى الدول الأوربية للدلالة على شخص يسافر بهدف الاستجمام أو التعلم أو الاستشفاء، (ميلود وعيل و ذهبية سبتي، 2015، ص 2)، وسنتعرض إلى بعض التعاريف منها : (غادة صالح، 2008، ص ص 59-60)

- عرفت السياحة في لغة العرب فقد أشار (ابن منظور) في كتابه لسان العرب أن السياحة مصدر ساح يسيح سوحا و سيحانا: إذ جرى على وجه الأرض.
- و السياحة: الذهاب في الأرض للعبادة و الترهب (ابن منظور)، ويقول ابن حجر و حقيقة السياحة: ألا يقصد موضعا بعينه يستقر به" (فتح الباري)

وتم ذكرها في النصوص الشرعية لقوله تعالى: ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (1) فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴾ (التوبة، الاية 1-2)

- وعلماء الاقتصاد : ينظرون إليها من جهة الطلب على خدمات السفر و المواصلات والإقامة(الفنادق الشقق المفروشة الخدمات) وكل ما يتصل بالرحلة المعنية من خدمات وسلع، و ينظرون إليها من جانب العرض على أنها منتجة للخدمات المذكورة.
- وعلماء الاجتماع: ينظرون إلى السياحة على أنها رغبة في التعرف على أنماط أخرى من العلاقات الاجتماعية أو ثقافات و عادات و تقاليد الشعوب الأخرى فهي تعني الحركة الاجتماعية التي إداريا اختياريا و التي تهدف إلى الترفيه و الاستمتاع والاستجمام الذهني والروحي والنفسي والعقلي والبدني و ينظرون إلى السياحة على أنها وسيلة للاتصال الثقافي والحضاري الذي يساعد على تكوين الشخصية القوية و تقليل المسافات الاجتماعية بين الشعوب .
- أما علماء القانون: فينظرون للسياحة من ناحية الإجراءات الرسمية الخاصة بالانتقال وكيفية الدخول و فترة الإقامة المسموح بها، حتى يمكن تمييز السائح عن العابر من جهة وعن المهاجر من جهة أخرى.
- السياحة هي الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات التالية و خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول و إقامة و انتشار الأجانب داخل و خارج منطقة معينة أو أية بلدة أو دولة، و ترتبط بهم ارتباطا مباشرا، (أحمد فوزي ملوخية، 2005، ص ص 19-20)

- السياحة في اللغة الانكليزية **Tour** تعني وكما جاء في قاموس أكسفورد رحلة تبدأ من المنزل و تنتهي إليه. يتم خلالها اختيار مناطق القصد و الذهاب إليها بصورة فردية أو من خلال الاشتراك برحلة مرسومة يتم تنظيمها بواسطة شركة متخصصة (الحوامده و الحميري، 2006، ص 18).
- و تعرف السياحة أيضا على أنها خلية من الظواهر و العلاقات التي تنبع من حركة الأفراد إقامتهم في أماكن مختلفة (بوطورة و سمايلي، 2021، ص 870)
- تعرف السياحة على أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالم اليوم، وتحتل صناعة السياحة موقعا هاما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة و النامية التي تسعى إلى استغلال مواردها الطبيعية والبشرية والمالية. (عبد الرزاق حبيب و زكية قصاص، 2012، ص3)
- السياحة : هي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة من أفراد يحدث عنه انتقال من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر بغرض أداء مهمة معينة أو زيارة مكان معين أو عدة أماكن أو بغرض الترفيه، وينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى و إضافة معلومات ومشاهدة عديدة و الانتقاء بشعوب و جنسيات متعددة. (خليف مصطفى غرايبة، 2012، ص20)

ثانيا:تعريف الهيئات و المنظمات الدولية:

- المنظمة العالمية للسياحة "WTO "السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية تشمل كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة سفرهم و إقامتهم في مناطق خارج محيط إقامتهم الدائمة، و هذا لفترة لا تتجاوز السنة لأغراض الترفيه أو أعمال، أو أي أغراض أخرى لا تدر في المنطقة التي يزورونها. (سورية زرقين 2018/2017، ص 91)
- الصندوق العالمي للبيئة عرفها بأنها : السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها و نباتاتها وحيواناتها البرية و حضارتها في الماضي والحاضر، (عثمان علام و احمد طحطاح، 2015، ص3)
- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الفرنسي في قراره الصادر في 1972، يعرفها على أنها 'فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي' (مصطفى يوسف كافي،2017، ص23)
- الأكاديمية الدولية للسياحة: عرفت السياحة على أنها (عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة). فالسياحة هي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار، أو أنها الصناعة التي تتعاون على إشباع رغبات السائح (كمال رزيق و مريم بوكابوس، د س ن، ص 03)
- اللجنة الاجتماعية و الاقتصادية لغربي آسيا : **ESCWA**"هي لجنة تابعة للأمم المتحدة و ترى أن السياحة هي:

أي شخص يقوم برحلة بين دولتين أو أكثر لمدة تزيد عن 24 ساعة و تقل عن سنة وذلك بغرض قضاء عطلة أو وقت فراغ أو ممارسة أعمال معينة أو للتجارة (كمال رزيق و مريم بوكابوس، د س ن ، ص3)

مجلس رعاية السياحة الوطنية الأمريكية :"NTRRC" وذلك عام 1972 بحيث عرفها على أنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأشخاص المسافرين لا تقل عن 50 ميلا خارج بيئتهم الاعتيادية، ثم قام مكتب خدمات السفريات السياحية الأمريكية بتعديل المسافة السابقة عام 1993 إلى 100 ميل، و يرجع السبب إلى وجود العديد من الأشخاص الذين ينتقلون من موقع إقامتهم الدائمة إلى موقع العمل تزيد عن 50 ميل، لذلك وجب التمييز بين مسالة الإقامة الدائمة في النشاط السياحي. (ريان زير، 2018/2017، ص 31)

- الأكاديمية الدولية للسياحة تعرفها بأنها "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة و إشباع الحاجات السائح.

من خلال التعاريف المقدمة سلفا، يمكننا تقديم تعريف شامل و موجز للسياحة و هو أن السياحة هي إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة والتي تأخذ مسارات مختلفة لمواقع معينة تتحدد من خلال نشاط يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد (قد تكون دولة) متعلق بالانتقال من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر داخل حدود بلدهم أو خارجها لغايات أو أغراض عديدة كالترفيه العلاج، مؤتمرات، مهرجانات، الإطلاع على حضارات وثقافات و عادات أخرى من خلال اكتشاف جنسياتهم و لغاتهم غير أنحاء العالم.

الفرع الثاني: أنواع السياحة

إن الاهتمام بالسياحة له أثر بالغ على النهوض بأي دولة و مرتبط بدرجة كبيرة بالإرث السياحي المتنوع و وتوفر إمكانيات تخدم هذا القطاع وهو ما دفع يخلق أنواع من السياحة تتماشى مع رغبات واحتياجات الأفراد لذا لاقت اهتمام كبير وواسع لدى الجميع.

لم تعد صناعة السياحة كما كانت في السابق، فقد تشعبت و تداخلت و أصبحت تتقاطع مع معظمهم في مجالات الحياة اليومية، و لم تعد مقتصرة على الانتقال لمجرد الترفيه والتعرف على أماكن جديدة و التفرج على المعالم الأثرية لها. (رابح خوني و رقية حساني،د س ن ، ص ص 3-4)

إذ تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع و الرغبات و الاحتياجات المختلفة، فهناك السياحة الثقافية و الترفيهية و العلاجية والدينية والرياضية بالإضافة إلى أنواع أخرى جديدة ساعد على ظهورها و انتشارها التقدم والتطور العلمي و السياسي والاقتصادي و الاجتماعي، وطبقا لهذا فقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر هي :

أولا: حسب الجنس

تنقسم السياحة حسب صنف الجنس إلى:

1. سياحة الرجال.
2. سياحة النساء.

ثانيا: حسب العمر

تنقسم السياحة حسب صنف العمر إلى:

1. **سياحة الطلائع:** وترتبط بالسن من 7 إلى 14 سنة و هي عادة ما تكون في إطار رحلات استكشافية، أو رحلات تعلم السياحة أو التعرف على الطبيعة، وتنظم من طرف الشركات أو النقابات أو الجمعيات الخيرية.
2. **سياحة الشباب** : ويتعلق هذا النوع من السياحة بالفئات العمرية التي تتراوح بين 15 و 29 سنة، و يتميز هذا النوع بالبحث عن الإثارة، تكوين الصداقات و الاعتماد على النفس.
3. **سياحة الناضجين أو متوسطي الأعمار:** وهي تضم الفئات العمرية التي تتراوح بين 30 و 55 سنة ، و هي ترتبط بأنشطة الاسترخاء و المتعة و الهروب من الجو الروتيني.
4. **سياحة المتقاعدين** : يشارك فيها كبار السن وتكون لفترات طويلة و أسعار مرتفعة (خالد اعميري 2019، ص ص 19-20)

ثالثا: حسب الموقع الجغرافي

و تنقسم السياحة حسب الموقع الجغرافي إلى الأنواع التالية:

1. **السياحة الداخلية:** وتتمثل في قضاء الأفراد عطل و إجازات سنوية في المدن الداخلية و الساحلية و المناطق السياحية. (صالح مفتاح و فريدة معارفي، 2012،ص ص 7-8)

لكن هذا المفهوم (مفهوم السياحة الداخلية) يختلف عند بعض الدول فنجد أمريكا وكندا تعرف السياحة الداخلية حسب مسافة الرحلة التي يقطعها المسافر فإذا كانت أكثر من 100 كلم عن مقر إقامته يعتر سائحا داخليا، أما في بلغاريا وألمانيا فالسائح الداخلي هو المواطن الذي يقضي خمسة أيام بعيدا عن محل إقامته، أما في بلجيكا وبريطانيا فهو الشخص الذي يقضي أربع ليال أو أكثر بعيدا عن سكنه لغير أغراض العمل (دهينة مجدولين،الزهرة بن بريكة، و ليلى بن عيسى، د س ن ، ص 9)

و يتوقف نجاح السياحة داخل الدولة على مدى سعي حكومات الدول إلى تخطيط برامج سياحية و توفير أماكن الجذب الأفراد اعتمادا على تنشيط الجانب الإعلامي للتعريف بالمدن السياحية و هو الهدف الأساسي لتنشيط السياحة الداخلية، وتعتبر المملكة العربية السعودية نموذجا متميزا للسياحة الداخلية مقارنة بالدول العربية والإسلامية نتيجة الدعم و التوجيه الذي استطاعت توفيره و ترسيخه في أذهان السياح و الزائرين و المصطافين.

2. **السياحة الإقليمية:** و تتمثل في الانتقال إلى البلدان المجاورة كمنطقة سياحية واحدة، مثل دول المغرب العربي التي تحقق السياحة الترفيهية و الشاطئية، و الصحراوية.

3. **السياحة الخارجية** : وتقوم على انتقال الأفراد خارج إقليم الدولة واستقرارهم في دولة أخرى بهدف السياحة تبعا لاختلاف الدوافع و تعددها، ويؤدي نجاح السياحة الداخلية إلى نجاح السياحة الخارجية هذه الأخيرة التي تتطلب ما يلي:

- توفير الخدمات السياحية و انخفاض الأسعار..
- تطوير البنية التحتية وتوفر الأمن والاستقرار.
- احترام السياح وسهولة الحصول على تأشيرات الدخول إلى البلد.

رابعا: حسب الجنسية

1. **سياحة الأجانب "سياحة عالمية"**: وتتضمن جميع الأجانب ما عدا مواطني الدولة، وتعمل الوكالات السياحية على تنظيم رحلات السياحة وفق برنامج يتناسب و رغباتهم و الذي يختلف تبعا للعادات والتقاليد و الجنسيات وعادة ما يفضل السياح الأجانب المناطق الأثرية، و الصحراوية التي تخلق انطباعا خاصا لديهم.
2. **سياحة المقيمين خارج البلد "المغتربين"**: ويمثل هذا النوع من السياحة انتقال الأفراد للعمل في دول أجنبية خارج إقليم الدولة الأم، فيصادف أن تنظم الوكالات السياحية لهم سفرات سياحية لزيارة البلد الأم.

خامسا: حسب وسيلة النقل

1. **سياحة برية:** و تعتمد على السيارات العامة أو الخاصة، أو الحافلات، أو القاطرات في التنقل لزيارة دولة ما.
2. **سياحة بحرية:** وتعتمد على السفن والبواخر.
3. **سياحة جوية:** وتعتمد على الطائرات العامة والخاصة.

سادسا: حسب مدة الإقامة

1. **سياحة أيام:** تستغرق مدة السياحة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج منظم معد مسبقا، وتكون عادة في نهاية الأسبوع، و في الأعياد والمناسبات.
2. **سياحة موسمية:** وتمتد مدة الإقامة من شهر إلى ثلاثة أشهر، و غالبا يأخذ هذا النوع من السياحة صفة التكرار و الدورية لنفس السائح و المنطقة ذاتها.

3. **سياحة عابرة:** و تأخذ رحلات سياحية قصيرة لمدة يوم أو يومين أثناء توجه السائح إلى بلد مقصود مرورا بمناطق معينة. (صالح مفتاح و فريدة معارفي، 2012، ص ص 7-8)

سابعا:حسب الهدف أو الغرض من السياحة

و تنقسم السياحة حسب الهدف إلى عدة أنواع و هي:

1. السياحة الدينية: يعرف عبد السميع (1990)، السياحة الدينية بأنها ذلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السياح من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى، بهدف القيام بزيارات و رحلات دينية داخل و خارج الدولة لفترة زمنية معينة، بينما يرى أحمد إبراهيم (1997) بأن السياحة الدينية من أقدم أنواع السياحة التي مارسها الإنسان من خلال الحفلات الدينية و تقديم القرابين للآلهة وتتعدد صور السياحة الدينية في العالم ما بين زيارة للأديرة والكنائس، أو مقابر القديسين و أولياء الله الصالحين، وقد عزز الإسلام السياحة الدينية فقال تعالى: ﴿ *قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا*﴾ (سورة النمل،الاية 69) (إبراهيم خليل ابراهيم بظاظو ، 2014، ص 67)أيضا السياحة الدينية هو السفر من دولة إلى أخرى داخل حدود دولة عينها لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تحتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري. (فايزة بن حمو، 2017، ص 110)

2. السياحة العلاجية : السياحة العلاجية هي السباحة لامتناع النفس و الجسد معا بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس وتعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية و كوادر بشرية تتمتع بالكفاءة وتساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز (صحراوي بن شيخة و بن حبيب عبد الرزاق،2012، ص ص 24-25)، وتنقسم السياحة العلاجية إلى عدة أنواع حسب الوسائل الطبيعية المستخدمة في العلاج هي : (أكرم عواطف رواشدة ، 2009، ص 27)

أ. السياحة العلاجية المناخية : و يتم العلاج عن طريق المناخ وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال و البعض الآخر قربة البحار و غيرها.

ب. السياحة العلاجية المعدنية: وتستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو شرب أو الاستخدام و الشرب معا و هي من أقدم أنواع السياحة.

ج. السياحة العلاجية البحرية: وتشمل في وقت واحد على السياحة العلاجية المعدنية و السياحة العلاجية المناخية وأساس العلاج بما هو الاستحمام والاستلقاء على الرمال بجانب المياه.

3. السياحة الاجتماعية : يطلق عليها أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات، و السبب في تواجد مثل هذا النوع أن السياحة كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الترية فقط و بما أن التطورات العالمية توجب التغير في كل ما يوجد من حولنا فكان لابد من هذه التغيرات أن تحدث أيضا مع السياحة لتواكب التطورات والمستحدثات العالمية لكي تضم السياحة أو تشرك معها الطبقات التي تمثل الغالبية العظمى من المجتمعات ذوي الإمكانيات المحدودة بإعداد رحلات سياحية لهذه الطبقات غير الطبقات الثرية.

كانت أول ظهور للسياحة الاجتماعية في دول الكتلة الشرقية حيث أعدت للعاملين معسكرات في مختلف المناطق السياحية التجديد نشاطهم وقدراتهم النفسية والبدنية على العمل و أصبحت السياحة الاجتماعية الآن نشطة في كثير من دول العالم حيث يتم تنظيم الرحلات السياحية الجماعية بأسعار مخفضة وتسهيلات متعددة متر توفير أماكن الإقامة الرخيصة مثل بيوت الشباب و الفنادق ثلاثة نجوم أو الأقل، أو ما يوجد ما يسمى بنظام السياحة بالتقسيط الذي يتيح الفرصة لأي فرد بالسفر في أي وقت على أن يتم تسديد نفقات رحلته على عدة أقساط و هذا متبع في الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك نظام الادخار السياحي

حيث يتمكن المدخرون من تخصيص نسبة معينة من مدخولهم وإبداعها في صندوق للادخار من أجل السياحة و تعتبر سويسرا رائدة في هذا النظام... و غيرها من الأنظمة الأخرى.

4. سياحة السيارات و الدراجات: تندرج سياحة السيارات والدراجات تحت الأنماط السياحية الجديدة حيث تخضع لظروف و متطلبات معينة غير موجودة إلا في عدد قليل من الدول مثل الطرق السريعة التي تربط بين الدول و بعضها البعض، ومدى توافر محطات الخدمة والصيانة ومراكز النجدة والإسعاف والاستراحات على هذه الطرق، و هذه السياحة منتشرة في دول أوروبا و منطقة الخليج العربي.

5. سياحة المعارض: وهي سياحة تشمل جميع أنواع المعارض و أنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية و التجارية و الفنية التشكيلية ومعارض الكتاب فمن خلالها يستطيع الزائرون التعرف على آخر الانجازات التكنولوجية و العلمية للبلدان المختلفة و التي تعتبر من عوامل الجذب السياحي و تنشيطه، وقد ارتبط هذا النوع من السياحة بالتطور الصناعي الكبير الذي حدث في مختلف بلدان العالم. (فايزة بن حمو ،2017، ص ص 110-112)

6. سياحة المؤتمرات: ارتبط هذا النوع بالتطورات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية و السياسية والثقافية و الاجتماعية ويلزم هذا النوع من السياحة توفر مناطق ذات المناخ المعتدل و موقع المدينة كمنتج سياحي يوفر مناخا ملائما لمثل هذه المؤتمرات، أيضا توافر المرافق ووسائل الاتصالات و وجود الفنادق والقاعات المجهزة لعقد الاجتماعات. (لخضر مرغاد و عمر قريد و محمد شنشونة، 2010، ص 7)

7. السياحة العلمية (السياحة البحثية): وهي التي تشمل دراسات البيئة النباتية والحيوانية وكذلك دراسة حركة الطيور و هجراتها العالمية.

8. سياحة السباقات والمهرجانات: وتنطبق على سباقات السيارات والدراجات والمهرجانات السينمائية... بالإضافة إلى سباقات الهجن حيث تعتبر رياضة بدوية خالصة تشهد إقبالا هائلا من المشاركين و السياح كما يرتبط بما كرنفالات واسعة للأزياء و الفنون الشعبية.

9. سياحة السفاري (الصحراوية) و المغامرات: وهي تلك السياحة التي تتم عبر الصحارى بزيارة مناطق صحراوية والتي تجذب السياح الوافدين إليها ممن يرغبون في المعرفة والاكتشاف و الترفيه وتتنوع أنواعها أهدافها فبعضها يتجه إلى السلاسل الجبلية و مغامرة تسلقها، و البعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء، وأخرها تلك التي تكون من أجل الصيد البري في المناطق المسموح فيها بالصيد.

10. السياحة الرياضية: وهو السفر من مكان لأخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات و البطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة و الاستماع بمشاهدتها.

وعن الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة فنجدها متمثلة في ممارسة رياضة الغوص والانزلاق على الماء و الجليد، و يشترط في ممارستها توافر المقومات الخاصة بها من الشواطئ الساحرة، بالإضافة إلى الملاعب و الصالات و حمامات السباحة إذا كان الغرض إقامة الدورات والمسابقات الدولية. (فايزة بن حمو،2017، ص ص 10-112)

11. **السياحة الترفيهية:** هذا النوع من السياحة يعتبر من أهم وأكثر أنواع السياحة شيوعا في كافة الدول، و يمتاز بأنه له طابع جماهيري و هذا النوع مرتبط بأوقات الإجازات المدفوعة الأجر مثل: إجازات نهاية الأسبوع أو الإجازات الصيفية و إجازات الأعياد الدينية و المناسبات الوطنية و الإجازات التي يحصل عليها الموظف سنويا ... الخ، وغالبا ما كان يشار إلى هذا النوع من السياحة في وسائل الإعلام السياحي و يشتمل أيضا على التزلج على الجليد الصيد و الغولف و الاستمتاع بأشعة الشمس وكافة أنواع الرياضة التي تمارس أثناء الإجازات. و من أهم المناطق العالمية اجتذابا لحركة السياح الترفيهية هي: سواحل نيس و

كان في فرنسا، مونتي كارل شلالات نياغرا في أمريكا، اسبانيا، المغرب، تونس، الإسكندرية، سواحل البحر الأحمر في مصر وكذلك العقبة في الأردن و لبنان ... الخ. (فريدة قنطور،2014/2013،ص ص 17-18)

12. السياحة الإيكولوجية: هي اصطلاح يجمع بين اكتشاف و فهم الإطار النباتي والحيواني في مناطق التنمية السياحية من اتخاذ ما يلزم لحمايتها وذلك بتنشيط الساحة الإيكولوجية مع عدم تدمي الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، تعرف السياحة الإيكولوجية بأنها السفر إلى المناطق الطبيعية البكر بغرض مراقبة و دراسة الطيور والحيوانات في بيئتها الطبيعية و التمتع بالجمال الطبيعي و منه فإن السياحة البيئية تعني السفر إلى مناطق طبيعية للاستمتاع بالموارد الطبيعية المختلفة بها (بحار، جبال، صحراء، بحيرات..) مع مزاولة بعض النشاطات الخاصة (الغوص، مراقبة الطيور، تصوير الطبيعة و الحيوانات والنباتات).

13. سياحة الحوافز: يتمثل هذا النوع من السياحة في محاولة جادة من بعض الشركات الكبرى والمؤسسات الحكومية و غير الحكومية بتنظيم العديد من الرحلات للعاملين بها كنظام لرفع مستوى التدريب و الأداء و كمكافأة من تلك الأجهزة و الهيئات للعاملين يقصد التحفيز و الترويج.

14. **سياحة التسويق:** و يقصد بها الفترة التي تنظم فيها المنشآت التجارية و الصناعية بهدف تنشيط حركة البيع و الدعاية لمنتجاتها بإعلان فترة زمنية معينة تسمح فيها بعمل تخفيضات و تسهيلات غير مسبوقة في حركة البيع، وكذا القيام بمهرجانات و معارف للتسويق وذلك بالتنسيق مع وزارة السياحة هذا النوع من السياحة يجذب السائح الدولي و المحلي. (غانية قارة و جمعية تومي، 2016-2015، ص ص 49-52)

15. السياحة الثقافية: و الهدف زيارة الأماكن الثقافية مثل قاس، تدمر و لاهور. (محمود حسين الوادي و علي فلاح الزعبي، 2010،ص 8)

***المطلب الثالث:* خصائص السياحة ودوافعها**

أصبحت السياحة من أهم الظواهر التي تميز عصرنا، وذلك لما تتميز به من خصائص تماشيا مع كافة الأنشطة التي تتعلق بها بصفة مباشرة وغير مباشرة من خلال مجموعة من الخدمات، بالإضافة للغايات التي وجدت من أجلها لتحقق بذلك قطاعا فعالا محققة أهداف شتى للسائح بصفة عامة و المستثمر السياحي بصفة خاصة، فكان لزاما ان نوضحها في النقاط التالية:

الفرع الأول: خصائص السياحة

انطلاقا من التعاريف السابقة و التي توضح أن السياحة تقوم بتقديم الخدمات المختلفة للسياح بكافة الأنشطة و من هذا المنطلق توضح خصائص السياحة التالية: (مصطفى يوسف كافي، 2017، ص 26)

- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات و الأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.
- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- أثر القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا و متوسعا بصفة دائمة.
- عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.
- أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.

– نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

– مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة و الحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاع النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بني أساسية و خدمات تكميلية.

– تشعب و تعدد مكونات النشاط السياحي و ارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية).

– إن مدى ملائمة للمناخ السياحي بمفهومه الشامل (الاستقرار السياسي، درجة التقدم الاقتصادي، عدم وجود اتجاهات عدائية تجاه الأجانب... وغيرها).

– إن الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد و تنوع المقدرات و الخدمات و التجهيزات (أي العرض السياحي) و غيرها من العوامل كأسعار خدمات السياحة الأساسية أو التكميلية، كما أن الطلب السياحي لا يتصف عادة بصفة التكرار، أي أن تحقق درجة عالية من الإشباع أو الرضا لدى السائح لا يعني بالضرورة قيامه بتكرار الزيارة للبلد المعين.

– تأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدول و الدول الأخرى و التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات و الاتصالات، و التقلبات الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير أو التحكم فيها.

– إن العرض السياحي خاصة بالنسبة للمقومات التاريخية و الطبيعية مثلا يتصف بعدم المرونة خاصة في الأجل القصير.

–ارتباط صناعة السياحة – كنشاط إنتاجي – يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في الكثير من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

– عدم سيادة المنافسة الصافية – أو حتى احتكار القلة– في الكثير من الحالات خاصة بالنسبة لبعض المقومات و الموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة.

– تعدد و تباين أنواع السياحة و أغراضها مما يترتب عليه تنوع و اختلاف الأنشطة و طبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها. (الدباس، 2002، ص 13)

– تتأثر السياحة بعاملي أسعار السفر و الخدمات السياحية و مستوى المداخيل للأفراد بصورة كبيرة أي تتغير قرارات السياح و توجهاتهم بالتغيرات التي تحدث في كل من تكاليف أنشطة السياحة ومستوى فتزايد تكاليف الرحلة السياحية إلى منطقة أو دولة ينتج عنه ضعف الإقبال على السفر إليها من أجل السياحة أو تناقص عدد الليالي السياحية فيها، و هي نفس النتيجة التي تحدث إذا ما الخفض مستوى الدخل أو تزايدت تكاليف و أعباء المعيشة في دول الطلب السياحي.

–إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي المتمثلة في الموارد السياحية (الطبيعة، التاريخية، الأثرية...الخ) لا تباع إلا من خلال السياحة فهذه الموارد لا تذر عائدا بطبيعتها، إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، هذا المنتج لا يباع في معظم الأحوال من غير وجود سلع و خدمات مساعدة التي تتمثل في التسهيلات و التي يمكن تفصيلها في أربع مجموعات:

* توفر الهياكل الأساسية: كشبكات النقل، الخدمات المرفقة (المياه، الكهرباء..) وسائل الاتصال، توفر الأمن والاستقرار.

* توفر منشأة الإقامة: الهياكل الفندقية وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية (المخيمات، القرى السياحية ....الخ).

* توفر النقل سواء البري، البحري أو الجوي.

* توفر المنشآت السياحية الترويجية : محلات بيع الهدايا التذكارية و السلع السياحية.

إن السياحة منتج تصديري يتعرض في بعض الأحوال إلى عدم الاستقرار ، لأنه يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر و الدخل بالإضافة إلى مشكل الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي، حيث نوجز هذه العناصر كما يلي:

* **تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية:** قد تتعرض السياحة الدولية لتأثيرات خارجية، كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف أو تغيرات مناخية غير منتظرة بالإضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد و تحديد حجم النقد الذي يسمح للسياح الخروج به.

* **تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر و الدخل:** وهذا يعني أن السياحة قد تتأثر كثيرا بالتغيرات الطفيفة في الأسعار و الدخول، فبالنسبة للمرونة السعرية، فإنه يمكن تحديدها بسهولة، مقارنة بالمرونة الداخلية، نظرا لكون أثار المرونة السعرية تكون سريعة، أما التغيرات في الدخول بصفة عامة أكثر تدرجا ومن ثم لا يتم تحديدها إلا بعد مدة من الزمن عادة سنة.

* **موسمية النشاط:** إن النشاط السياحي في غالبيته نشاط موسمي فهناك عوامل تؤدي إلى الموسمية أهمها تركز العطل المدرسية و العطل فيها المؤسسات الصناعية وغيرها في موسم معين، كما أن العوامل المناخية والجغرافية في كل من الدول المصدرة و المستقبلة للسياح تدعو إلى هذه الظاهرة، و من الواضح أن سياحة الإجازات أو العطل تمثل قدرا كبيرا في النشاط السياحي.

* **عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر:** كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها التخزين لفترات زمنية معينة بما يتفق و حجم العرض و الأسعار وخاصة أن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال. مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لذا تسعى المؤسسات السياحية و الفندقية إلى تحقيق أرباح كافية خلال فترة الموسم وادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة.

الفرع الثاني: دوافعها

إن قطاع السياحة كغيره من القطاعات الأخرى قائم على مبادئ و غايات لتفعيله محققا بذلك دوافعا بحتا و شتى ترضي القائم على النشاط السياحي مهما كان غايته و من بين هذه الأهداف تذكر منها : (بهاز الجيلاني، 2008، ص ص 27-26)

المقصود بدافع السياحة هنا هما الرغبة و الميول اللذان يدفعان الإنسان إلى التنقل من منطقة إلى أخرى دون غيرها، من أجل إشباع حاجاته و تحقيق أهدافه و عادة ما نجد أن هذه الأهداف تختلف من شخص لآخر كل حسب رغبته، (زيد سلمان عبوي، 2009، ص ص 172-173) ومنه يمكن أن تذكر أهم دوافع السياحة فيما يلي : (فريدة قنطور، 2014/2013، ص ص 20-21)

1.دوافع دينية: هي السفر بدافع الحج أو العمرة إلى الأماكن المقدسة مثل مكة المكرمة، القدس، وكذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة مثل أضرحة الصحابة في حين نجد بالنسبة لغير المسلمين زيارة المعابد و الأديرة المختلفة غير العالم للتعبد وزيارة الفاتيكان...الخ.

2.دوافع ثقافية و تاريخية: وترتبط هذه الدوافع بمشاهدة المعالم التاريخية والآثار والتعرف على تاريخ الحضارات القديمة، أيضا مشاهدة المعالم الحضارية و المشاركة في المناسبات الثقافية، كحضور المهرجانات والمعارض و مختلف المواقع الفنية، و من جهة معرفة أخبار الساعة وما ينجز عنها من تعرف على مدى التقدم العلمي وما يدور في العالم، بالإضافة إلى الرغبة في التعرف على نمط حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على ثقافاتهم وأعمالهم وعاداته وتقاليدهم وخاصة فيما يتعلق بالمناطق البدوية،

فمعرفة كيفية العيش البسيط والتعرف على حياة الخيام هي الغاية الرئيسية من أجل تنمية المقدار العلمي و الثقافي و المعرفي لدى الفرد.

3.دوافع اجتماعية: و تشمل زيارة الأقارب والأصدقاء لتجديد الروابط الأسرية، وكذلك زيارة البلد الأم إن كان السائح بعيش في غير بلده الأصلي والأهم الرغبة في زيارة أماكن سبق أن زارها الأصدقاء في البلد الأم و تركت انطباعا لديهم.

4.دوافع صحية: وتكون بهدف العلاج و التداوي و ذلك بزيارة المنابع و الحمامات المعدنية و العيون الكبريتية، أيضا البحث عن طقس يلائم المريض كأن يبتعد عن الجو البارد بحثا عن الجو الدافئ ، بالإضافة إلى البحث عن الراحة النفسية و التمتع بالهواء النقي و الاسترخاء بعد الشفاء من مرض ما.

5.دوافع اقتصادية: وتكون السياحة بسبب الأعمال و عقد الصفقات و حضور الاجتماعات و المؤتمرات والندوات العلمية الملتقيات، ففي حالة انخفاض الأسعار في البلد السياحي تجد أن التدفق السياحي يزداد، و ذلك بغرض التمتع بالخدمات السياحية المقدمة للسياح بأسعار زهيدة، واقتناء السلع بأقل الأثمان.

6.دوافع رياضية: وتقوم هذه الدوافع على المشاركة في الألعاب الأولمبية أو مشاهدتها و السياحة بعرض ممارسة بعض الرياضيات كرياضة التزحلق على الجليد أو الماء ومشاهدة المباريات الرياضية.

7.دوافع الاستجمام والترفيه : و يندرج تحت هذا الدافع الرغبة في الاستجمام والراحة و التمتع بوقت الفراغ بعيدا عن ضغوطات العمل و من جهة البحث عن الهدوء و البعد عن المصاعب التي تواجه الفرد في حياته العملية و اليومية و أيضا الرغبة في مشاهدة الطبيعة والتعرف على خباياها، والحيوانات التي تعيش بها.

8.دوافع متنوعة أخرى: وتكون السياحة هنا لعدة أهداف مختلفة عن سابقاتها هي كالتالي : (احمد محمود ، مقابلة، 2008، ص 35)

* لغرض المغامرة و المخاطرة؛
* علمية كدراسة بعض الظواهر؛
* حب التفاخر و المباهاة وخاصة لبعض المناطق في العالم مثل جزر البحر الكاريبي.

***المطلب الرابع:* مكوناتها**

إن من بين أهم مكونات السياحة والمتمثلة في البنية التحتية للفندقة السياحية و الخدمات السياحية بالإضافة إلى وكالات السياحة و السفر و التي سيتم عرضها فيما يلي:

الفرع الأول: البنية التحتية للفندقة السياحية

لقد أصبحت الفنادق تقوم بإشباع حاجات ضرورية في الحياة العصرية، نتيجة لازدياد حركة السياحة العالمية وسهولة الانتقال واختلاف رغبات السياح باختلاف عاداتهم وتقاليدهم لذا يجب على صناعة الفنادق أن تلبي كل احتياجات السياح ومطالبهم ومن مختلف دول العالم.

أولا: الفنادق السياحية

تسمى الصناعة الفندقية حاليا، صناعة الضيافة، وتشمل خدمات الإقامة والطعام والشراب والترفيه، وهي اليوم من أكبر الصناعات في العالم، وتلعب دورا رئيسيا في تنمية السياحة باعتبارها هي الأخرى خدمة سياحية.

1. مفهوم الفندقة : الفندقة عبارة عن صناعة سياحية تجارية تشكل مزيجا من الخدمات المتجانسة، أو بالمفهوم الكلاسيكي صناعة الفندقة عبارة عن منشآت ومؤسسات سياحية تقدم مجموعة من الخدمات والتي يتم من خلالها عرض غرف ومنازل جاهزة، وذلك بعقد إيجار لفترة مؤقتة.

ويمكن تعريف الفندق بأنه: " مبنى ينشأ بغرض توفير الإقامة بالدرجة الأولى للنزلاء وكذا تقديم المشروبات والخدمات الأخرى للنزلاء لقاء أجر معين"

ويقصد بمؤسسة فندقية كل مؤسسة تمارس نشاط فندقي، كما يعد نشاطا فندقيا كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة للإيواء وتقديم الخدمات المرتبطة به، وتكون هذه الهياكل من مؤسسات إيواء يستأجرها الزبائن للإقامة فيها ولمدة معينة دون أن يتخذوها سكنا لهم (صالح بزة، 2010/2009، ص 38).

2. أنواع الفنادق

تتكون المؤسسات الفندقية مما يلي:

– **الفنادق**: وهي هياكل إيواء مهيأة للإقامة وخدمات أخرى مرتبطة بها.

– **الموتيل (نزل الطريق)**: يكون خارج المنطقة السكنية

– **القرى السياحية**: أو قرى العطل وهي عبارة عن هياكل إيواء مبنية خارج المناطق السكنية، على شكل قرية، وتوفر أجنحة سكنية ومنشآت رياضية وثقافية.

– **الإقامة السياحية**: و هي هيكل إيواء يقع خارج المناطق السكنية، وفي أماكن تتمتع بجمال طبيعي خاص، تمنح للإيواء في منازل مجهزة بالأثاث.

– **النزل الريفي**: يقع في المناطق الريفية ويشمل ستة غرف على الأقل، وغالبا ما يوجد في أماكن سياحة توجد فيها مغامرات (تسلق الجبال، التزحلق على الثلج).

– **المنزل العائلي**: ويشمل من 05 إلى 15 غرفة، ويمكن تقديم وجبات الطعام للزبائن، أو يعدونها بأنفسهم.

– **الشاليهات**: و تسمى أيضا السكن الجاهز معد لاستقبال الزبائن في المحطات البحرية أو الجبلية، يؤجر حسب مدة إقامة .

– **المنزل السياحي المفروش**: أو المجهز، يؤجر لمدة لا تتعدى الشهر، وعدد غرفه لا تفوق 10 غرف.

– **محطة الاستراحة**: و هي التي تقام في طريق الرحلات السياحية لتمكين السياح العابرين أو المسافرين من الراحة.

– **المخيمات**: و هي إقامة بسيطة بواسطة تجهيزات خفيفة يحضرونها بأنفسهم أو تقدم لهم في عين المكان، كما يمكن أن تقدم عربات أو مقصورات التخييم. (صالح بزة، 2010/2009، ص 39)

3. تقسيمات الفنادق

هناك عدة تقسيمات الفنادق على أساس معيار معين، وهي: (ايمن برنجي، 2009/2008، ص ص 194- 195)

– **الفنادق الخاصة (المستقلة)**: و هي تلك الفنادق التي تعود ملكيتها لشخص أو مجموعة أشخاص، وعادة ما تكون هذه الفنادق صغيرة، وعددها غرفها محدود.

– **فنادق السلسلة**: هي مجموعة فنادق تنتشر في مجموعة من دول العالم تحت اسم واحد، وهي تشبه في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، ومن أهم السلاسل الفندقية في العالم: هيلتون Hilton شيراتون shiraton

– **فنادق مختلطة:** وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام (الدولة)، والقطاع الخاص، أو بين الدولة وشركات أجنبية.

– **فنادق حكومية:** هي الفنادق التي تعود ملكيتها للدولة.

ب. التصنيف وفق معيار عدد النجوم: ووفق هذا المعيار يتم تصنيف الفنادق كما يلي:

– **فنادق الخمس نجوم:** وتعتبر من أرقى الفنادق، وتقدم خدمات متكاملة الضيوف، وبأسعار مرتفعة تناسب مع نوع وحجم هذه الخدمات.

– **فنادق ذات أربع نجوم:** بطبيعة الحال يكون مستوى خدماتها وأسعارها أقل من سابقتها، غير أنها تبقى من الفنادق الراقية.

– **فنادق ذات ثلاث نجوم:** وهي الأقل تكلفة عما قبلها، كما أن مستوى الخدمات منخفض، وربما يفتقر إلى بعض الخدمات الموجودة في الأخرى السابقة الذكر.

فنادق ذات نجمان: تقارب في المستوى من الفنادق الشعبية.

– **فنادق ذات نجمة واحدة:** وتكون متواضعة جدا بالنسبة لخدماتها وعدد غرفها وأسعارها والمناطق التي توجد بها أيضا.

ثانيا: القرى السياحية

سياحة القرية تشير إلى السياحة التي يقيم بها الزائرون بجوار أو داخل القرية، وعادة ما تكون قرى تقليدية في أماكن بعيدة، حيث يتعرف السائحون على العادات والتقاليد والثقافات المحلية، وفي كثير من الأحيان يشاركون في الأنشطة التي يمارسها السكان. ويقوم السكان المحليون بإقامة وإدارة المنشآت السياحية والخدمية بأنفسهم، وبالتالي استفادتهم من السياحة تكون بصورة مباشرة. (الصيرفي، 2009، ص ص 220-221)

ثالثا: المخيمات السياحية

إن المخيمات كمرافق للإقامة والمبيت وسط الطبيعة ظاهرة قديمة ولكن مع تطور وسائل المواصلات، وصلت لأقصى درجات التطور وأصبحت تقدم على نطاق شعبي واسع.

و يمكن أن تعرف كلمة تعليم على أنها التخييم و الإقامة بشكل فردي أو عائلي أو جماعي في مخيم مجهز و لمدة معينة تتراوح ما بين ليلة واحدة لغاية شهر.

والشكل المميز في الإقامة في مخيم أنها تستخدم أدوات متحركة، وعربات النوم المنتقلة، والتي ينقلها السياح معهم و يشكلونها في قطعة مجهزة لذلك. (مروان السكر، 1999،ص 37)

وفي المدة التي تطورت فيها المجتمعات من الحرب العالمية الثانية لغاية الآن عرفت الأنواع التالية من المخيمات أهمها: (مروان السكر، 1999، ص 38)

* **مخيم عند مضيف:** ويستخدم من قبل السياح المنظمين، والذين يقومون بداء خيمتهم في حديقة أو ساحة بموافقة المالك لهذه الأرض

* **التخييم في الأراضي الحالية:** ويخيم السياح خيمتهم في الأراضي الخالية في الجبال أو على شواطئ الأنهار والبحيرات.

* **التخييم في مكان مجهز لذلك:** وهو عادة يكون عبارة عن ملك لشركة هدفها من وراء ذلك الحصول على الربح .

الفرع الثاني: الخدمات السياحية

تخص الخدمات السياحية في دول العرض السياحي بقدر من الأهمية ما تخص به مقومات الجذب السياحي الأخرى الطبيعية والتاريخية، إذ أنه على الرغم مما تقوم به العوامل الطبيعية والتاريخية للجذب السياحي من دورها في استقطاب السائح

إلى زيارة المناطق المختلفة، إلا أن الخدمات السياحية تلعب دورا هاما أيضا لإبقاء السائح في الدولة السياحية وتكرار الزيارة مرة أخرى.

أولا: محتوى الخدمات السياحية

تمتاز الخدمات السياحية بكونها متكاملة فلا يمكن تجزئتها أو تقسيمها فهي مكملة لبعضها البعض مثل وسائل الاتصال والنقل والإقامة والحجوزات الداخلية والخارجية، كما يجب على شركات السياحة إعداد برامج سياحية متنوعة وتتلائم مع ميول السياح من أجل تقديم أفضل الخدمات السياحية.

ويمكن تعريفها على أنها الأنشطة التي تكون غير مادية والتي يمكن تقديمها بشكل منفصل أو مستقل وتوفر إشباع الرغبات والحاجات وليست بالضرورة أن ترتبط مع بيع منتوج أو خدمة أخرى وعند تقديم الخدمة قد لا يتطلب نقل الملكية.

إن مستهلك الخدمة قد يقوم بحيازة مؤقتة أو استخدام مؤقت لما يتطلب إنتاج الخدمة (غرفة في فندق، إيجار، سيارة، رحلة سياحية) ولكن بدون أن يتملك المستهلك هذه الخدمة.

ثانيا: أنواع الخدمات السياحية

يمكن تقسيم الخدمات السياحية إلى عدة أنواع أهمها: (مروان السكر، 1999، ص40)

أ.**خدمات السياحة والسفرة:** إن شركات السياحة والسفر هي المنشآت والخدمات الخاصة بالسفر ويقع على عاتقها توفير أسباب الراحة والاستماع للسائحين خلال انتقالهم وزيارتهم للبلد السياحي ، وهي بحكم مزاولتها لهذه الأعمال تتصل بالجمهور اتصالا وثيقا وتعمل في نفس الوقت على نشر الدعاية للبلاد في الخارج من أجل زيادة نصيبها من الأفواج السياحية. وتقوم شركات السياحة بالأعمال التالية:

- حجز الفنادق.
- حجز البواخر والنزهات الترفيهية.
- تنظيم رحلات فردية.
- تنظيم رحلات جماعية.
- توفير المرشدين السياحيين.
- خدمات الاستقبال والتوزيع.

ب.**خدمات الإقامة والإعاشة:** تعتبر أماكن الإقامة من أهم المنشآت السياحية وأولاها بالاهتمام لأنها تمثل واحدة من الأعمدة الثلاثة التي يقوم عليها النشاط السياحي للانتقال – الإقامة الترفيه.

وهذه الخدمات تشمل الفنادق بأنواعها المختلفة الموتيلات– المخيمات– بيوت الشباب – قرى رياضية–البنسيونات– الفيلات–فنادق المنتجعات السياحية ولعل أكثرها انتشارا هي الفنادق التجارية، وتصنف هذه الفنادق طبقا لأنظمة مختلفة وأكثرها شيوعا هو نظام النجوم الذي يبدأ بخمسة نجوم وينتهي بنجمة واحدة.

ج.**خدمة النقل السياحي:** يعتبر النقل السياحي أحد العناصر الأساسية للخدمات والتسهيلات السياحية في أي دولة حيث تطورت السياحة في العالم تطورا كبيرا نتيجة للتطور الذي طرأ على صناعة النقل في فترات سابقة وحالية للسياحة.

ولقد كان للنقل الجوي خاصة دور هام وملموس في ظهور كثير من الدول على خريطة العالم السياحية ودخولها في مرحلة هامة من مراحل المنافسة القوية بينها وبين الدول الأخرى في هذا المجال، أما أهم الوسائل الرئيسية المستخدمة في النقل السياحي هي:

* **النقل الجوي**: كما هو معروف وسيلة سريعة ومريحة وآمنة وموفرة للوقت إلى حد كبير والآن تستخدم في مجال النقل بين دول العالم.

و النقل الجوي يحتكر نسبة معتبرة من حركة النقل السياحي في العالم.

* **النقل البري**: يستخدم النقل البري في مختلف دول العالم في وسيلتين رئيسيتين هما السيارات والسكان الحديدية.

أما السكك الحديدية فقد أولت لها اهتمام معظم دول العالم باعتبارها الوسيلة الرئيسية للنقل البري فالدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية تمتلك تلي خطوط السكك الحديدية في العالم بينما تمتلك باقي دول العالم شبكات سكك حديدية ليست بالكبيرة.

أما السيارات أو العربات بصفة عامة فإنها تعد في الوقت الحاضر من وسائل المواصلات الثانوية ولكنها أصبحت وسيلة رئيسية خصوصا في الدول المتحضرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث أصبح لها دور كبير في ربط معظم دول العالم بعضها البعض.

* **النقل البحري**: ويعتمد هذا النوع على البواخر والقوارب البخارية و اليخوت...الخ

التي تسير عبر البحار والأنهار والمحيطات ولقد شهد النقل المائي في هذه الفترة تطورا كبيرا.

د.**خدمة المحلات السياحية**: تلعب المحلات السياحية دورا هاما في الجذب السياحي بجانب ما تتمتع به الدولة من مقومات سياحية عديدة.

و المحلات السياحية هي فرع من المنشآت السياحية و التي يتصل نشاطها اتصالا مباشرا بالعمل السياحي.

هـ.**خدمة الإرشاد السياحي**: يعتبر الإرشاد السياحي أحد الخدمات الهامة في النشاط السياحي، فالمرشد السياحي هو الشخص الذي يتولى عملية شرح و نقل المعلومات عن منطقة الجذب السياحي الذي يجب أن يكون على درجة عالية من الثقافة و المعلومات و اللياقة و يجيد الاستقبال و الشرح.

و. **الأمن السياحي**: تعتبر خدمة الأمن السياحي من الخدمات الضرورية في النشاط السياحي لما لها من تأثير في بعث الطمأنينة في نفوس السائحين و عادة ما تقوم بهذا الدور السلطات الأمنية داخل الدولة كما يوجد إدارة عامة في بعض الدول تحمل اسم الشرطة السياحية وتختص ببحث شكاوي السائحين و ما يتعرضون له من نصب واحتيال.

الفرع الثالث: وكالات السياحة و السفر

إن وكالات السياحة و السفر هي قسم من الأقسام المهمة في القطاع السياحي ولها مميزات خاصة و أعمال متنوعة، و تطور السياحة في الوقت الراهن و في المستقبل لا يمكن أن يتم إلا بوجود وكالات السياحة و السفر.

أولا: ماهية وكالات السياحة و السفر

إن وكالات السياحة و السفر تقوم بتوفير المعلومات و مساعدة السياح خلال رحلاتهم و أسفارهم كما تقوم بعمل دعاية للاماكن السياحية و تبيع صناعة المنشآت الأخرى مثل المواصلات و بضاعة الفنادق من منام و إطعام و ترفيه و خدمات و بضائع أخرى.

1. تعريف وكالات السياحة والسفر

وكالات السياحة والسفر هي شركات تنظم وتنتج وتبيع للسكان المحليين وغير المحليين بضاعتها الجماعية الخاصة أو الرحلات السياحية الفردية وكذلك بيع الخدمات الإضافية المرتبطة بها أو تكون وسيطة عند بع الرحلات السياحية من الخدمات والبضائع المنتجة من قبل شركات أخرى. (مروان السكر،1999، ص 64)

2. الأعمال الأساسية لوكالة السياحة والسفر

إن أهم الأعمال لوكالات السياحة والسفر تتمثل فيما يلي: (احمد محمود، مقابلة، 2008،ص 169)

- القدرة على إعداد ترتيبات السفر وعمل الرحلة السياحية المنظمة.
- التحقق والحصول على الأسعار المناسبة بكافة المستويات ولنفس المكان.
- التركيز على تدريب ومدى توفر الأدلاء السياحيين.
- القدرة على استنباط المعلومات واستخدام المطبوعات والمنشورات السياحية.
- تقديم الاستشارة والنصح بطريقة صحيحة ومخلصة إلى العملاء.
- العمل على تثقيف العاملين بالوكالات السياحية.
- المعرفة التامة بحاجات الكلف والإعلانات والتسويق لغرض معرفة مدى ربح الرحلة.
- هناك أعمال في المكتب يتطلب وجود المدير والمحاسب معا لاستفادة الموظفين منهم في أمور إدارية ومالية.
- قابلية الموظفين على ممارسة الاتصالات الشفهية والتحريرية بين العملاء، وبين المكتب من جهة وبين الشركات الأخرى من جهة أخرى ووسائل الاتصالات كثيرة منها: الهاتف الفاكس الحاسوب. (احمد محمود، مقابلة،2008، ص 169)

ثانيا: تقسيم وكالات السياحة والسفر

يمكن أن تقسم وكالات السياحة والسفر إلى عدة أنواع أهمها:

1. **حسب مكان الإقامة الدائمة للزبون الذي تقوم بخدمة تقسم الوكالات السياحية إلى ثلاث أنواع** : (مروان السكر،1999، ص 68)

– **مستقبلة:** و هي تلك التي تقوم باستقبال وخدمة السياح الأجانب في دولتها، أي في مكان وجود مقرها.

– **مرسلة:** و هي تلك التي تقوم بإرسال السياح المحليين للخارج وتنظيم عملية سفرهم وإقامتهم هناك.

– **مشتركة في وقت واحد:** وهي التي تقوم بخدمة السياح الأجانب في دولتها، وإرسال السياح المحليين للخارج.

2. **حسبما إذا كانت الرحلات الجماعية بسعر موحد أو لا تقوم بذلك وحسب هذا المعيار فإنها تنقسم إلى:**

– شركات وكالات كاملة المسؤولية و هي التي تقوم لوحدها بعمل وتنظيم الرحلات الجماعية والتحضير والتجهيز لها من جميع النواحي سواء كانت من أجل استقبال السياح الأجانب أو إرسال السياح المحليين.

– وكالات سياحية تعمل فقط على بيع ناتج الشركات المنظمة الأخرى للرحلات الجماعية بسعر موحد.

3. **حسبما إذا كانت عند عمل الرحلات الجماعية لها احتكاك مباشر مع الزبائن أو ليس لها احتكاك:**

ويتم تقسيم وكالات و شركات السياحة و السفر وفق هذا المعيار إلى ما يلي: (مروان السكر،1999، ص 69)

– **شركات ووكالات البيع بالجملة:** و هي التي تقوم فقط بتنظيم وإعداد الرحلات الجماعية بسعر موحد وتعرضها للبيع لوكالات وشركات سياحية أخرى وهي ليس بها مباشر مع الزبائن خلال عملية بيع واستهلاك ناتجها السياحي، ولكن عوضا عن ذلك لها

علاقات سياحية تجارية واسعة النطاق مع القطاعات السياحية الأخرى مثل قطاع المواصلات والفنادق، وباقي المنشآت السياحية، وكذلك علاقات قوية مع باقي الشركات السياحية الكبرى الأخرى.

– **وكالات وشركات سياحية مشتركة:** تقوم بشراء ناتج الشركات السياحية التي تبيع الرحلات الجماعية بالجملة وتقوم بعملية بيعها مباشرة للزبائن وكذلك تقوم بعمل وتنظيم رحلاتها الجماعية الخاصة بها وتبيع قسم منها للوكالات والشركات السياحية التي تبيع في المفرق.

– **الوكالات والشركات السياحية:** التي تبيع في المفرق، تقوم بعملية بيع الرحلات الجماعية التي تشتريها من شركات مشتركة لما احتكاك قوي ومباشر مع الزبائن.

4. **حسب وجود أو عدم وجود أقسام وملاحق لها حيث تقسم الشركات والوكالات السياحية إلى نوعين:**

– **صغيرة:** والتي لها أقسام وملاحق أخرى ومعظم أعمالها تكون أعمال وساطية وعدد من هذه الشركات والوكالات التي تقوم بعمل رحلاتها الجماعية مقابل سعر موحد.

– **كبيرة:** والتي يكون لها أقسام وملاحق أخرى في الداخل والخارج.

ثالثا: أهمية شركات ووكالات السياحة والسفر

من خلال التطرق للشركات ووكالات السياحة والسفر يمكن استخلاص أهميتها فيما يلي:

* وكالات السياحة والسفر المعاصرة لها أهمية كبيرة ودور متميز ليس فقط من أجل تطوير السياحة الدولية والداخلية.

* لها دور وأهمية اقتصادية واجتماعية، وغيرها وذلك في كل دولة ومكن النظر إليها من خلال هذه المعطيات.

* من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها فإن وكالات السياحة والسفر تعمل على توظيف أيدي عاملة كثيرة وبالتالي تساعد على تحسين مستوى الدخل المالي للسكان

* يوجد قسم من أعمال الوكالات السياحية مرتبط بعملية شراء وبيع العملات الصعبة، وعلى هذا الأساس فإنها تؤثر على ميزان المدفوعات لكل دولة.

*كما تساعد على تحسين الدخل الوطني عن طريق دفعها للضرائب المترتبة على أرباحها التي تجلبها من العملة الصعبة.

المبحث الثاني: تقييم للنشاط السياحي

أصبحت السياحة من أهم الظواهر التي تميز عصرنا، وذلك لما تتميز به من خصائص تماشيا مع كافة الأنشطة التي تتعلق بها بصفة مباشرة وغير مباشرة من خلال مجموعة من الخدمات، بالإضافة للغايات التي وجدت من أجلها لتحقق بذلك قطاعا فعالا محققة أهداف شتى للسائح بصفة عامة و المستثمر السياحي بصفة خاصة.

ونظرا لما لها من أهمية بالغة و أثار تؤثر وتتأثر بها كان لا بد من التطرق بعض العناصر المهمة وأولينا لهم عناية من خلال ذكرهم في المطالب التالية: أهمية السياحة (**المطلب الأول**)، انعكاساتها (**المطلب الثاني**)، العوامل المؤثرة في السياحة الدولية (**المطلب الثالث**).

المطلب الأول: **أهمية السياحة**

تكمن الأهمية السياحية في عدة جوانب لما لها آثار مباشرة و غير مباشرة، فصناعة السياحة الحالية تسعى لتحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية من أجل حصول الوافدين إليها لأقصى درجة من التشبع، لذا فإن الدولة المضيفة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه السائح لبلوغ الأهداف المرجوة من السياحة و لن يتم ذلك إلا بتضافر جهود كافة العناصر والإمكانيات العاملة في الحقل السياحي، لأن صناعة السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة و نشاطات اقتصادية مختلفة وبتطوير هذه الصناعة السياحية ينعكس بالإيجاب على شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية للدولة، مما يخلق أهمية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية وسياسية وبيئية.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية

أ. أضحت السياحة إحدى أهم صناعات العالم الرئيسية في الوقت الحاضر، إذ فاقت في معدلات نموها معدلات نمو الزراعة و الصناعة كما تجاوزت أهميتها جميع الصناعات التحويلية التقليدية و من حيث المبيعات والعمالة وجلب العملة الصعبة (عدا تجارة البترول)، وفاقت إيراداتها العالمية الناتج المحلي الإجمالي لأي من دول العالم عدا الولايات المتحدة و اليابان.

ب. إذ تعتبر السياحة في الوقت الحالي محركا رئيسيا من محركات التنمية الاقتصادية فهي مصدر دخل للعملات الحرة و يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات ، و يؤثر على حجم البطالة، و علاوة على تشغيل الأيدي العاملة فإن للسياحة أيضا عائدات تنعكس بالفائدة على السكان من خلال زيادة النشاط الاقتصادي. (لجلط و راقم 2017، ص 113)

كما يمكن أيضا إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

1. الناتج المحلي الإجمالي: إن الدخل العالمي من السياحة يصل إلى نحو 3200 بمليون دولار سنويا أي نحو 11 % من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم، إذ يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، نظرا لتداخل و تشابك صناعة السياحة مع باقي القطاعات الأخرى والتي نتعش بانتعاش صناعة السياحة.

2. تمويل الموازنة العامة: توفر صناعة السياحة مصدرا مهما لتمويل الحكومات من خلال عائدات الضرائب والرسوم على الأنشطة السياحية و التي يأتي في مقدمتها الضرائب على المطاعم وأماكن الإقامة و الرسوم على مستخدمي المطارات و حقوق الركن و ضرائب المبيعات و رسوم دخول المتاحف والحدائق والمنتزهات العامة وغيرها من المصادر الأخرى بالإضافة إلى مداخيل التظاهرات السياحية الثقافية ... الخ..

4. ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية و الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، و خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى.

5. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقدم السياحة فرصا واعدة للأعمال التجارية والخدمية لذوي رأس المال المنخفض و ذلك لاعتماد أكثر نشاطاتها على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

5. زيادة الفرص الاستثمارية المربحة: يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث استثمار و توظيف رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية و توجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية، وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السياح و إدخال أفضل أنواع التقنيات و التجهيزات و تحسين طرق و أداء و أساليب العمل، و هنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة إستراتيجية شاملة أحد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية.

6. الأثر المضاعف للإنفاق السياحي: إن المبالغ التي تنفق من قبل السياح و الزوار و التي تكون إيرادا لأصحاب المشاريع السياحية يعاد إنفاقها مرة ثانية وثالثة وهكذا فإن الدخل المتحقق من نشاط السياحة يتضاعف في نهاية الأمر لعدة مرات بحكم تأثير المضاعف الاقتصادي، فعندما يحدث الإنفاق السياحي فإن هذا الإنفاق قد يؤثر في الاقتصاد الوطني من نواحي متعددة، بحيث تم تحديد مجموعتان من الروابط بين إنفاق السائح و الاقتصاد من خلال:

* بنود الإنفاق الواسعة ذات التأثير المباشر، وهذا يتعلق بالاتفاق الفعلي المتعلق بالسياحة، وعلى سبيل المثال (كالإقامة النقل و المواصلات والطعام والشراب و خدمات التسويق).

* الروابط بين الأنشطة التجارية المتعلقة بالسياحة بصورة مباشرة، وتلك الأنشطة التجارية والصناعية التي تزود الأنشطة السياحية بالبضائع والخدمات. (لخضر بن علية،2017-2018، ص ص 69-70)

* زيادة الدخل الإجمالي للبلد و تحدث هذه الزيادة من خلال الاستفادة من الخدمات التالية: إقامة إطعام، شراب بضائع، هدايا وقود، مشروبات و غيرها. (عبد الله غالم، 2010، ص 3)

7. زيادة الاستثمار الوطني و الأجنبي: تساهم السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني و الأجنبي من خلال كونها صناعة من ضمن الصناعات المتضمنة العديد من الأنشطة أو كصناعة مركبة فهي بذلك توفر مجالات متعددة للاستثمار كمراكز الاستشفاء المطاعم ، الملاهي و مراكز الرياضة و القرى السياحية والشركات السياحية و وكالات السياحة و السفر ووسائل النقل السياحي بالإضافة للمشاريع الكبرى كتهيئة مناطق سياحية جديدة و بالتالي استقطاب رؤوس أموال كبيرة .

8. خلق مناصب عمل: إن القطاع السياحي كثيف التشابك و يرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، إذ ترتبط السياحة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من الاقتصاد الوطني كالصناعة والمصارف وغير ذلك داخل الدولية و لكونها نشاطا يعتمد على الخدمة الإنسانية إلى حد كبير فإنها تؤدي إلى زيادة فرص العمالة، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج. (لخضر بن علية 2017-2018، ص 70)

9. توفير قدر من العملة الأجنبية : اللازمة لعمليات التنمية و ذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة المدفوعات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة للإنفاق اليومي للسياح على السلع و الخدمات المتعلقة بقطاع السياحة. (بن سيدي إبراهيم، 2018، ص 224)

الفرع الثاني: أهمية السياحة على البيئة و العمران

تبرز أهميتها خاصة من خلال الآتي : (خالد اعميري،2019، ص ص 19-20)

أ. المحافظة على المعطيات العمرانية: تساعد السياحة في تنوير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة كتطوير العمليات الطبيعية و إنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية، و النباتات ذات الطابع الجمالي و ذلك لكونها عناصر جاذبة للسياح،

كما تؤدي السياحة من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية مما يحقق قدر من التوازن الإقليمي في التنمية، و يترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة و التقليدية.

ب. تحسين نوعية البيئة: توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء الماء، التلوث الضجيج معالجة النقابات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع و التصاميم الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

فالسياحة تستند على عدم الأضرار بالبيئة على كافة المستويات الايكولوجية والاجتماعية الثقافية، فهي سياحة مسئولة ،راشدة أي سياحة يحكمها الوعي و العقل و الحس بالمسؤولية و ليس بالغرائز فقط و لكن بنفس الوقت هدفها الترويج و التعرف اختبار المختلف و التجديد الشخصي و النفسي و لكنها ليست مجرد سياحة في البيئة كموضوع يستهلك، بل سياحة مع البيئة. (ابراهيم خليل بظاظو و محمد نايف الصرايرة، و عمر جوايرة الملكا، 2012، ص 73)

و عليه فإن السياحة ظاهرة إنسانية و نشاط اقتصادي و اجتماعي تمثل القوة المحركة و المؤثرة في حياة المجتمع، فأصبحت بذلك تحتل حيزا هاما ومهما في حياة الفرد والمجتمع والدولة على السواء.

الفرع الثالث: الأهمية السياسية

أ. تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

ب. إن النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية. (عيسى مرازقة و محمد الشريف شخشاخ، 2010، ص 6)

ج. إعطاء الفرصة لبعض السياسيين لتصحيح الأفكار السائدة الخاطئة عن بلدانهم و سياستهم و أساليب حكمهم.

د. كشف مغالطات بعض الأفراد والجماعات ذات الخلفيات للمبيتة و المحسوبة على بعض الدول الغربية و الصهيونية كانهام بعض الدول الإسلامية دون وجه حق.

هـ. إتاحة الفرصة أحيانا لبعض الأفراد، خاصة من الدول العربية والإسلامية لمعرفة الأوضاع الحقيقية في الدول المتطورة و بروج الإعلام أحيانا عنها صورة وردية هي أقرب للأحلام. (قرومي حميد و حميدي عبد الرزاق، 2010، ص60.)

الفرع الرابع: أهمية السياحة الاجتماعية

إن السياحة كنشاط يعني استضافة السياح المواطنين منهم والأجانب وقد يتطلب الأمر أيضا استيراد قوى عاملة أجنبية ذات اختصاصات وجنسيات مختلفة للعمل بالقطاع السياحي و هنا يبدأ الاحتكاك والتفاعل المباشر بين سكان المنطقة السياحية المضيفة من جهة و السياح سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد (قادمين من محافظات و مقاطعات أخرى) أو من حملة جنسيات أجنبية (قادمين من أقطار مختلفة) و القوى الأجنبية في القطاع السياحي من جهة أخرى، وكنتيجة لهذا الاحتكاك والتفاعل المباشر سوف يكتسب الطرفين (تبادل اجتماعي و العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية الجديدة بما فيها من بناء و تركيبة اجتماعية أو مستوى تربوي و اكتساب لغات أجنبية.....الخ) وهذا يعني دخول عادات وتركيبات اجتماعية سواء جديدة على البيئة الاجتماعية أي يحدث تغيير في البيئات الاجتماعية سواء كان ذلك في البلد المضيف أو البلدان القادمة منها السياح. (مثنى طه الحوري، 2016، ص ص 210-211)

و يمكننا أن نتطرق إلى أهمية النشاط السياحي على المجتمع في النقاط التالية:

- الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل (البطالة،الركود الاقتصادي) وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المناطق العمرانية السياحية الجديدة؛

- السياحة لها أبعادها (الاجتماعية، الجمالية، العمرانية، الصحية) التي يجب مراعاتها عند التنمية السياحية؛
- السياحة الداخلية أصبحت تعبيرا عن الرغبة في رفع مستوى الصحة النفسية للشعب والقضاء على التلوث البيئي بانتشار المحميات الطبيعية، المسطحات المائية، والمساحات الخضراء. (بدر حميد عساف، 2016، ص 98)؛
- السياحة أصبحت أكثر من صناعة لان للعنصر البشري فيها أهمية كبيرة، فإذا كانت الصناعة – تحريك الآلات والمعدات– فإنها تستهدف في النهاية الاستجابة لمتطلبات الإنسان، أما السياحة فهي حياة الإنسان نفسه لأنها تستهدف استعادة اللياقة الذهنية والعصبية بما يفيد الإنتاج فالسياحة صناعة بشرية من الدرجة الأولى، وتحقق الرفاهية للمجتمع؛
- السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيا بقضية التنمية والإنتاج فالسياحة أصبحت أكبر من أداة مهمة لتحقيق التنمية؛
- دائما يتم اختيار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة البلاد وظروفها ولا تتعارض مع القيم وأخلاقيات المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة لأكبر عدد من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد من العاملين من المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي لتحقيق الولاء بين المجتمع والمشروع السياحي؛
- الاستثمار السياحي دائما يكون له عادة جانب يتمثل في رصف الطرق وتجميل المناطق وتحسين الخدمة التليفونية، ومشروعات الصرف الصحي وبذلك الكل ينتفع؛
- السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي القومي والاعتزاز بالوطن وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتعمل على الترفيه والترويح النفسي والجسدي فيعود المواطن إلى عمله أكثر نشاطا وإنتاجية كما تساهم في تماسك المجتمع بما تنتجه من ألوان التالف والتعارف؛
- الوعي السياحي هو أحد فروع الوعي الاجتماعي، لأن نشاط السياحة هو الإحاطة بكل الواقع المحيط بالإنسان المجتمع والطبيعة وتنمية الوعي الاجتماعي من خلال التعرف على هذا الواقع بالقيام بالرحلات سوف تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة لجذب السياح من مختلف دول العالم؛
- السائح باتجاهاته وميولاته ومعتقداته الشخصية وسلوكه الاجتماعي وأفكاره التي يتبناها، حينما يقوم بزيارة سياحية وتكرار زياراته لها نشأ نتيجة الزيارات المتكررة نوع من التالف والاندماج بينه وبين أفراد المجتمع في الدولة التي زارها وقد تكون تالفا (لغويا أو ثقافيا) بمعنى تعرف السائحين على المقومات الثقافية للمجتمع المضيف وتتبع إنجازاته وتطوره في هذا المجال إضافة إلى اطلاع هذا المجتمع على الثقافات الأجنبية الوافدة من خلال هؤلاء السائحين بما يحملونه من أفكار واهتمامات؛
- تعمل السياحة على تقليل الفوارق بين أفراد المجتمع مما يحقق التطور الاجتماعي، كما تعمل على الاهتمام بالقيم الحضارية للدولة السياحية والمحافظة على التراث الثقافي والمواقع التاريخية والأثرية والأنظمة المعمارية المميزة وإحياء الفنون التقليدية والصناعات اليدوية وغيرها؛
- زيادة الاهتمام بالصناعات الشعبية والتي يقبل السائح على اقتنائها كهدايا تذكارية خصوصا وانه ينظر إلى هذه الصناعات على أنها منتج ثقافي متميز به إبداع فني؛ ص. النهوض والاهتمام بالمهرجانات والمعارض وفرق الفنون الشعبية خصوصا بعد انجذاب السائح لتلك المقومات التي تتباين من مقصد سياحي إلى آخر.
- الاهتمام باللغات الأجنبية والرغبة في تعلمها وإتقانها. (هدى حفصي، 2016، ص 33)

***المطلب الثاني:* انعكاسات السياحة**

يمكننا القول بكل جدارة إن السياحة هي جسر عابر وناقل يتم من خلاله عبور الاقتصاد الوطني بل العالمي من وضع معين إلى أوضاع أفضل وأرقى وأحسن وتأثير ذلك على كل من:

الفرع الأول: انعكاسات السياحة على الاقتصاد

بجانب التأثيرات الاقتصادية الإيجابية للسياحة هناك أيضا بعض التأثيرات السلبية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني منها:

أ. **التضخم وارتفاع أسعار الأرض:** هناك جدل عما إذا كانت صناعة السياحة هي السبب المباشر في ارتفاع الأسعار، ولكن العلاقة تبدو واضحة في ارتفاع أسعار السلع خلال الموسم السياحي، ويرجع هذا السبب نتيجة لارتفاع القوة الشرائية، نظرا للطلب السياحي العالي على السلع والخدمات، ويؤثر ارتفاع الأسعار على الحالة الاقتصادية للسكان الأصليين، الذين يدفعون أجزاء كبيرة من دخولهم للحصول على السلع والخدمات اللازمة.

كذلك تساهم السياحة في ارتفاع هائل في أسعار الأراضي التي ترتفع قيمتها نتيجة للتنمية السياحية فيزداد الطلب على الأراضي من قبل المستثمرين في الأراضي والعقارات، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الأرض ومن ثم أسعار البيوت السكنية والإيجارات.

ب. **الاعتمادية على قطاع السياحة:** على الرغم من أن السياحة هي إحدى أهم الصناعات نموا في العالم، إلا أن اعتماد أية دولة أو إقليم كليا على هذا القطاع وإهمال القطاعات الأخرى قد يعرض اقتصادها إلى التدهور إبان أي هزة اقتصادية فالسياحة نشاط يتأثر بالمتغيرات الآثار الاقتصادية السلبية للسياحة الداخلية والخارجية، فالوجهة السياحية تتغير نتيجة لتغير الأسعار أو تغير النمط السياحي بسبب ظهور منافس جديد أو وسائل جنب أكثر تأثيرا.

الفرع الثاني: انعكاسات السياحة على المجتمع

لكل نشاط جوانب إيجابية وأخرى سلبية فالنشاط السياحي لا يستثنى من هذه القاعدة وخاصة في الجانب الاجتماعي، وعموما تتمثل الجوانب الاجتماعية السلبية للسياحة فيما يلي:

أ–التحولات الاجتماعية: تتطلب السياحة الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة و تعميرها و إعدادها لاستقبال السياح بما في ذلك أماكن إقامة مختلفة فنادق قرى سياحية منتجعات مراكز الترفيه، طرق المواصلات بالاستعانة بأحدث الطرق التكنولوجية وأساليب الحياة العصرية فتتولد عن عمليات الاستقبال هذه للسياح قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة و مفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق التي عادة ما تختلف عن موروثاتهم الحضارية و الاجتماعية و المعايير الخلفية التي نشئوا و تربوا عليها، مما يؤدي إلى تحولات و تغيرات جذرية في هذه المجتمعات؛ (سليمان بلعور، 2013، ص 4)

ب–انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي: تعاني عدة بلدان من انخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي تقد إلى هذه الدول أنماط من السياح بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية، مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وان كانت بوسائل غير مشروعة، فتظهر فئة الوسطاء والطفيليين والمشجعين للسوق السوداء والمستغلين للسائح في مختلف المجالات والمروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل التسلية والترفيه والمتعة والراحة؛

ت–**التصادم الثقافي:** تحدث المواجهة و التصادم الثقافي، أحيانا نتيجة للتعارض و الاختلاف بين الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع وتلك القادمة من الخارج أحيانا أخرى، تكون نتيجة لسلوك بعض السائحين وتصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن حياتهم اليومية في بلادهم و إنما راجع ذلك لأسباب منها الميل إلى حب المغامر و حب الاستطلاع و القيام بتجارب جديدة

ومحاولتهم التمتع بكل ما هو متاح، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الشعب المضيف وضيقه و إحساسه بالمرارة والحقد ورفض السياحة بكل معانيها مما يؤثر في بناءها و نموها و مستقبلها (كواش خالد، 2004/2003، ص 92).

الفرع الثالث: انعكاسات السياحة على العوامل السياسية

تتأثر السياحة بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتتأثر السياحة أكثر من غيرها بأزمات مصادر الطاقة لما تسببه من ارتفاع في تكاليف السفر. (سعيد صفي الدين الطيب، 2001، ص ص 29-30)

أ. يقول الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة السابق أن السياحة لم تعد من الرفاهية بل يجب اعتبارها عنصرا مهما في تواصل المجتمع الدولي، وتضامن الأسرة الدولية. أن تجربة الغير تثري فينا ينابيع المعرفة وتعمق مفهومنا لعالمية المجتمع الإنساني، ولكوكب الأرض الذي نسكنه؛

ب. السياحة تعزز فرص السلام والتفاهم من حيث تأثيرها في تعزيز سبل التواصل الإنساني، وتعميق إنساني واسع، وتفاعل حضاري وثقافي عميق؛

ج. لم تقتصر السياحة على دورها الاقتصادي فقط، ولكن هذا الدور امتد إلى النواحي السياسية الأخرى، فالمجتمع الدولي مليء بدول مختلفة الاتجاهات السياسية والعقائد الدينية والتيارات المتصارعة التي تثير القلق والتوتر بين هذه الدول والتي تجعل من الصعب تحقيق التقارب بينها. من هذا المنطلق ظهرت أهمية السياحة وتأثيرها السياسي الكبير في تحقيق التفاهم والتجاوب والتلاحم بين شعوب الدول المختلفة على الرغم مما فيها من جنسيات مختلفة ومذاهب اقتصادية وسياسية متعددة. فالمجتمع الدولي على الرغم من وجود المنظمات الدولية والهيئات العلمية التي تسعى جاهدة لإقرار السلام في هذا العالم إلا أن كثيرا من الدول في عالة صدام بعضها ببعض. وتسود بينهم الخلافات الدولية والمعارك الطاحنة التي فشلت معها الاجتماعات والمؤتمرات للتقريب بين وجهات النظر، وإزالة أسباب الصراع والخلاف فيما بينها؛

د. في بورصة لندن (W.T.M) التي عقدت في نوفمبر 1999 كان شعارها " السياحة من اجل السلام " أو السياحة صانعة السلام، حيث أكد المسؤولين عن هذه البورصة أنهم اختاروا هذا الشعار اقتناعا منهم ومن العاملين في القطاع السياحي، أن صناعة السياحة في العالم قادرة على المساهمة في صنع التفاهم والحوار والسلام بين الشعوب وان السياحة لا تزدهر إلا بحلول السلام والاستقرار.

و انعقد في عمان مؤتمر دولي تحت شعار السياحة من اجل السلام و دعي إليه كبار القائمين على صناعة السياحة في العالم (منظمة السياحة العالمية و المجلس العالمي للسياحة و السفر، و المعهد الدولي للسلام من اجل السياحة فمما لاشك فيه أن السياحة الحديثة تنمو حاليا في كثير من الدول و تزدهر و تتطور وتساهم في الوقت نفسه في تدعيم الوحدة الإنسانية بين مجتمعات هذا العالم واحترام حضارة كل مجتمع و عراقته و أصالته. (سراب الياس و نعيم الظاهر، 2001، ص ص 94-95)

الفرع الرابع: انعكاسات السياحة على العوامل البيئية

اهتمت الحكومات في الفترة الأخيرة بحل مشكلات البيئة تماشيا مع الاتجاه العالمي الذي ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين من أجل حماية البيئة و المحافظة عليها من كل صور التلوث و التشويه التي نتجت عن التوسع في حجم الاستهلاك للسلع و الخدمات المختلفة، من هنا بدا البعد البيئي يتسلل شيئا فشيئا و بقوة كبيرة في العملية الإنتاجية، ثم توسع وامتد للكي يصبح عنصرا مؤثرا من عناصر الترويج التي تعتمد عليها الدولة في تسويق وبيع منتجاتها، كما لم يقتصر هذا البعد على المنتجات الصناعية و الزراعية و غيرها و لكنه شمل أيضا المنتج السياحي و أصبحت البيئة بعناصرها الثلاثة الطبيعية والبشرية و الاجتماعية هي الأساس التي ترتكز عليه صناعة السياحة في العالم.

أ. **أثر السياحة على النظم الايكولوجية:** إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية والبرية و تسبب بذلك أضرار لا رجعة فيها على النظم الايكولوجية خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لاستيعاب هذا النشاط، كما يمكن للنشاط السياحي أن يؤدي إلى اضطراب في الحياة البرية وتزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالانقراض فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة إذ أن عمليات قتل الحيوانات بغرض التجارة قد زادت نتيجة الطلب المتزايد على التذكارات التي تأخذ شكل فراء و جلود و قرون...الخ،

كما يمكن أن يؤدي إلى إزالة النباتات من خلال زيادة الطلب على الحطب و تهديد للمناطق الهشة مثل الغابات و الأراضي الرطبة و أشجار المانغروف، كما تهدد أيضا الشعاب المرجانية والنظم الايكولوجية البحرية نتيجة لزيادة النفايات و المواد الكيماوية غير المعالجة و بذلك يلحق الضرر بقيمتها السياحية.

هذا وتهدد السياحة النظم الايكولوجية الهشة في المناطق الجبلية من خلال المشي وممارسة التزلج على الجليد فهي واحدة من أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية الجبلية، بالإضافة إلى مشكلة إزالة الغابات الناجمة عن زيادة استهلاك الحطب فهذه في كثير من الأحيان لا تؤدي إلى تدمير النظم الايكولوجية فقط ولكن تسريع عملة التعرية والانهيارات الأرضية. (طيب داودي و دلال بن طبي، 2010، ص 02)

ب. **التلوث والنفايات:** بالإضافة إلى كون السياحة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية الطبيعية فهي نشاط بولد أيضا النفايات السائلة والصلبة والتي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة على معالجتها.

وبغض النظر عن تلوث المياه العذبة بمياه الصرف الصحي فالنشاط السياحي يؤدي أيضا إلى تلوث الأرض والتلوث الناتج عن الضوضاء التي تحدثها وسائل النقل وتلوث المناطق الساحلية والشواطئ الناجمة عن الفنادق والسفن وتشير التقديرات إلى إن السفن السياحية في بحر الكاريبي وحدها تنتج 70000 طن من النفايات كما أن استهلاك الطاقة في الفنادق المستخدمة للمكيفات الهوائية والوقود المستخدم في العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي كالنقل التدفئة الطهي .. والتي تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء للعديد من البلدان.

ج. **الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية:** إن تطوير السياحة و البنى التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما يسبب تدهور التربة مثل تأكل التربة والكثبان الرملية وتدهور المناظر الطبيعية بسبب التوسيع العمراني. (هويدي عبد الجليل، ، ص ص 214-215)

إن مصادر المياه العذبة محدودة في بعض المناطق ويتم استغلالها في صناعة السياحة بالإضافة إلى سلوك السائح الغير عقلاني فحسب التقديرات تبين أن السائح يستعمل مرتين المياه أكثر من المقيم بالإضافة إلى أن بعض احتياجات الأنشطة الترفيهية مثل حمامات السباحة وملاعب الغولف، فإذا كانت السياحة تؤدي إلى ندرة المياه فهي كذلك تؤدي إلى الإفراط في استغلال المواد المحلية مثل الطاقة الغذاء والمواد الأولية. (محمد البنا،2009، ص 365).

4 أمثلة عالمية على أثار السياحة على البيئة: (لمياء السيد حنفي و فتحي الشرقاوي، 2008، ص 39)

- في نيبال يستهلك السائح نحو 6 كيلو غرامات من الحطب يوميا من اجل التدفئة في بلد يفتقر إلى مصادر الطاقة؛
- في مصر يستهلك فندقا كبيرا من الطاقة الكهربائية بمقدار يعال ما تستهلكه نحو 3600 أسرة متوسطة الدخل؛
- في جزر الكاريبي تقوم السفن السياحية برمي نحو 70000 طن من المخلفات سنويا في البحرة في المناطق السياحية والمطارات يساعد النقل الجوي على رفع درجة حرارة الهواء بنسبة 4%؛

ونجاح السياحة البيئية يرتبط بما نسميه الطاقة الاستيعابية للعمليات السياحية، حيث ينبغي على دولة المقصد السياحي البحث عن أفضل تنظيم لاستخدام المواقع السياحية، فلكل موقع سياحي طاقة استيعابية معينة يجب مراعاتها.

ونقصد بالطاقة الاستيعابية سعة وحجم مناطق الجذب السياحي، كالشواطئ والمتنزهات ومنحدرات التزحلق، فهذه المناطق محددة بمساحتها ومدى توافر المرافق والخدمات السياحية بها، وربما يقصد بالطاقة الاستيعابية الطاقة النفسية أي درجة التزاحم التي يمكن للسائحين تحملها قبل أن يبدأ الموقع في فقد مقومات الجذب السياحي وأخيرا فان عبارة الطاقة الاستيعابية ربما يكن القصد منها الطاقة البيئية وتعني مدى قدرة الموقع السياحي على استقبال السائحين دون أن يؤدي ذلك إلى تدمير الطاقة البيئية وتعني مدى قدرة الموقع السياحي على استقبال السائحين دون أن يؤدي ذلك إلى تدمي التوازن الطبيعي للبيئة (لمياء السيد الحنفي و فتحي الشرقاوي،2008، ص70)

المطلب الثالث: **العوامل المؤثرة في السياحة الدولية**

تعتبر السياحة ظاهرة اقتصادية فهي تتأثر بمجموعة من العوامل كغيرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى، إذ يمكن تقسيم هذه العوامل المؤثرة في السياحة العالمية إلى عوامل ايجابية وعوامل سلبية كما يلي:

الفرع الأول: العوامل الإيجابية المؤثرة في السياحة العالمية

تتأثر السياحة العالمية بجملة من العوامل الايجابية إذ تنعكس هذه العوامل على الظاهرة السياحية من خلال تزايد عدد وحركة السياح والإيرادات السياحية العالمية وغيرها، ومن بين هذه العوامل الذكر ما يلي:

– اهتمام الدول بالسياحة والعمل على تخطيطها وتنميتها وتشجيعها وإعطائها الأولوية باعتبارها نقطة ارتكاز للتنمية الاقتصادية مما ينعكس على زيادة عدد السائحين والارتفاع بمتوسط مدة إقامتهم؛ (اوريسي هيبة الله، 2012، ص 71)

– وسائل النقل المختلفة (البري والبحري والجوي) ومستوى تطورها وجودة خدماتها؛

– ثقافة الأفراد ووعيهم بأهمية الظاهرة السياحية من جهة وتنقلهم وسفرهم خارج أماكن إقامتهم للراحة والاستحمام والاكتشاف وغيرها من جهة أخرى؛

– تحسن مستوى معيشة ورفاهية السكان والناتج عن ارتفاع مستوى الدخل القومي ومستوى الدخل الفردي للبلد، وفي ذات السياق يتوقع يستمر الطلب السياحي نظرا إلى تزايد دخل الأسر المعيشية في الاقتصاديات الناشئة، ما يدعم أنشطة الاستحمام، وإلى تنامي التجارة الدولية الذي عزز سفر أصحاب الأعمال وهذا القطاع، بحكم حجم قدرة هائلة على تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع وتغيير هياكل الاقتصاديات؛ (أمانة الانكتاد،2013 ، ص 4)

– استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع السياحي، حيث تعتبر هذه التكنولوجيا أساس التسويق السياحي إذ تنعكس على الظاهرة السياحية بصفة مباشرة من خلال الدعاية والإشهار والترويج وغيرها من الأساليب التي تخدم السياحية؛

– تطور هياكل الإيواء والفنادق و كذا المرافق السياحية وفق ما تتطلبه السياحة الحديثة؛ حجم القطاع الخاص الناشط في المجال السياحي، وكمثال على ذلك تساهم الوكالات السياحية مساهمة كبيرة في توسيع الظاهرة السياحية من خلال الإعلان التسويق السياحي وتنظيم الرحالات السياحية لاسيما عند استخدامهم للأساليب والتقنيات الحديثة والمتطورة في ذلك.

الفرع الثاني: العوامل السلبية المؤثرة في السياحة العالمية

تعتبر الظاهرة السياحية العالمية ظاهرة حساسة لجملة من المتغيرات والعوامل فهناك من العوامل التي تجعل من السياحة غير مرغوبة أو غير ممكنة على الإطلاق، إذ تساهم هذه العوامل في نفور السياح ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

– عدم الاستقرار السياسي، والإرهاب والجرائم الجنائية، والمعاملة السيئة للسائح، وغيرها من الاختلالات الأمنية تتم بتدخل مباشر من البشر تجعل السائح يلغي فكرة السياحة في تلك الوجهة السياحية التي تحدث فيها تلك الاختلالات الأمنية، (ال الحامد العلكمي عبد الرحمان، 2012، ص 16) وكمثال على ذلك يشير واقع الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2001-2002 إلى تراجع الطلب السياحي العالمي بنسبة 7.4% وتراجع بعض مؤشرات السياحة في أمريكا أيضا، وهذا راجع للأعمال الإرهابية

التي شهدتها هذه الأخيرة في تلك الفترة (الاعتداء الإرهابي في نيويورك بتاريخ 11/09/2001) وأيضا تراجع تدفق السياح بالنسبة لبعض الدول النامية كالعراق وليبيا وسوريا ... وغيرها نتيجة الأوضاع السياسية المتردية، الحروب وغياب الأمن وغيرها؛

– انخفاض مستوى المعيشة والفقر والزيادة السكانية التي تعاني منها الدول النامية أدى إلى توجيه غالبية الاستثمارات إلى البنية التحتية والحاجات الضرورية اللازمة للمجتمع من إطعام إسكان تعليم، علاج، وهذا ما أثر على حجم الاستثمارات في المجال السياحي بها؛ (اوريسي هيبة الله، 2012، ص 72)

– ضعف الاهتمام بالقطاع السياحي من قبل حكومات الدول فمثلا في البلدان النامية التي لا تعي أهمية هذا القطاع يشكل ذلك نقطة سوداء وسلبية بالنسبة للسياحة عالميا؛

– ارتفاع مستوى أسعار الخدمات السياحية والفندقية ونقصد أسعار الإيواء، أسعار النقل و الإطعام وعدم توفرها بالشكل المطلوب وفي الوقت اللازم ينعكس بصفة سلبية على الظاهرة السياحية؛

– ثقافة التعامل مع السياح والأجانب لاسيما في المرافق العمومية، والهياكل السياحية والفندقية ووسائل النقل من جهة، ومدى الإخلاص والالتزام بالوقت الضروري لتقديم الخدمات للسياح في هذه الأماكن في الوقت اللازم من جهة أخرى؛

– الأحوال الاقتصادية العالمية والمحلية كانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم وحجم المديونية وتراجع معدلات الصرف وارتفاع معدلات البطالة هذه المتغيرات الاقتصادية تنعكس بصفة سلبية على طلبات السفر والسياحة عالميا ودوليا.

المبحث الثالث: السوق السياحي

تعتبر السياحة مثل الصناعة فهي ظاهرة تتبلور في طلب يكمن في الدول المعاصرة المصدرة للساحة، كما نجد أن لهذا النشاط مقومات جذب تجعل منه قادر على جذب السياح كما أنه يحظى بالكثير من الاهتمام و من خلال هذا المبحث سنتطرق لمختلف أسس ودوافع السياحة و مقومات الجذب السياحي.

المطلب الأول: **الطلب السياحي و العرض السياحي**

تبنى السياحة على مجموعة من الأسس، و التي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط، و جعله ذي فعاليات في اقتصاديات البلدان السياحية و تظهر هذه الأسس في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الطلب السياحي

إن الرغبة في السفر و السياحة أو الطلب السياحي يخضع لمؤثرات شتى تؤدي إلى وجود متغيرات متعددة، في أداء الأفراد مثل الظروف السياسية والاقتصادية و البيئية إضافة إلى المستوى الاقتصادي محل المنافسة لا تقل عن تلك التي تحدث بين منتجي السلع.

أولا: تعريف الطلب السياحي

يعرف الطلب السياحي هو مجموعة الاتجاهات والرغبات وردود الأفعال تجاه منطقة معينة (منطقة الجذب).

وتخضع الدوافع السياحية هذه إلى مؤثرات عديدة، بعضها خارجي مثل الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد المضيف والبلد المصدر، وبعضها الآخر شخصي مثل المستوى الاجتماعي والثقافي للفرد هذا بالإضافة إلى بعض العوامل النفسية المؤثرة كالرغبة في زيادة المعرفة والمحاكاة، والاسترخاء الجسدي والذهني.

ويشمل مفهوم الطلب السياحي عند الجغرافيين كل الأفراد الذين قاموا برحلات ترفيهية بعيدا عن مقر إقامتهم وكذلك أولئك الأفراد الذين لم يقوموا برحلات. ولكن لديهم الرغبة للقيام بذلك عندما تتوفر الظروف المناسبة. وهكذا يتضح لنا بأن غير المشاركين في الحركة السياحية يعتبرون عنصر من عناصر الطلب السياحي لكنه غير معلن أو ممارس حاليا (سعيدي صفي الدين الطيب، 2001، ص ص 23-24).

يتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هي:

1. **عوامل الدفع**: وتشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل، الملل، الحاجة النفسية إلى التغيير والبحث عن الجديد.

2. عوامل الجذب وتشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية وهنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية. (حميدة بوعموشة، 2012/2011، ص 31)

ثانيا: خصائص الطلب السياحي

يتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص وهي:

1-الحساسية: وتعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة تجاه الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة لأنه إذا واجهت إحدى هذه الدول مشكلات اقتصادية كانهيار النظام الاقتصادي أو مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات أو كوارث طبيعية أو تعرض الدولة لانقلابات عسكرية أو مشكلات سياسية أدى إلى تقلص المد السياحي الآن السائح يبحث دائما عن المتعة والترفيه والهدوء ولا يبحث عن التوتر والمشاكل، وبذلك يصبح مناخ هذه الدولة غير ملائم للحركة السياحية ويقلل الطلب عليها.

2-المرونة: يقصد بالمرونة قابلية الطلب السياحي للتغيير تبعا للظروف والمؤثرات السائدة في الدول المستقبلة للسياحة التي ترتبط بتغير الخدمات السياحية تؤثر هي أيضا على مرونة الطلب السياحي، لأنه كلما انخفضت هذه الأسعار اتجه الطلب إلى الارتفاع و العكس صحيح. لذلك يجب على الدول المستقبلة للسياحة دراسة مرونة الطلب السياحي وبين انخفاض الأسعار وارتفاع الطلب.

3-الموسمية: ويقصد بها اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة بالمناخ والعوامل التنظيمية والأعياد أو مواسم معينة حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام وينخفض في باقي أشهر السنة والموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسائحين ولكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة.

4-المنافسة: عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة في السياحة في كثير من الحالات وخاصة الدول التي تمتلك آثار قديمة يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال أو الدول تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق وهذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات وهذا ما يجعل المنافسة صعبة جدا. (حميدة بوعموشة، 2012/2011، ص ص 32-33)

الفرع الثاني: العرض السياحي

أولا تعريف العرض السياحي

إن العرض السياحي عبارة عن شكل لظهور إنتاج السلع والخدمات السياحية في السوق والتي هي موجهة الإشباع الطلب السياحي، فهو يمثل مختلف عناصر الجذب والمغريات السياحية الموجودة بها الطبيعية الصناعية، بالإضافة إلى الخدمات العامة والسياحية التي تقدمها الدولة للسياح القادمين إليها من مختلف أنحاء العالم. (ابراهيم اسماعيل الحديد، 2010، ص 131)

ثانيا: مكونات العرض السياحي

ومن مكونات العرض السياحي ما يلي:

1. **المناخ:** وما يتصف به من اعتدال وجفاف وشمس وهواء؛
2. **التضاريس:** وما تحتويه من جبال و سهول وبحيرات والشواطئ البحرية والتكوينات الجغرافية من شلالات وكهوف ... الخ
3. **المراكز الصحية الطبيعية:** من عيون معدنية وحمامات ذات الخصائص الشفائية.
4. **النباتات المختلفة:** و تشمل المزروعات والطيور بمختلف أنواعها والأسماك والحياة البرية والبحرية. (حميدة بوعموشة، 2012/2011، ص 33)

ثالثا: خصائص العرض السياحي

يتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدد من الخصائص الهامة التي تحدد ملامحه الرئيسية أهمها:

أ. **صناعة السياحة صناعة كثيفة العمل:** حيث أنها صناعة خدمات تقديم كافة أنواع الخدمات التي تحصل عليها السائح منذ لحظة وصوله حتى لحظة مغادرته للدولة المضيفة.

المنتج السياحي هو مزيج مركب من مجموعة من السلع و الخدمات: التي يحصل عليها السائح من أجل تحقيق إشباع له من الرحلة السياحية مثل خدمات النقل و الإيواء و خدمات الطعام والشراب وخدمات التسلية والترفيه وغيرها. (غادة صالح، 2008، ص 70)

ب. المنتج السياحي غير قابل للخزن: أي لا يمكن خزن خدماته أو تأجيل استخدامها لوقت آخر بمعنى أنه إذا ضاعت فرصة إيجار غرفة في فندق في أحد الليالي فإن هذه الغرفة تصبح منعدمة الفائدة في هذه الليلة.

ت. المنتج السياحي غير قابل للنقل: بمعنى أن السائح هو الذي ينتقل إلى دولة المقصد السياحي حتى يستطيع أن يستمتع بهذا المنتج.

ث. المنتج السياحي في دولة المقصد السياحي يتعرض للمنافسة السياحية من الدول ج. السياحية الأخرى: وتشتد المنافسة بين الدول التي تمتلك نفس عناصر الجذب السياحي، وهناك أيضا تنافس بينهم على تسويق المنتج السياحي على الساحة العالمية من أجل الحصول على أكبر حجم من الحركة السياحية الدولية.

د. المنتج السياحي منتج من العناصر والخدمات والمكونات الطبيعية: بحيث يكون الفصل بين هذه العناصر والمكونات غير ممكن فالعوامل الطبيعية تتشابك مع العوامل التاريخية والديني والثقافية والحضارية لتشكل معا العرض السياحي و قد يجمع السائح بين أنماط سياحية متعددة في أن واحد (سياحة دينية و ترفيهية و مشتريات).

هـ. تعدد المنتجين الذين يشاركون في العرض السياحي نظرا لطبيعته المركبة: فيساهم في تقديمه عدد كبير من المنتجين سواء من القطاع السياحي و القطاعات الإنتاجية و الخدمية الأخرى التي تغذي القطاع السياحي بكل احتياجاته مثل القطاع الزراعي و الصناعي و الخدمات.

و. عرض المنتج السياحي: عرض غير مرن. (غادة صالح، 2008، ص ص 71-72)

***المطلب الثاني:* مقومات الجذب السياحي**

تلعب عوامل الجذب دورا بارزا في توجيه السائح إلى مناطق أخرى غير الذي اعتاد عليها لقضاء إجازته، ولكي تتم عملية الانتقال إلى هذه المناطق هناك من المقومات والإمكانيات القادرة على جذب السياح وتعرف هذه المقومات بعناصر الجذب السياحي هي العامل الرئيسي الذي يحقق التوازن ما بين العرض والطلب السياحي. (منال شوقي عبد المعطي احمد، 2010، ص 99)

أولا:المقومات الطبيعية

المناخ- الأنهار- الشواطئ البحرية - الإحياء البحرية والشعاب المرجانية- الصحاري والواحات- المحميات الطبيعية- الجبال البحيرات.

ثانيا: المقومات العلاجية و الرياضية

منتجعات للاستجمام والعلاج- مستشفيات لغرض العلاج والاستشفاء- منتجعات الجولف منشآت و قرى رياضية واولمبية ومناسبات رياضية مختلفة. (سعيد البطوطي، 2010، ص 30)

ثالثا: المقومات الحديثة

وهي المقومات التي تشير إلى التطور الحضاري مثل المشروعات الضخمة ذات التأثير الاقتصادي ومن أمثلتها السدود العملاقة التي تحافظ على الثروات المختلفة كالثروة السمكية والثروة الغابية والطاقة وكذلك المطارات العالمية التي تجذب السياح والجسور المعلقة والقنوات التي تربط البحار والخلجان وخطوط السكك الحديدية والموانئ البحرية والنهرية.

رابعا: المقومات الإنسانية

وهي تمثل جانبا مهما في جذب السياح وذلك للتطور الذي وصل إليه الإنسان في هذا العصر من نمو الفكر والثقافة والتنمية وما ينعكس من مشاركة شعبية لكل فئات الناس في التعبير عن ثقافتهم وتقاليدهم المحلية في المناسبات المختلفة وفي المعارض والفعاليات الخاصة. (مبارك بلالطة، 2001، ص 29)

خامسا: مقومات الجذب الاصطناعية

وتشمل بيع القطع الأثرية والتذكارية ومراكز النشاطات المختلفة كالرياضية والثقافية والمنتجعات الخضراء في المناطق الصحراوية وعلى سفوح الجبال.

سادسا: مقومات الجذب السياسية

من المؤكد أن النظام السياسي في الدولة هو المحرك الرئيسي لكافة الأنشطة فيها. والسياحة واحدة من هذه الأنشطة التي تحتاج إلى اهتمام السياسة من خلال تبسيط الإجراءات للمستثمرين الأجانب وفتح الحدود أمام حركة السياح و الاهتمام بالبنية التحتية للسياحة من فنادق و منتجعات و قرى سياحية و محميات.

سابعا: المقومات الأثرية والتاريخية

الحضارات القديمة والمراكز العلمية والثقافية والبحثية وهي تتمثل في عمق المعرفة الإنسانية وربط الماضي والحاضر ومن ضمن هذه الحضارات الحضارة الفرعونية ومقابر الملوك في مصر والحضارة النوبية في السودان و آثار الكنعانيين في فلسطين وآثار الأقباط في الأردن وآثار الفينيقيين في لبنان وآثار المسلمين والرومان في كثير من الدول العربية مثل الجزائر وآثار العباسيين في العراق.

ثامنا:المقومات الثقافية

وتشمل الأنشطة الثقافية التي يمارسها الزوار المتمثلة في الرقصات الشعبية والفنون التشكيلية والمطارحات الشعرية والمتاحف الأثرية والأفلام السينمائية المحلية التي تعكس العادات والتقاليد والفلكلور للسكان.

تاسعا: المقومات الدينية

وهي الأماكن المقدسة والآثار كالمساجد والمزارات والكنائس الموجودة في بعض المدن المقدسة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة وبيت لحم والخليل وقد تميز الوطن العربي بهذه الخصائص نسبة لمهبط الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلامية. (مبارك بلالطة، 2001، ص ص 29-30)

***المطلب الثالث:*أنواع الأسواق السياحية**

إن أنواع الأسواق السياحية متداخلة فيما بينها، وتوجد بينها علاقة مرتبطة، وأهم أنواع السوق السياحي هي: (مبارك بلالطة، 2001، ص ص 33-34)

أ. **سوق سياحي داخلي**: وهي تلك السوق التي تلبي فيها السياحة حاجة المستهلكين المحليين والمواطنين من السياحة ضمن حدود بلدهم الإقليمية.

ب. سوق سياحي خارجي: و هي تلك السوق التي تتم من خلال عملياتها، تقوم الشركات السياحية بتلبية الحاجة من السياحة لمواطنين أجانب.

ج. سوق سياحي ملحوظ الطلب: و هي تلك السوق التي لا يكون فيها البائعين في حالة من تقديم الخدمات لمواطنيهم ويكون الطلب أكثر من الخدمات.

د. سوق سياحي ملحوظ العرض: و هي تلك السوق التي توفر فيها الدولة إمكانية تقديم الخدمات ليس فقط لمواطنيها بل للسياح الأجانب أيضا.

و لكي تتحقق رحلة سياحية واحدة من الضروري أن تتم عملية بيع وشراء لعدة أنواع من البضاعة والخدمات وذلك حسب السوق السياحي الذي يقسم إلى:

- سوق خدمات المواصلات الذي يمكن أن يقسم إلى سوق المواصلات البحرية والبرية والجوية وغيرها.

- سوق الخدمات الفندقية ويقسم إلى سوق خدمات مرافق الطعام والنوم.
- سوق التحف السياحية والمتعلق بالآثار والصناعة التقليدية لكل منطقة.
- السوق المتعلقة بالعلاج وممارسة الرياضة فيكون على شكل حمامات معدنية إستشفائية أو رياضية.
- والسوق السياحي، يمكن أن ينظر إليه من منطلق آخر غير المساحة أو الحدود الجغرافية وذلك بالنظر إلى أنواع الثروات السياحية المتوفرة بالموقع المعني. وبالنظر للبنية السياحية التحتية المستخدمة لاستغلاله ويمكن تقسيم عدة أنواع من الأسواق السياحية المستقلة: (مبارك بلالطة،2001، ص 34)

* سوق سياحي بحري.
* سوق سياحي جبلي
* سوق سياحي علاجي .
* سوق سياحي نهري.
* سوق سياحي ترفيهي وغيرها.

و تختلف مناطق السوق السياحي من منطقة لأخرى حسب طبيعة الخدمات المقدمة .

***المطلب الرابع:* متغيرات السوق السياحي**

وهي أشد المتغيرات التسويقية تأثيرا على السوق السياحية، وعلى الخدمات والبرامج السياحية التي يتم التعامل معها في هذه السوق، وهي متغيرات قائمة يصعب التغاضي عنها أو إهمالها وأهم هذه المتغيرات ما يلي: (نعيم الطاهر، سراب الياس، 2001، ص ص 260-261)

الفرع الأول: الحالة الاقتصادية العامة للسوق السياحية

ويقصد بها مرحلة الدورة الشرائية التي تمر بها السوق السياحية، بمعنى هل الطلب على الخدمات السياحية يمر بحالة رواج، أو كساد أو ركود أو انتعاش، حيث لكل حالة من هذه الحالات تأثيرها على مزيج الخدمات السياحية التي تقدمها شركات السياحة.

فكلما كانت السوق السياحية تمر بحالة رواج كانت شركات السياحة عازفة عن إدخال برامج جديدة، ومن ثم فإن حجم معدل الأرباح المحققة في هذه المرحلة يقنع شركات السياحة بأن تقدم أفضل ما لديها ولا داعي لإجراء مزيد من البرامج، وكذلك الحال في مرحلة الكساد حيث يكون اتجاه الطلب نحو الانخفاض له تأثير شديد على إنفاق الشركات على التطوير، فضلا عن إحساس متخذي القرار في شركات السياحة بأن المرحلة القادمة هي مرحلة ركود قد يتسع مداها، ومن ثم فإن إدخال برامج سياحية جديدة سيقضي عليها .

الفرع الثاني: طبيعة السياح

لكل مجموعة من السياح طبيعة خاصة تحكم سلوكها السياحي وتحدد أنماط هذا السلوك، وبالتالي يجب الإحاطة بالطبيعة الخاصة بهؤلاء السياح حتى يمكن التعامل معهم بنجاح وفاعلية.

ويتصل هذا العامل بشكل كبير ومؤثر على مزج الخدمات السياحية حيث يتعين دراسة احتياجات السائح ورغباته سواء كان هذا السائح عميلا للشركة في الوقت الحاضر أو سيصبح عميلا لها في المستقبل.

الفرع الثالث: حجم المنافسة في السوق السياحية

ويتعلق هذا العامل بالشركات السياحية التي تعمل بالسوق السياحية ، وحجم معاملاتها، وحصتها من السوق السياحية، وأنواع الخدمات والبرامج السياحية التي تقدمها كل شركة ومدى تقبل السياح و رضائهم أو إرضائهم عن هذه الخدمات، ومقدار الجهود التسويقية التي تبلغها كل شركة من هذه الشركات وحجم الحملات الترويجية السياحية وتأثيرها على جذب السياح ومدى احتفاظها بعميلها السياحي، أو معدل دوران السياح لديها.

خلاصة الفصل الأول

تضمن هذا الفصل بحثا في البعد النظري للظاهرة السياحية بكل جوانبها، حيث كانت لنا وقفة موجزة حول تاريخ السياحة وتطوراتها عبر مختلف الأزمنة، وكذا تعريفها وإبراز أهميتها و انعكاساتها مع التطرق إلى مختلف أسسها ومقوماتها، مما سمح باستخلاص النتائج التالية:

1.تعتبر السياحة إحدى الظواهر الهامة في القرن العشرين ولهذا سمي بقرن السياحة.

2.تعود نشأة الحركة السياحية إلى بداية الحياة الإنسانية على الكرة الأرضية، وقد عرفت تطورا عبر العصور، إلا أن ظهور الثورة الصناعية وفر الشروط الضرورية لميلاد صناعة سياحية حقيقية ومن خلال التعاريف التي تم عرضها تبين لنا بأنها تنشأ من الحاجة للحصول على الراحة، ولا يكون القصد من ورائها الحصول على عمل، أما السائح فيكون انتقاله بطرق مشروعة وان تكون فترة إقامته أكثر من 24 ساعة واقل.

3.تنقسم السياحة إلى عدة أنواع وفقا لعدة معايير مختلفة منها معيار الهدف من الرحلة، الموقع الجغرافي، حسب مدة الإقامة. الخ..

4.ظهرت أنواع سياحية حديثة منها سياحة الحوافز، السياحة البيئية، سياحة الغوص، سياحة المغامرات..... الخ..

5.تتميز السياحة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث تعتبر صادرات غير منظورة والمنتج السياحي منتج مركب، يتميز بعرض غير مرن، أما الطلب السياحي فيتميز بالموسمية والمرونة السعرية والحساسية اتجاه العوامل السياسية والاقتصادية المحيطة بالنشاط السياحي، كما تتطلب أيضا مقومات جذب ما من شانها أن تعطي الدفع إلى الاهتمام بهذا القطاع .

ومنه فقد أصبحت السياحة أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية الشاملة، فقد أدركت العديد من الدول أهمية السفر و السياحة لأنها تشكل أحد أهم الموارد الاقتصادية المهمة التي تعين الدولة في اقتصادها، حيث تستطيع السياحة أن تشكل قطاعا اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية أو السياسية وحتى البينية، حيث تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، فهي تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وخلق مناصب عمل مباشرة و غير مباشرة، كما أنها مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه و عودته للعمل بكفاءة من جديد، كما تعد أداة للاتصال الفكري والتبادل الثقافي و العادات و التقاليد بين الشعوب وتؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول.

الفصل الثاني: واقع السياحة في الوطن العربي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية 2008-2020- السياحة في مصر-

تمهيد

تعتبر مصر من أهم دول العالم في مجال السياحة، بل تعد على رأس قائمة الدول التي يمكن التمتع بها سياحيا وعلاجيا، فمصر أم الدنيا كما يطلق عليها، ولا سيما أن الله حباها وميزها بالكثير من الأمور، كالجو المعتدل والشمس الساطعة، والسماء الصافية، فهي المقصد الأول لأي سائح في أي دولة في العالم، كما إنها محط أنظار الجميع كونها تتمتع بموقع جغرافي ممتاز، كما أن مصر أحد أهم دول إفريقيا، القارة السمراء و بها أكبر تعداد سكاني في إفريقيا، كما تتميز بمساحتها الشاسعة، وصحرائها الشاسعة، وأرضها الخصبة ومائها وأنهارها، فالنيل مصري نابض بالحب والجود.

وتبعا لذلك سنقوم بتسليط الضوء على هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عرض أهم الأزمات الاقتصادية خلال الفترة 2020/2008

المبحث الثاني: واقع السياحة العربية في ظل الأزمات الاقتصادية

المبحث الثالث: مدخل إلى مصر

المبحث الرابع: تأثير الأزمات العالمية على السياحة في مصر.

المبحث الأول: عرض أهم الأزمات الاقتصادية خلال الفترة 2020/2008

شهدت الأسواق العالمية خلال هذه الفترة عدة أزمات اقتصادية تسببت في حدوث أزمات مالية تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها وفيما يلي نستعرض مختلف الأزمات ضمن النقاط التالية: الأزمة المالية العالمية 2008 (**المطلب الأول**)، الأزمة النفطية 2014 (**المطلب الثاني**)، الأزمة الصحية كوفيد 2019-2020 (**المطلب الثالث**).

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية 2008

واجه العالم منذ صيف 2008 أزمة مالية عاتية أودت بأكبر المؤسسات المالية في أكبر اقتصاديات العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولم يلبث أن تردد صداها في مختلف الأسواق المالية، حيث فقدت معظم بورصات العالم ما يتراوح بين ثلث ونصف قيمتها مما اضطر الحكومة الأمريكية، ومن ورائها عدد من الدول الصناعية الكبرى إلى التدخل بحزمة من الإجراءات وتخصيص مئات المليارات من الدولارات لتثبيت الأسواق وإعادة الثقة إليها. وبطبيعة الأحوال، فإن هذه الأزمة لم تترك المنطقة العربية دون تأثير، وبوجه أخص فإن تداعياتها لابد وأن تطال هذه المنطقة مما يتطلب ضرورة التحوط واتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف حدة الآثار السلبية وتحصين الاقتصاديات العربية إزائها مع وضع بعض التصورات للسياسات والاستراتيجيات المستقبلية.

الفرع الأول: جذور الأزمة المالية العالمية 2008

ترجع جذور الأزمة المالية العالمية إلى الاختلال في نمو الأصول المالية – وخاصة أدوات الدين – بما يجاوز حاجة الاقتصاد العيني، حيث ساعدت التطورات التكنولوجية المعاصرة في ثورة المعلومات والاتصالات على بزوغ ثورة مالية أو ما عبر عنه البعض "بالانفجار المالي" ساعدت على انتشارها على نطاق العالم في مجموعه بانتقالها بسرعة البرق من مكان إلى آخر على اتساع المعمورة عبر شبكات الاتصال العالمية في شكل ومضات الكترونية أو نبضات كهربائية. وقد ساعدت هذه الإمكانيات التكنولوجية المعاصرة على فتح فرص الاستثمار أمام المدخرين على اتساع العالم من ناحية، وفي نفس الوقت الذي زادت فيه المخاطر المرتبطة بها نتيجة للتداخل والترابط بين مختلف المؤسسات من ناحية أخرى وفي هذه المعادلة الجديدة بين الفرص والمخاطر مالت الكفة إلى ترجيح كفة المخاطر نتيجة ثلاثة عوامل تكاتفت على إبراز وتعميق هذه المخاطر، وهي على التوالي: (محمد مطر،1999،ص 21)

- المبالغة في إصدار أصول المديونية.
- أزمة الرهون العقارية.
- نقص الرقابة والإشراف على سلوك المؤسسات المالية في إصدارها للأصول المالية.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

أولا: أن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي يتصف بالحساسية المفرطة

مر الاقتصاد بمرحلة كساد اثر بالدرجة الكبرى على الشركات فوجدت هذه الأخيرة نفسها تميل إلى تفضيل التمويل بحذر أو ما يسمى (بالتمويل المتحوط) وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي وذلك أثناء مرحلة النمو الذي يلي فترة الكساد، وبعد ذلك تبدأ التوقعات المتفائلة في الحصول على الأرباح، وفي سعيها لزيادة تلك الأرباح ، تتجه للحصول على التمويل من خلال التوسع بالاقتراض على أساس قدرتها مستقبلاً في سداد تلك القروض، ويندفع القطاع المالي في عملية الإقراض دون التأكد من قدرة المقترضين على السداد أي الملائمة المالية ، مما يؤدي إلى التوسع في الإقراض على مستوى البلد ، وعندما تحدث مشكلة في أحد الكيانات المالية الكبيرة المقرضة كأن تكون عدم القدرة على تحصيل الفروض من المفترضين بسبب

عدم قدرة أغلبهم على السداد ، تنتقل المشكلة إلى الكيانات المالية الأخرى وهكذا تبدأ الأزمة بالتوسع ويشوب المودعين الذعر، مما يؤدي إلى إفلاس البنوك والمؤسسات المالية، وتنتقل الأزمة بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الحقيقية ويعود الكساد مجدداً ويعود الاقتصاد إلى نقطة البداية .

ثانيا: مخاطر الإقراض طويل الأجل

حيث تقوم البنوك بمنح القروض طويلة الأجل وزيادة حجمها النسبي في موازنة تلك البنوك والمؤسسات المالية كما في حالة الإقراض طويل الأجل في تمويل شراء العقارات. ويقابل ذلك تتيح البنوك للمودعين بسحب ودائعهم في أي وقت يشاءون، مما يعرضها إلى الإفلاس عند تلو المقترضين بسداد تلك القروض .

ثالثا: ارتفاع أسعار العقارات وارتفاع أسعار الفائدة

لقد شهدت أسعار العقارات خصوصاً السكنية منها في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (1997-2006) وصل إلى حدود 124، مما دفع الكثير على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة حيث أرتفع معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في عام 1996 إلى 69.2% في عام 2004، وفي ظل ارتفاع أسعار العقارات هذه أخذ الكثير من أصحابها في الاقتراض بضمان قيمتها والتي لم تسدد بالأساس وكانت قيمة العقار الذي يتزايد باستمرار هي الضمان.

وفي عام 2006 و 2007 بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع بصورة غير متوقعة أضعفت من التزامات ذوي الدخل المحدود، وزادت من أعباء قروض العقارات التي التزموا بها في بناء أو شراء تلك العقارات ، والقروض التي حصلوا عليها بضمان العقار نفسه مما حد من قدرتهم على السداد وأصبحوا غير قادرين على سداد الأقساط الباهظة للفروض ، مما أدى إلى توجه البنوك إلى بيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين ، قاموا بالتأمين عليها، وبعد قيام الأزمة أفلست البنوك وشركات التأمين معا. (مطر محمد،1999، ص 22)

رابعا: نشاط المضاربات

قد يقول قائل عند حدوث الأزمة المالية في أي بلد ، فأبحث عن نشاط المضاربين ، وهكذا في الأزمة المالية العالمية لا تخلو من وجود نشاط هؤلاء المضاربين الذي نما وبمبالغ هائلة، لم يقابله نمواً مماثلاً في النشاط الاقتصادي، حيث تجاوزت قيم الأسهم التي أصدرتها الشركات القيمة الاقتصادية للشركات نفسها بسبب المضاربات بالأسهم أن هذه المضاربات لا تستند إلى أية أسس اقتصادية. وهذا ما حصل في الاستثمار الذي حدث في القطاع العقاري الذي حقق نمو متزايداً وتضخماً كبيراً في أسعاره لا يطابق السعر الحقيقي له، أن هذا التوجه في الاستثمار في النشاط العقاري تنتج من الأرباح العالية التي تحققت فيه، و من التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين فيه ، وعندما حل وقت تسديد القروض لم يستطع أصحابها تسديد ما بذمتهم، وعرضت الكثير من العقارات السكنية للبيع دون إخلاءها من ساكنيها مما تسبب في تهاوي وانهيار أسعارها وهكذا بدأت الأزمة لتصل إلى كل المتعاملين بهذه العقارات تملكاً وإقراضا وتأميناً وسندات ومشتقات مالية. (محمد مطر،1999،ص 23)

خامسا: عدم الاهتمام بدقة البيانات وغياب الشفافية

تعتمد الشركات في تقويم نشاطاتها الإنتاجية والاستثمارية وكذلك عند قيام البنوك بالإقراض ومنح الائتمان المصرفي على البيانات التي تنشرها الجهات المقترضة، في موازناتها العمومية وقوائم الدخل، وقائمة التدفقات النقدية إضافة إلى دراسة السوق وظروفه

محلياً ودولياً ، ولذلك فهي تقييماً للبيانات المحاسبية المختلفة من خلال سجلات محاسبية تسجل فيها. المعبرة عن الأنشطة المالية وربحية الوحدات الاقتصادية، وتضم البيانات المالية والحسابات الختامية، وتقارير تدفق الحسابات وحسابات الأرباح والخسائر ويتم إجراء عمليات التحليل المالي لتلك البيانات والتأكد من قدرة المقترضين على سداد القروض التي بذمتهم ومعرفة المركز المالي لهؤلاء المقترضين، وبذلك تضمن الجهات المقرضة حصول القناعة في الإقراض إضافة إلى الضمانات الأخرى التي تطلبها من المقترض لم تهتم البنوك والمؤسسات المالية بهذه الشروط كما أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار التأكد من تجري المعاملات جميع صحة هذه البيانات ووضوحها واعتماد مبدأ الشفافية في عرض البيانات وعدم التزوير فيها ، أو التلاعب الذي يتم في تلك البيانات بقصد إخفاء بعض الحقائق عن الوضع المالي للجهة المقترضة، مما أوقع الجهات المقرضة في مطب الإفلاس بعد أن ظهر عدم موضوعية الكثير من البيانات. (العبد الله،2010، ص24)

سادسا: اعتماد نظرية العولمة وتطبيقاتها الاقتصادية

اعتمدت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان أفكار النظرية النقدية التي كان يقودها الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان، وأيدت مارغريت تاتشر المحافظة في بريطانيا هذا التوجه أيضا، ثم اتسعت دائرة الذين اعتمدوه من الدول الرأسمالية ، بل أن العالم كله تقريباً قام بتطبيق أفكار العولمة الاقتصادية التي تعتمد على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن تترك المؤسسات المالية والإنتاجية دونما رقابة تذكر، على عكس النظرية الكينزية، وقد تركزت الأفكار الليبرالية الجديدة في الأتي:

- التوسع في تحرير الأسواق .
- حرية انتقال رأس المال دون قيود عبر العالم.
- حرية الإنتاج في أي مكان والتسويق إلى مكان في العالم.
- إلغاء الحماية والقيود الجمركية وإحلال التعرفة محلها .
- إلغاء القطاع العام وبيع مؤسساته إلى القطاع الخاص.
- عدم التدخل في السياسة السعرية وأجور العمل وترك ذلك وفقاً لآليات السوق من خلال العرض والطلب .
- حرية الإنتاج في أي مكان والتسويق إلى مكان في العالم
- التوسع بالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وحسب شروط الشركات المتعددة الجنسية.

الفرع الثالث: تأثير الأزمة على اقتصاديات البلدان العربية (انعكاسات على ميزان مدفوعات)

لا يمكن لاقتصاديات الوطن العربي أن تنأي عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية لشمولية الأزمة للاقتصاد العالمي بكافة مناطقه ودولة ، رغم أن تأثيرها يتباين بين منطقة وأخرى أو بين دولة وأخرى . فهي تزداد تأثيراً بزيادة تشابك اقتصاد بلد ما مع بقية دول العالم ، ويمكن تحديد آثار الأزمة على اقتصاديات البلدان العربية بالأتي: (بسام الكاسبة،2008، ص28)

– لقد أدت الأزمة إلى ركود اقتصاد الكثير من الولايات الأمريكية (30 ولاية) ويهدد 19 ولاية أخرى ،كما دخلت اقتصاديات اليورو في ركود اقتصادي وكذلك الاقتصاد الياباني، وهذا ركود أصاب الاقتصاديات الأكثر استهلاكا للطاقة في العالم مما يؤدي إلى تقليل استهلاكها والتأثير على أسعار المواد الأولية ومنها أسعار النفط والغاز، والمعادن المختلفة، وبذلك فإنها تسبب انخفاض صادرات البلدان العربية، حيث أن أغلب اقتصادياتها تعتمد على تصدير النفط والغاز وبعض المعادن الخام، وبمراجعة سريعة

لأسعار برميل النفط الخام نجد أنه تراجع من 140 دولار إلى حدود 34 دولار حتى كانون الأول مما يعني انخفاض إيرادات البلدان النفطية بنسبة تصل إلى 76.5%.

– بلغت خسائر الصناديق السيادية العربية (الخليجية) بسبب هذه الأزمة 400 مليار دولار كما أوردته مجلة الايكونومست البريطانية في عددها الصادر في (12 / 10 / 2008)،علماً أن مجموع المبالغ التي تستثمرها تلك الصناديق يبلغ 1.5 تريليون دولار، وقد تزداد تلك الخسائر مستقبلاً إذا استمرت أسعار الأسهم بالانخفاض.

– تأثر إبداعات البنوك العربية المودعة في البنوك العالمية، والتي قد أفلس بعضها والبعض الآخر يعاني من مشاكل مالية وانخفاضاً في السيولة، مما يعني حرمان أصحاب تلك الإبداعات من الكثير من الأموال المودعة.

الفرع الرابع: الحلول المقترحة لعلاج الأزمة المالية العالمية 2008

إن حجم الأزمة المالية العالمية واتساعها وتأثيرها الكبير سلباً على الاقتصاد العالمي ستكون لها نتائج كبيرة يمكن تحديدها بالأتي :

– إعادة النظر بحجم القطاع المالي وتحديد وظائفه من خلال عودته إلى دورة الأساس وهو المساهمة في تنمية قطاعات الاقتصاد الحقيقي أو ما يسمى بقطاعات الإنتاج المادي كالزراعة و الصناعة ... الخ

– إعادة الأسواق المالية إلى دورها في بيع وشراء أسهم الشركات والسندات التي تصدرها، و المساعدة في تمويل حاجات القطاع الخاص ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى وضع قيود على المضاربة التي سادت الأزمة المالية العالمية وأوصلت أسعار الأصول إلى أسعار كبيرة جداً، و أصناف عديدة) لا تعبر عن حقيقة قيم هذه الأصول .

– أن توجيه التمويل سواء كان من القطاع المالي أو من أسواق الأوراق المالية من شأنه المساعدة في تطوير الإنتاج وزيادة وتحسين مستوى البحث والتطوير وزيادة الاستثمارات فيه بدلاً من الاستثمارات الطفيلية التي كانت سبباً في حدوث الأزمة العالمية.

– ومن شأن نتائج الأزمة المالية العالمية إدراك المستثمرين بالمخاطر التي تواجه الاستثمارات الطفيلية في الأسواق المالية، والمضاربة لتحقيق الأرباح السريعة من خلال اعتماد أدوات استثمار مركبة كالمشتقات المالية إنما يعني احتمال تعرضهم إلى خسائر كبيرة جدا، بسبب الانهيار الذي يمكن أن يواجه الأسواق المالية ، وانخفاض أسعار الأسهم وإفلاس المؤسسات المالية من بنوك وصناديق استثمار ومؤسسات تأمين. وسيدفع هذا الإدراك الكثير منهم إلى العقلانية مما ينعكس ايجابياً على حركة الأسواق المالية وعلى الاقتصاد الوطني لأي بلد من البلدان .

– أن أحد الأسباب التي تسببت في أزمة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما لاحظنا تمثلت في عدم إجراء عمليات التحليل المالي للبيانات المالية التي ينشرها المفترضون، وعدم موضوعية هذه البيانات. وهذا سيعيد الاهتمام وبشكل كبير بعمليات التحليل المالي الموضوعي لنشاط الشركات المختلفة، ونشاط المقترضين وتحليل مدى قدرتهم على تسديد التزاماتهم المالية كتسديد القروض وفوائدها وحسب الآجال المحددة بعقود الاقتراض. كذلك ستعيد البنوك المقرضة بأشكال وأنواع الضمانات التي ستطلبها مستقبلاً لضمان سداد القروض. كما سيكون التأكيد على الشفافية ووضوح المعلومات المنشورة والتأكد من صحتها ضمن أوليات عمليات التقييم لملاءة المقترضين ومعرفة نشاطات الشركات بصورة موضوعية.

– إعادة الاهتمام بالرقابة ومن التشريعات والقوانين التي ستسهل هذه الرقابة كما حدث من إصدار قوانين تفرض الرقابة على نشاط الشركات والأسواق المالية أعقاب أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتحميل المدراء التنفيذيين لمسؤولياتهم واعتماد مبدأ

العقاب والثواب أن إهمال الرقابة وعدم محاسبة المدراء التنفيذيين في أزمات 1987 و 1997 ،كان سببا في حدوث هذه الأزمة .

– إن من النتائج المهمة لهذه الأزمة هو عودة تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي ومراقبته قدر الإمكان ، وستكون هذه العودة للدولة في دول الاتحاد الأوربي أكثر وضوحاً عما سيكون في الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم تدخلها المحدود .

***المطلب الثاني:* الأزمة النفطية 2014**

كان للمخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ووفرة الإمدادات وتباطئ نمو الطلب على النقط في الصين دورا رئيسنا في استمرار تراجع أسعار النفط، فشهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 ، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 105.4 دولار في جوان 2014 إلى 44.4 دولار في جانفي عام 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 وواصلت الأسعار انخفاضها نهاية سنة 2015 حيث وصل سعر النفط إلى 29 دولار في ديسمبر حيث كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة وارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دورا في حدوث هذا التراجع ". (منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للبترول،2015، ص ص 04-05)

الفرع الأول: أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط سنة 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية. (شطيبي محمود مريم،2003،ص05)، ومن أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014 ما يلي:

إن لانخفاض أسعار النفط أسباب مختلفة، أبرزها العامل الاقتصادي المجرد عن الأغراض السياسية ومنها العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة صاحب العامل السياسي.

أولا: العامل الاقتصادي المجرد عن العرض السياسي

– زيادة عرض النفط أو قلة الطلب

– التوترات وخاصة السخونة العسكرية في المناطق النفطية وما حولها من محفوظ 6 المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النقط استيرادا وتصديرا.

ثانيا: العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة الدولة صاحبة العمل السياسي

– زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النقطي ولكن ليس لحاجة اقتصادية بل لتخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة الدول المنافسة، خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط.

– للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقبل عن كلفة النفط الصخري ليصبح استخراج النفط الصخري غير ذي جدوى. (قويدري توشيح بوجمعة،2009، ص105) ويمكن شرح ذلك فيما يلي:

* **الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنقط**: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حالة حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.

* **الكوارث الطبيعية**: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض السقط، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حالة عدم حدوث كوارث طبيعية.

* **الطلب والعرض على النقط**: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض التقطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية".

* **المضاربات واستغلال السياسات الاقتصادية** : وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم حتى من الأرباح الطائلة والسريعة، حيث أن البيانات الاقتصادية والمضاربات تتعلق بعدد من اللاعبين الأساسين من الدول المنتجة للنفط مثل: (روسيا كندا، والمملكة العربية السعودية... والدول المستوردة للمنقط مثل: (الصين واليابان وغيرها، وشركات النفط متعددة الجنسيات مثل (إكسون موبيل وكارتيل النفط) مثل: (أوبك، وتجار النقط المعروفين باسم المضاربين، وكل مجموعة منهما لديها القدرة على التأثير في أسعار النقطة سواء من خلال التأثير على العرض والطلب، أم عن طريق توقع تفاوت أسعار النفط خلال المضاربات فالبيانات الاقتصادية والمضاربات نتيجة حدوث أزمات اقتصادية في الدول ذات العلاقة تؤثر بقوة في الأسعار.

* **موضوع النفط الصخري**: مشكلة النفط الصخري هي أنه ذو كلفة عالية قد تصل إلى 75 دولارا للبرميل في حين أن كلفة النقط الطبيعي لا تتجاوز 7 دولارات للبرميل، وهذا يعني أن الدول المنتجة للنفط الصخري وعلى رأسها أمريكا ستصاب في مقتل إذا انخفض سعر الكلفة. (موري سمية،2010، ص 05)

* **عامل التكنولوجيا** (راهم فريد، بوركاب نبيل، 2015، ص ص 04-05)

إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو 34 إلى 35% في بحر الشمال تستخرج 50% وفي خليج المكسيك تستخرج 55% والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الإنتاج 1% تضاف 12 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.

* **ارتفاع سعر الصرف الدولار**

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

فلو أخدنا دولة الهند مثلا وهي إحدى أكبر مستوردي النفط، في عام 2011 كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي (54) روبية مقابل 1 دولار تقريبا)، بما أن سعر برميل النفط وقتها كان 110 دولار للبرميل. يعني أن الهند في عام 2011 كانت تشتري كل برميل ب 5900 روبية تقريبا، لو ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت (61) روبية مقابل 1 دولار تقريبا معنى ذلك أن الهند عليها أن تنفع 6700 روبية مقابل برميل نفط واحد، وبالتالي تكبدها مصاريف إضافية ضخمة

ف حال أنها استمرت على شراء نفسر الكمية من النفط، لذلك هي تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام. ومن ثم خفض واردات النفط وبقية الدول المستوردة يؤدي إلى انخفاض الطلب مما يؤدي زيادة المعروض وبالتالي انخفاض سعر البرميل.

الفرع الثاني: انعكاسات انهيار أسعار النفط وسيل علاجها

عرفت أسعار النفط سلسلة من الانعكاسات الايجابية والسلبية سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستوردة ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي: (موري سمية،2010، ص10)

أولا: الدول المصدرة للبترول

أ- السلبيات:

* انخفاض قيمة العوائد المالية النفطية مما يُجيز حكومات هذه الدول على إتباع سياسات انكماشية من خلال الضغط على النفقات العامة وكذا التقليل من العمليات الاستيرادية؛

* تراجع معدلات النمو الاقتصادي على اعتبار أن قطاع المحروقات يساهم في معظم الدول النامية المصدرة للبترول بنسبة تزيد عن الثلث في تكوين الناتج.

* إمكانية تسجيل عجز في مختلف الموازين الخارجية، مع تراجع معدلات التبادل الخارجي.

* قيام الدول التي لديها فوائض مالية بسحب أموالها المودعة أو المستمرة في بنوك الدول المتقدمة.

* قيام الدول التي ليست لديها فوائض مالية باللجوء إلى الاقتراض مما يرفع من حجم مديونيتها الخارجية ويزيد من أعباء خدمة الدين.

ب- الايجابيات:

* تخفيض حجم الصادرات النفطية، وبالتالي تمديد عمر النفط لمصلحة الأجيال المستقبلية تطوير مصادر جديدة لخلق الثروة، ومن أهمها تنمية القطاعات الإستراتيجية كالصناعة والزراعة، ومن ثم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

* ترشيد الإنفاق العام والابتعاد عن مظاهر الإنفاق العربي والمظهري وتحسب المشروعات غير الضرورية.

ثانيا: الدول المستوردة للبترول

أ- السلبيات:

- انخفاض قيمة صادرت المواد الأولية غير النفطية تأثرا بانخفاض أسعار النفط

- تراجع التحويلات بالعملة الصعبة للرعايا العاملين لدى الدول النفطية

- انخفاض المعونات المستلمة من الدول النفطية تراجع المشاريع المرتبطة بعمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز بسبب غياب محفز السعر.

ب- الايجابيات:

- انخفاض قيمة الواردات النفطية وبالتالي تحسن معدلات التبادل الخارجي؛

- تراجع معدلات التضخم بسبب انخفاض أسعار المواد الطاقوية.

- تجنب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي خاصة التجاري مما يخفف من حجم الديون الخارجية.

المطلب الثالث : أزمة جائحة كوفيد 19

إن فيروس كورونا هو فيروس خطير وفتاك وتكمن خطورته في الانتشار السريع والمرعب، وما ساهم في هذا الانتشار هو كل مظاهر الترابط والتشابك العالمي وتطور وسائل النقل تحت ما يسمى بالعولمة، حيث أضحى هذا الفيروس يشكل خطر واضح على العالم، وسنتطرق إلى فيروس كورونا كوفيد – 19 بشيء من التفصيل في عدة جوانب من هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف فيروس كورونا

إن فيروس كورونا من الفيروسات التاجية، وهو ليس بالفيروس الجديد، غير أنه ظهر بصورة مستجدة أكثر انتشارا.

وقد عرفته منظمة الصحة العالمية هو الفصيلة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان والحيوان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد العادية والخفيفة والتي لا تشكل خطرا على حياة الإنسان إلى الأمراض الأشد خطورة على صحة المريض، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومتلازمة الشرق الأوسط الحادة (سارس) وكان قد تم اكتشاف أولى حالات كورونا كوفيد – 19 في أواخر عام 2019 وبالضبط في ديسمبر منه في مدينة وهان الصينة.

وفيروس كورونا كوفيد – 19- هو خطر وبائي عالمي، وجائحة تهدد البشرية جمعاء لأنه مرض تنفسي شديد العدوى ، ويمكن أن يتأثر به الناس من جميع الأعمار، والأشخاص المصابون بأمراض القلب والأوعية الدموية أو مشاكل الجهاز التنفسي أو مرض السكري أو الذين يبلغون من العمر 60 سنة أو أكثر، هم أكثر عرضة للإصابة بالمرض و لديهم أعراض أكثر حدة، ويمكن أن يؤدي المرض إلى الموت ومن المهم أن يتابع الأفراد من هذه الفئة العمرية إرشادات الوقاية والعلاج أكثر من غيرهم، ولا يزال فيروس كورونا المستجد مرض مجهول تتسابق المخابر الدولية من أجل الوصول إلى اكتشاف كيفية علاجه والوقاية منه. (منظمة الصحة العالمية،2020)

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن جائحة فيروس كورونا المستجد وتشخيص تحديات الإصلاح

تدل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة الصحية الحالية على حجم التحديات التي تواجه الدول العربية والحاجة الملحة إلى معالجتها.

بناء عليه، يلخص الجزء التالي بعض الآثار الناجمة من جانحة فيروس كورونا المستجد على الدول العربية، وتشخيصاً لأهم العوامل والتحديات التي تفاقمت بفعل الجائحة وتقتضي أولوية في الإصلاح. (المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، ص212)

أولا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد

1. **الأثر على الأداء الاقتصادي**

على غرار باقي دول العالم، تشير التقديرات الاقتصادية إلى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 في المنطقة العربية كمجموعة بنحو 5.5 في المائة بفعل الجانحة مع تباين بين الدول حيث تعد مصر الدولة الوحيدة التي لم تسجل ركوداً من بين الدول العربية يرجع الانكماش المسجل في غالبية الدول العربية إلى تراجع الطلب وتوقف العرض بفعل الاغلاقات في كثير من القطاعات، مما انعكس على مداخيل السياحة والتحويلات ودخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونشاط التجارة. (المصدر: تقديرات معدي التقرير الاقتصادي العربي الموحدة، 2021، ص 213)

2. **الأثر على أسواق العمل**

تعتبر ظاهرة البطالة خاصة منها بطالة الشباب، ظاهرة تؤرق أغلب الدول العربية حتى قبل الجانحة، حيث تفوق معدلات البطالة المنطقة العربية مثيلاتها المسجلة عالميا، إضافة إلى ذلك، تعتبر مشاركة الإناث في قوة العمل في المنطقة العربية متواضعة مقارنة بأقاليم ومناطق العالم الأخرى، إضافة إلى أن معدلات البطالة في فئة الإناث أعلى به أنها في فئة الذكور.

في هذا السياق، تشير تقديرات لدراسة صادرة عن صندوق النقد العربي إلى ارتفاع معدل البطالة في عام 2020 عن مستواه في عام 2019 بما لا يقل عن 4 نقاط مئوية، وفقدان ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة في العالم العربي في هذا الجانب كذلك، قدرت منظم العمل الدولية فقدان المنطقة العربية لحوالي 22 مليون ساعة عمل في عام 2020 غير أنه مع عودة الحركة الاقتصادية تدريجياً جراء تخفيف القيود في أغلب الدول العربية في الربع الثالث انتعشت أسواق العمل وإن لم تتعاف كلياً. لكن نظرا لحالة عدم اليقين خاصة مع بروز موجات من انتشار الفيروس و تحوراته، فقد تطول مدة التعافي الكلي للاقتصادات بصفة عامة وأسواق العمل بصفة خاصة، ما يتطلب إعطاء الأولوية للإصلاحات والبرامج الحكومية الرامية إلى الحفاظ على الوظائف على المدى القصير، ووضع برامج هادفة إلى تقليص البطالة على نحو مستدام. (المصدر: تقديرات معدي التقرير الاقتصادي العربي الموحدة، 2021، ص 213)

3. الأثر على المالية العامة والدين العام

تأثرت أوضاع المالية العامة بصفة كبيرة نتيجة تراجع النمو الاقتصادي وتمويل الحزم التحفيزية والتحويلات المالية للأسر والقطاعات المتضررة والاتفاق على الصحة في ظل الجائحة، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط الذي أثر بدوره على الدول المصدرة للنفط رغم تراجع الإنفاق في البنود الرأسمالية في مجموعة من الدول العربية بسبب إعطاء الأولوية للإنفاق على الصحة والقطاعات المتضررة، إلا أن ذلك لم يحد من ارتفاع إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية في عام 2020 بحوالي 1.1 في المائة عن سنة 2019، ما يعادل أكثر من 9.5 مليار دولار أمريكي.(الجدول رقم 01).

الجدول رقم 01: الإنفاق العام في الدول العربية

	الإنفاق العام		نسبة التغير 2020/2019	هيكل الإنفاق العام %		النسبة إلى الناتج %	
	2019	2020	%	2019	2020	2019	2020
الإنفاق الجاري	783.3	753.7	20.1	82.0	82.8	26.9	31.0
الإنفاق الرأسمالي	161.6	155.1	-4.04	17.9	17.0	5.9	6.4
إجمالي الإنفاق العام	900.3	909.9	1.1	100	100	32.8	37.4

(المصدر:استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، صندوق النقد العربي)

من جانب الإيرادات، أدت الأزمة إلى فقدان حوالي 162.2 مليار دولار بالنسبة للدول العربية مجتمعة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 بنسبة تراجع تقدر بنحو 18.9 في المائة كما أثرت الجائحة على الإيرادات المتأتية من المساعدات الإنمائية والمنح الموجهة خاصة للدول المنخفضة الدخل نتيجة التحديات المالية التي فرضتها الجائحة أيضا على الدول المانحة.

ساهمت هذه العوامل في ارتفاع العجز المالي في العديد من الدول العربية، ما أدى إلى ارتفاع مستويات الدين العام في الدول العربية وخاصة في السودان والبحرين والعراق وعمان، تجدر الإشارة إلى أن أثر الجائحة على الإيرادات المتوقعة التي يمكن تحصيلها في ظل سيناريو غياب الجائحة.

4. الآثار على مستوى التنمية البشرية

تشير التوقعات إلى تعافي الاقتصادات من الركود ابتداء من عام 2021 حيث ينتظر أن تحقق الاقتصادات العربية معدلات نمو ايجابية تقارب 3 في المائة ابتداء من عام 2021. (صندوق النقد الدولي، 2021، تقرير افاق الاقتصاد العربي، " الاصدار الرابع عشر"، يوليو) لكن رغم ذلك تشير التوقعات إلى أن عمق الأزمة سيمتد لسنوات إلى حين العودة إلى مستويات التنمية قبل الأزمة. حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقاس مستويات التنمية البشرية من خلال ثلاث مكونات رئيسة هي متوسط دخل الفرد، ورأس المال البشري، والصحة.

أ. الأثر على دخل الفرد

تشير التوقعات إلى أن العودة إلى مستويات الدخل قبل الأزمة لن تتم إلا في أفق عام 2025، علما وأن متوسط الدخل الفردي قد بلغ حوالي 12700 و 12350 دولار أمريكي (معادل للقوة الشرائية في عالمي 2018 و 2019 على التوالي شكل رقم (2).

الشكل (01): الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار (معادل للقوة الشرائية) خلال الفترة (2018-2019) وتوقعات (2020-2025).

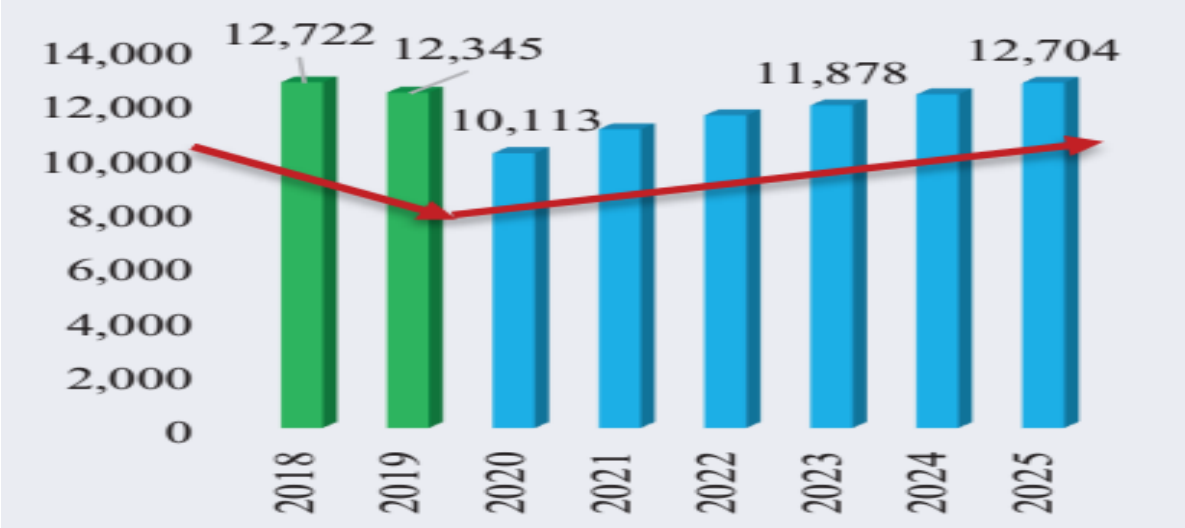

(المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2021)

في حين تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد انخفض إلى حوالي عشرة ألاف دولار (مكافئ للقوة الشرائية) في عام 2020، ويتوقع أن يرتفع تدريجيا خلال السنوات الخمس القادمة ليصل إلى مستواه المسجل في سنة 2018 في أفق 2025.

ب. الأثر على التعليم ورأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري ثاني مكون من مكونات مؤشر التنمية البشرية و احد ركائزها نظراً لأهميته في النمو الشامل والمستدام على الأمد الطويل، ويعتبر التعليم الجيد أهم ركائز تكوين رأس المال البشري من مخلفات القيود التي فرضت خلال الأزمة الصحية

التي سببتها جائحة كورونا، التأثير على جودة التعليم والتحصيل العلمي بمختلف مستوياته الابتدائي والثانوي والجامعي وكذلك على التدريب والتطوير المكمل والمؤهل لسوق العمل.

فعلى الرغم من تكيف بعض الدول العربية من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة في تأمين التعليم عن بعد في عام 2020، إلا أن الأزمة تطرح تحديات كبيرة بالنسبة لأنظمة التعليم في الدول العربية أن دولاً أو سكان مناطق بعينها في الريف أو حتى في بعض المدن العربية، لا تتوفر لديهم شبكة الكترونية جيدة تغطي كافة السكان أينما وجدوا بحيث تمكن من مزاولة الدراسة عن بعد بصفة مستمرة وجيدة. هذه التحديات يمكن أن تخفض من جودة التعليم إجمالاً وتؤثر على المساواة والتكافؤ سواء بين الدول فيما بينها أو بين جهات الدولة الواحدة كلك إضافة إلى أن استنزاف مالية الدول العربية من شانه أيضا التأثير على تقليص الاستثمار العام في التعليم على المديين المتوسط والطويل.

ج. الأثر على الصحة والمنظومة الصحية

حتى نهاية عام 2020 تم تسجيل 3 ملايين و276 ألف و 862 إصابة بفيروس كورونا لتوزع بشكل متباين بين الدول العربية، ما نسبته 0.75 في المائة من إجمالي سكان الوطن العربي في مقابل 1.1 في المائة بالنسبة للمتوسط العالمي، أو ما يمثل حوالي 7509 حالة لكل مليون نسمة. بالنظر إلى المتوسط العالمي البالغ 10720 حالة لكل مليون نسمة، تبقى المنطقة العربية من بين المناطق الأقل إصابة مقارنة خاصة بمناطق أوروبا وأمريكا. كما أن الوفيات لكل مليون نسمة بلغت حوالي 130 حالة وهو رقم أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ حوالي 234 حالة وفاة لكل مليون نسمة) .تم احتساب النسب للدول العربية كمجموعة من أرقام الدول من الموقع (https://www worldometers.info/coronavirus :

هذه المؤشرات وإن دلت على أن الدول العربية كمجموعة تمكنت إلى حد ما من حسن تدبير الأزمة الصحية من خلال الإجراءات الصحية الوقائية المتبعة رغم الآثار السلبية لإجراءات الإغلاق وسياسات التباعد الاجتماعي على الاقتصادات الوطنية، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود تباين بين الدول العربية سواء. من حيث الموارد المخصصة لهذا القطاع، أو شبكات الحماية الاجتماعية، حسب مستويات التنمية والحيز المالي المتاح لدى كل دولة.

في هذا الإطار، يعتبر قطاع الصحة من أكثر القطاعات المتضررة من الجائحة بالنظر إلى استنزاف الموارد الإنسانية والمالية المخصصة لهذا القطاع والضغط على الخدمات الصحية بسبب الجائحة. لذا من المتوقع أن يحظى هذا القطاع بالاهتمام الكافي في أولويات الإصلاح وتقوية الرعاية الصحية ضمن إصلاحات واسعة تهم شبكات الأمان الاجتماعي خاصة في الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض

5. أثر الجائحة على بعض الإصلاحات الاقتصادية القائمة

أظهرت نتائج الاستبيان تباين تأثيرات الجائحة على الإصلاحات المستمرة في الدول العربية (جدول (2) في هذا السياق، أشارت بعض الدول إلى تأجيل أو توقف بعض الإصلاحات مؤقتاً لإعطاء أولوية للاستجابة للتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

فعلى سبيل المثال، قام البنك المركزي السعودي بعدد من المبادرات لتخفيف آثار الجائحة بهدف التركيز على سير العمليات الرئيسة للقطاع المالي من خلال تعليق تجميد حسابات العملاء البنكية وفق حالات محددة، وتأجيل الزيارات الإشرافية السنوية وعملية التقييم الداخلي خاصة، لكفاية رأس المال وتطبيق الإصلاحات النهائية" بازل 3 "، والقواعد الخاصة بفروع البنوك الأجنبية والقواعد الجديدة لاحتساب مخصصات البنوك كما تم تأجيل عملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة ومتطلبات اختبارات التحمل

للقطاع المصرفي المقررة في يونيو 2020، وتمديد الجدول الزمني لاستكمال مرحلتي التنفيذ المتطلبات الهامش للمشتقات المالية غير المقاصة مركزي.

وفي العراق، تعد مبادرة "الواحد تريليون" لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي منذ عام 2015، والتي تأثرت سلباً بالجائحة بسبب الإغلاق التام تارة والجزئي تارة أخرى مما سبب توقف معظم الأنشطة الاقتصادية لكنها استأنفت وتم وضع مجموعة من المعالجات لاستكمال تنفيذها.

وفي المغرب، تم تأجيل بعض الإصلاحات المتعلقة بالنصوص التنظيمية للقطاع البنكي نتيجة الجائحة بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بإدراج معايير بازل 3 في الأنظمة الوطنية في اليمن كان هناك توجه لتأسيس عدد من البنوك تسهم في جلب رؤوس أموال. للبلد وقد تم تأجيل تلك الطلبات بسبب تفشي الفيروس وتحديات أخرى.

الجدول رقم 02: تأثر الإصلاحات القائمة في بعض الدول العربية بتداعيات جامعة كوفية – 19

(**1** يعني عدم تأثر الإصلاحات إطلاقاً و **5** تعنى تأثرها بشدة)

نوع الإصلاحات	إصلاحات نقدية	إصلاحات مالية	سوق العمل	بيئة الأعمال
الإمارات	1	2	4	2
عمان	1	1	3	..
سورية	3	..	3	..
العراق	3	..	..	..
فلسطين	3	4	3	2
لبنان	2	3	3	..
قطر	2	2	1	..

(المصدر: صندوق النقد العربي، 2021، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد: اولويات الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية في اعقاب جائحة كورونا كوفيد-19-)

ثانيا: تشخيص التحديات في ظل جائحة كوفيد -19-

بالرغم من الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، إلا أنه لازالت هناك تحديات تطرح بقوة والتي عمقت حدتها أزمة فيروس كورونا المستجد تتمثل التحديات الرئيسة خصوصاً فيما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي بصفة غير مسبوقة، مع ما يرافق ذلك من ارتفاع المعدلات الفقر والمناع الفوارق الطبقية وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- زيادة معدلات البطالة التي كانت مرتفعة في معظم الدول العربية حتى قبل الأزمة خاصة بين الشباب وحاملي الشهادات العليا.
- التحديات التي تواجه نظم التعليم الحاجة إلى رفع مستويات جودته كركيزة أساسية للتنمية البشرية وداعم أساسي للوفاء باحتياجات سوق العمل من الوظائف المستقبلية المرتبطة بالتقنيات والابتكار.
- ضعف نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في الكثير من الدول العربية وما يرافق ذلك من ضغط على المنظومة الصحية.

الفرع الثالث: نتائج جائحة كورونا على النظام العالمي

امتدت آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية لتحتم على العالم وبقوة إعادة النظر في العلاقات الدولية وهذا ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

1- **التأثير على التفاعلات الدولية:** كشفت هذه الجائحة العالمية الضعف الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة المخاطر والأزمات، بحيث عجزت أغلبية الدول في مواجهة هذه الأزمة العابرة للحدود، وذلك نتيجة التأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يضع فرضيات بروز حول التغيير الذي سيطال النظام الدولي في ظل التجاذبات التي تشهدها علاقات العديد من الدول على رأسها العلاقات المتوترة بين واشنطن و بيكين، ولقد أفرز هذا الموضوع العديد من الفرضيات مال التوازنات الدولية في ظل أزمة فيروس كورونا، فهناك من أقر أن مراكز النفوذ والقوة ستتحول من الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى دول أسيوية على رأسها الصين، حيث نجحت الصين في السيطرة على فيروس كورونا كوفيد – 19 من خلال قدرتها على الضبط الاجتماعي عبر طرق رقمية مبتكرة وقدمت نموذجا ناجحا وصاعدا مقابل النموذج الغربي الذي أخفق في التعامل مع الأزمة، الأمر الذي أعاد قضية التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة المهيمنة، والصين بوصفها قوة صاعدة إلى الواجهة وذلك في خضم تصاعد الجدال حول فكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها. (هبة جمال الدين،2020، ص 04)

2 –عودة الدولة الوطنية: من أهم تداعيات كورونا هو تعزيز الدولة الوطنية، وترسيخ قيم المواطنة، في ظل تصاعد الإجراءات الاحترازية التي تبنتها الدول وسياسات الحجر والحجز، والعزل التي تبنتها الحكومات، بل واعتماد الكثير منها على المؤسسات والأجهزة الأمنية العسكرية لفرض الالتزام بهذه الإجراءات، تعزيز قدرتها على التعامل مع فترات طويلة من العزلة الاقتصادية الذاتية، في مواجهة فكرة العولمة الاقتصادية ولو مرحليا وأظهرت أزمة كورونا الحاجة الماسة لتدخل الدولة سواء الفرض الحجر العام ومراقبة المرضى والتشخيص الصحي الموسع أو في بناء المستشفيات وتجهيزها وتسخير أجهزة الأمن والجيش للهدف نفسه، أو في ضخ الأموال لدعم الشركات في إستاد الفئات المتضررة من الأزمة وغيرها هذا في الوقت الذي كان يشر كثير من الليبراليين الجدد بانحسار دور الدولة إن لم يكن موتها المؤكد أن الدولة وعلى النحو الذي أثارته أزمة كورونا كوفيد – 19- ستضطر إلى الرجوع إلى المساحات التي انسحبت منها بتخطيط وتدبير منسقين لصالح الشركات الخاصة وآليات اقتصاد السوق، ففي أزمة سنة 2008 تدخلت الدولة لضخ أموال ضخمة، وفرض القيود على البنوك التي شارفت على الانهيار، وجرت معها الوضع الاقتصادي ككل إلى التدحرج ، ويتناقض هذا الأمر في الصميم مع أساس النظام الليبيرالي ولقد كشفت الأزمة الأخيرة عن أهمية إعادة دور الدولة الذي سبقت الإشارة إليه حيث أنه من المهم كذلك التوكيد على أن هذه الأزمة أيضا استوجبت إعادة الدولة إلى الساحة الدولية، وقد كشفت الأزمة عن بعدين مهمين في دور الدولة على الساحة الدولية، فالأول يمثل الاستفادة من تجارب الآخرين في التعاطي مع الأزمة كترشيد النفقات، في وقت تشح فيه الموارد و الثاني هو كيفية تحقيق التوازن بين إدارتها للازمة الصحية والحفاظ على نشاطها الاقتصادي، ويبقى عودة الدولة مكتب مهم لكن يتوجب الحذر من آفة تمدد الدولة، خصوصا إذا لم تجد سلط رقابية وضابطة كما هو الأمر في عالمنا العربي المصابة بأفتى الاستبداد و الحيف الاجتماعي. (سلطانة أمين و نورة المليان ،2020، ص120)

3–ضعف وهامشية الدور الذي لعبته المنظمات الإقليمية والدولية في مواجهة الوباء: بدت المؤسسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كان الشلل قد أصابها، أو غير مناسبة للتعامل مع أزمة عالمية بحجم وخطورة جائحة كورونا كوفيد 19 حيث بادر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إلى واصفا هذه الأزمة بأنها الأكثر تحديا والتي واجهتها الأمم المتحدة

منذ الحرب العالمية الثانية، ومع هذا فإن استجابة المنظمة الدولية لها لم تتجاوز في أحسن الأحوال الدعوات إلى جمع الأموال، ودعوات الدول الغنية وتقديم المساعدات للدول الفقيرة و النامية لاسيما الأفريقية واطلاق بعض مسؤوليها نداءات تطالب بوقف النزاعات والحروب في حين جاءت الاستجابة للوباء بالأساس من قبل الحكومات الوطنية ودون الوطنية ، ولم تحقق الأمم المتحدة ومنظماتها أي تعاون دولي يعتد به في مواجهة الأزمة، بينما بدت مؤسسات مثل مجلس الأمن الدولي غير مناسبة للتعامل مع مثل هذه الأزمات الخطيرة، ناهيك عن التناقض الصارخ بين أعضائه الدائمين لاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه الأزمة، وعرضت منظمة الصحة العالمية وهي أكثر المؤسسات المعنية بالأزمة إلى انتقادات كبيرة في تعاملها مع الأزمة بسبب الارتباك الذي ميز إدارتها لها، وتأخرها في تصنيف انتشار الفيروس بالجائحة، وتضارب التوصيات والنتائج الصادرة عنها بخصوص طرق الوقاية من الفيروس وسبل مواجهته كما تعرضت المؤسسات المالية والدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لانتقادات الأخرى في إدارتها للجوانب الاقتصادية للأزمة في ضوء عدم قدرتها على التصدي للاضطرابات الشديدة التي تعرض لها النظام المالي العالمي بسبب جائحة كورونا كوفيد 19 والتي تم النظر إليها أنها نتاج العولمة والتي شجعتها هذه المؤسسات وحتى دفعت ببعض الباحثين إلى القول بانتهاء العولمة والبحث عن سلاسل توريد محلية. (محمد بوبوش،2020، ص ص 40-45)

4-أزمة كورونا كوفيد -19- على أواصر التشابك الاقتصادي:

وضع وباء كورونا كوفيد – 19- العولمة أمام اختبار حقيقي قاسي مع تقطع سلاسل التوريد الهامة، وتخزين المواد الطبية، واندفاع الدول التي تقيد السفر، استوجبت الأزمة إعادة تقييم جوهرية لإعادة تشابك الاقتصاد العالمي لم تسمح العولمة فقط الانتشار السريع للمرض بل عززت الاعتماد المتبادل والدول مما عرضها لصدمات غير متوقعة، ولأن تبينت الشركات والدول مدى ضعفها لكن الدرس المستفاد من الوباء هو أن العولمة هشة على الرغم من منافعها، وتتجسد الميزة المطلقة للعولمة في خلق سوق مزدهرة مما ساعد المصنعين على بناء سلاسل توريد مرنة من خلال إحلال مورد محل آخر أو منتج بغيره عند اللزوم، (فتوح هيكل،2020، ص ص 22-26) ،ومن ميزات العولمة هو تقسيم العمل، وزيادة الكفاءة نتيجة التخصيص لكن خلال أزمة كورونا كوفيد – أصبحت الاقتصادات الوطنية جزء من سلاسل التوريد العالمية حيث كشفت الأزمة هشاشة نظام العولمة، حيث استطاعت بعض القطاعات الهامشية أن تتجاوز الأزمة، بينما كانت بعض القطاعات على حافة الإفلاس لأن مجموعة من الموردين الخاصة ببعض السلع التي تدخل ضمن سلسلة الإنتاج لم يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم وفي خضم الأزمة وتفكك سلسلة التوريدات انخفض الإنتاج العالمي مثلا من الحواسيب بحوالي 20% فيفري 2020 والهواتف الذكية حوالي 12%، وكانت الأزمة أشد تأثيرا على المواد اللازمة والموجهة للتصدير والمقصود المواد الطبية التي ستفاقم أزمة التوريدات وسيتوقف التبادل الدولي المعتاد من هذه المنتجات ومكوناتها. (عثمان محمد عثمان،2020، ص 37)

الفرع الرابع: جهود استجابة الدول العربية للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد

منذ بدء انتشار الفيروس في المنطقة العربية في مارس، 2020 اتخذت الدول العربية تدابير وإجراءات كثيرة للحد من انتشاره، تراوحت بين تقييد حركة السكان والإغلاق الكلي أو الجزئي وبين تخفيف القيود والعودة التدريجية إلى الحياة العادية حسب انخفاض الحالات المسجلة. شمل الإغلاق المطارات والمدارس وكل القطاعات الاقتصادية وفرض الحظر وحالات الطوارئ ومنع التنقل إلا لحالات استثنائية قليلة.

بالمقابل تم تشجيع العمل والتمدرس عن بعد و تخفيف الطاقات الاستيعابية للمدارس ومقرات العمل.

تبعا لذلك، أدت تلك الإجراءات إلى توقف أو انخفاض لذلك كثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية، وهو ما انعكس سلبا على الإيرادات والنمو الاقتصادي، للتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذه التدابير، تم تبني خطط وحزم تحفيزية مالية وتسهيلات نقدية غير مسبوقة.

تعددت الإجراءات واختلفت أنواع الحزم التحفيزية وحجمها حسب حجم الاقتصاد والحيز المالي لكل دولة تتراوح بين التحويلات المالية المباشرة للأسر والقطاعات المتضررة كالشركات المتوسطة والصغيرة، وتأجيل سداد بعض الضرائب والرسوم، مثل تأجيل الإقرار والسداد للضرائب على الأفراد والشركات، أو تقليص دفع الضرائب أو إلغاء دفعها بالكامل في فترات الإغلاق أو تأجيل دفعها،إضافة إلى الإعفاء من غرامات التأخير وإعفاءات وتسهيلات أخرى ضمن التدابير المالية.

كما لجأت البنوك المركزية إلى التدابير النقدية بهدف توفير السيولة للاقتصاد وتخفيف قيود قروض الأفراد والمنشآت خاصة منها الصغيرة والمتوسطة بمجموعةً من الإجراءات منها، ترحيل دفعات القروض المصرفية، والتخفيض التدريجي لنسبة متطلبات الاحتياطي القانوني، وكذلك التدرج في خفض معدلات الفائدة الرئيسة، إضافة إلى تخفيف نسب الملاءة المالية والسيولة للبنوك لتشجيعها على التوسع في منح الائتمان اللازم لدعم التعافي الاقتصادي.

كما تم اتخاذ إجراءات مهمة لفائدة القطاع المالي والمصرفي حيث سمح للبنوك بتمديد مدفوعات بعض القروض دون الحاجة إلى مخصصات مقابلها. كما لجأت بعض الدول إلى تدابير أخرى يمكن تصنيفها ضمن سياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات، كتقييد استيراد بعض السلع من أجل خفض فاتورة الاستيراد أو السحب من الاحتياطيات الرسمية.

يمكن تلخيص هذه الإجراءات، من واقع إجابات بعض الدول العربية على الاستبيان، حسب طبيعة الإجراءات التي يمكن تقسيمها إلى:

1. الحزم المالية التحفيزية.
2. تأجيل المستحقات عن الأفراد والشركات.
3. تسهيلات السياسة النقدية لتحرير السيولة ودعم المصارف.

الفرع الخامس: جهود الهيئات الدولية في مواجهة كورونا (الحلول للمعالجة)

إن أزمة كورونا ألقت بظلالها على العالم أجمع وبجميع مكوناته من دول وحكومات والهيئات الدولية والتي وجب عليها التحرك والقيام بخطوات عملية كما وجب عليها التعاون فيما بينها من اجل التصدي لهذه الجائحة التي زحفت العالم، وفيما يلي ستحاول التطرق إلى كيفية تعامل بعض الهيئات الدولية مع الجائحة. كما تعاملت أهم الهيئات الدولية مع فيروس كورونا كوفيد -19- من خلال مجموعة من التدابير الوقائية من جهة أو من أجل التخفيف من آثارها من جهة أخرى، وسنتعرض لأهم ما جاءت به الهيئات كما يلي:

أولا: صندوق النقد الدولي وفيروس كورونا

نظرا للانتشار الرهيب والسريع لفيروس كورونا كوفيد-19- والهلع المالي الذي يسببه وتحوله إلى أزمة الاقتصادية نظرا لسياسة الإغلاق الواسع الذي اتخذتها معظم دول العالم، كانت هناك ضرورة حتمية على صندوق النقد الدولي بحكم مهامه والتزاماته العالمية التدخل والمساهمة في التخفيف من تبعات وآثار فيروس كورونا كوفيد -19-، وهذا ما حدث فعلا فقد كانت استجابة صندوق النقد الدولي لأزمة سريعة وبحجم مساعدات ليس لها نظير من أجل مساعدة البلدان وحماية أرواح الناس وأرزاقهم خاصة محدودي الدخل، فصندوق النقد الدولي في صدارة شبكة الأمان الدولية، ويعمل على تسخير كافة طاقة الاقتراض البالغة تريليون

دولار في خدمة بلدانه الأعضاء فصندوق النقد الدولي استحدث برنامج طوارئ يدعم من خلاله عشرات الدول بقروض ميسرة المساعدة هذه الدول للخروج من أزمة كورونا والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وسداد الديون أو فوائدها كأولوية لهذه الدول، بالفعل كانت هناك خيرات أخرى كتأجيل سداد القروض خلال فترة الأزمة، لكنه لم يلجأ إلى الخيار المثالي للدول المدينة من اللجوء إلى الاقتراض وإن كان ميسرا كان لهذه الدول أن تفضح هذه الأموال باقتصادها أو بالوفاء بالتزاماتها باتجاه المواطنين من رواتب، حيث أن المزيد من القروض يؤدي إلى المزيد من المديونية. (موسى شتوي،2020)

1- المساعدات المالية: ويمكن أن توضح فيما يلي الجهود المبذولة من طرف صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 والتي يرتكز فيها على 05 مسارات والتي سنتطرق إليها فيما يلي: (موسى شتوي،2020)

- التمويل الطارئ (صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورزنا كوفيد -19-،2020)
- منح تخفيف أعباء الديون
- تخفيف أعباء المديونية الثنائية (تقرير الصندوق النقد الدولي،2020)
- تعزيز السيولة
- تعديل ترتيبات الإقراض القائمة

2-صندوق النقد الدولي وترشيد استخدام المساعدات المالية لمواجهة كوفيد -19-: تسببت جائحة كورونا كوفيد -19- خسائر فادحة في الأرواح علاوة على ما أحدثته عن اضطراب اجتماعي واقتصادي بسرعة البرق متأثرة بسرعة انتشار الفيروس كورونا كوفيد بصورة لم يشهد لها مثيل في التاريخ المتطور يعمل الصندوق بلدانه الأعضاء لتلبية احتياجات التمويل الطارئ وتقديم مساعدات طارئة وسريعة وهذا لمواجهة الآثار الرهيبة لوباء كوفيد-19-، ولضمان وصول المساعدات وضمان عدم اتخاذها مسارات أخرى يواصل صندوق النقد الدولي حرية ضد الفساد للتأكد من استخدام الموارد في حماية الأرواح وعليه تظهر أهمية دوره في مساعدة البلدان أكثر من أي وقت مضى.

ثانيا: البنك العالمي وجائحة كوفيد -19-

في خضم جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تشكل جائحة كورونا تهديد للحياة، وسبل كسب العيش والاقتصاديات بالكامل، وقد قطع العالم خطوات هائلة في سبيل الحد من الفقر المدقع في العقود الأخيرة ولكن مع تفشي فيروس كورونا كوفيد – 1- قد ينفع بحوالي 100 مليون شخص إلى براثن الفقر عام 2020 وبحلول 2030 فإن ما يصل إلى ثلثي فقراء العالم المدفعين قد يعيشون في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والعنف.

ويعمل البنك الدولي عن كثب مع البلدان لتقديم المساعدة حيثما تمس الحاجة إليها، وبالإضافة إلى التمويل في هذه الأوقات غير المسبوقة في الأوضاع الصحية الحرجة يلتزم البنك العالمي ويتوقع تقديم مساعدات تصل إلى حوالي 100 مليار دولار حتى جوان 2021، وهذا التمويل مصمم خصيصا لتلبية حاجات الدول التي تواجه صدمات على الصعيد الصحي والاقتصادي نتيجة لتفشي فيروس كورونا كوفيد – 19، ويعتبر البنك العالمي في وضعية ونتيجة لسنوات من الخبرة والشراكة العالمية، أن يجعل البنك في وضع فريد يمكنه من مساعدة البلدان للتصدي لهذه الأزمة وفي ما يلي يمكن أن نتطرق بشيء من التفصيل الأدوار البنك العالمي في التصدي للجائحة. (التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي،2020،ص 04)

- عام 2020 جائحة كورونا كوفيد – تضرب بقوة (التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي،2020، ص 08)

– مجموعة البنك العالمي تقدم مساعدات على مدى 15 شهرا إلى غاية جوان 2021 (التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي،2020، ص 10)

– ضمان النزاهة في تقديم المساعدات الطارئة لفيروس كورونا كوفيد -19– (الموقع الرسمي لمجموعة البنك العالمي 19- (Corruption and covid

ثالثا: منظمة الصحة العالمية ودورها في فيروس كورونا كوفيد -19–

ولكون أزمة كوفيد 19- هي أزمة صحية بالدرجة الأولى كانت لها أثار اقتصادية وكما كانت للهيئات الاقتصادية تدخل للحد من آثار الجائحة في منظمة الصحة العالمية كان لها دور فعال في الحد من آثار جائحة كورونا من خلال:

– إقامة شراكة عالمية من خلال إتاحة 120 مليون اختبارات كوفيد – 19- السريعة (الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية،2020)

– إدارة الوباء المعلوماتي بشأن كوفيد -19- (الموقع الرسمي المنظمة الصحة العالمية،2020)

***المطلب الرابع*: التأثيرات الإيجابية و السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية على القطاع السياحي**

هناك آراء توضح التأثير الإيجابي و السلبي من الأزمة الاقتصادية العالمية، سنوضحها في النقاط التالية: (محي محمد مسعد، 2008، ص 05)

الفرع الأول: التأثير الايجابي

إن التأثير الإيجابي للأزمة الاقتصادية العالمية على القطاع السياحي وذلك نظرا لانخفاض أسعار الوقود سوف يقلل من تكلفة تشغيل الطيران حيث يرجع السبب الرئيسي لزيادة سعر تذكرة الطيران إلى ارتفاع تكلفة الوقود و بانخفاضه يحتمل أن تنخفض تكلفة البيع بالنسبة لتذاكر السفر.

الفرع الثاني: التأثير السلبي

وفيما يتعلق بالآثار السلبية التي قد تنتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية:

1- نقص عدد السياح الوافدين إلي مصر خاصة من دول الاتحاد الأوروبي مما يؤدي لانخفاض عدد الليالي السياحي، وبالتالي ينعكس ذلك سلبياً على كافة القطاعات المرتبطة بالسياحة مثل التجارة والصناعات الغذائية، ورسوم دخول المتاحف والمزارات السياحية، والنقل السياحي.

2- انخفاض فرص الاستثمار السياحي بمصر.

3- توقف الشركات الأجنبية السياحية عن سداد مديونياتها.

4- خفض أسعار الخدمات السياحية مما يؤثر على العائد القومي من السياحة.

المبحث الثاني: واقع السياحة العربية في ظل الأزمات الاقتصادية

أصبحت السياحة من أهم الظواهر التي تميز عصرنا، وذلك لما لها من مقومات و تأثيرات ومعوقات لذلك أولينا لهم عناية من خلال ذكرهم في المطالب التالية: مقومات السياحة في الوطن العربي (**المطلب الأول**)، اتجاهات الحركة السياحية العربية خلال الفترة 2008-2020 (**المطلب الثاني**)، معوقات السياحة في الوطن العربي (**المطلب الثالث**)، التنافسية السياحية ومؤشرات قياسها (**المطلب الرابع**).

***المطلب الأول:* مقومات السياحة في الوطن العربي**

تتمتع الدول العربية بالعديد من المقومات في مجال السياحة ما بين الآثار التاريخية و الحضارية و الثقافية و التنوع في المنتج السياحي بين سياحة المؤتمرات و السياحة الدينية، و السياحة البيئية، وسياحة الاستجمام..الخ، كما تشكل الدول العربية من مشرقها الأسيوي إلى مغربها الإفريقي منطقة جذب سياحي رئيسية و مرشحة لتكون من أهم مراكز الجذب على خريطة السياحة العالمية في حال استكمال قطاعات السياحة العربية كافة بناها التحتية ووفرت الخدمات الأساسية هيأت المحيط الاستثماري الملائم على مختلف الأصعدة مثل الأنظمة و التشريعات و القوانين و ارتفاع مستوى الوعي البيئي والوعي السياحي العام وغير ذلك من العناصر المطلوبة وقد لا تتوافر عوامل الجذب السياحي الأساسية لأماكن أخرى في العالم كما تتمتع به الدول العربية من عوامل الداعمة وعن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول العربية من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرق، و من حوض المتوسط شمالا إلى خط الاستواء جنوبا فهو يمثل موقع الوصل بين القارات، و يتفاعل الموقع الجغرافي للدول العربية من عمقه الحضاري و التاريخية كمهد للحضارات القديمة مما يضيف إلى وجودها السياحي ميزة نسبية تجعلها مقصدا هاما ومتنوعا يشد إليه حركة السياحة العالمية و يلبي رغبات مختلف الجنسيات مهما تنوعت ثقافتهم و أذواقهم.

و نجد في قائمة التراث العالمي لموقع التراث الدولية الذي تسيره اليونسكو العديد من المواقع و المعالم العربية المصنفة في هذا الإطار، وقد تكون طبيعية، كالغابات و سلاسل الجبال، أو قد تكون من صنع الإنسان كالبنايات و المدن.

أما عن النشاط السياحي للعرب، فقد تفرد العرب في بداية مرحلة العصور الوسطى بنشاط رحلاتهم وتعديلها إلى إقليمي أسيا وإفريقيا بصورة خاصة، ومعنى ذلك تميز الرحلات العربية آنذاك بقطعها لمسافات طويلة وبتراوحها بين البحرية والقارية. وتزايد نشاط الترحال و اتسعت دائرة الرحلات العربية منذ القرن الثامن الميلادي، بعد ظهور الإسلام وانتشاره في منتصف القرن السابع الميلادي، وامتداد الدولة الإسلامية خلال القرن الثامن الميلادي بين شبه القارة الهندية في الشرق و شمالي إفريقيا و جنوبي أوربا حتى حدود فرنسا الحالية في الغرب و قد تجاوزت الرحلات البحرية و القارية للعرب حدود الدولة الإسلامية حيث بلغت الصين وبلاد شيلا كويا الحالية وبلاد واق واق جزر اليابان في الشرق و غربي و شرقي إفريقيا في الغرب والجنوب، بل إن الرحلات العربية بلغت سيبيريا التي اسمها العرب بلاد الظلمة و قد أشار البيروني الذي عاش في القرن الحادي عشر الميلادي إلى نهر انجازا وهو من روافد نهر يانسبي الذي يجري في الجزء الغربي من سيبيريا. (ابراهيم خليل بظاظو، 2012، ص 112)

كما يمكن تقسيم هذه المقومات كما يلي: (عبد الحميد بوخاري و سمية شرفاوي، 2013، ص ص 13-15)

الفرع الأول: البنية الجغرافية

يعتبر موقع الوطن العربي جغرافيا من أهم مناطق العالم إستراتيجية من المحيط الأطلسي غربا حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقا و من بحر العرب جنوبا حتى تركيا و البحر الأبيض المتوسط شمالا، و تبلغ مساحته حوالي 81448713 كلم وتمثل حوالي 10.2% من مساحة العالم، و من هذه المساحة 22% يقع في آسيا و الباقي في إفريقيا، وتبلغ السواحل العربية

حوالي 22.828 كلم. حيث يمتاز مناخ الوطن العربي بالتنوع حسب المكان، فبعضه جاف و بعضه رطب و معتدل أحيانا بسبب العوامل المؤثرة فيه. و يمتد الوطن العربي من مضيق جبل طارق شمالا إلى نهر السنغال جنوبا في أقصى امتدا له في آسيا و يمكن تقسيمها إلى المناطق التالية:

أ. منطقة المغرب العربي تتكون من الدول الخمسة (ليبيا وتونس و الجزائر و المغرب الأقصى و موريتانيا).

ب. منطقة وادي النيل الدولتين (مصر والسودان)؛

ج. منطقة القرن الإفريقي: تضم الدول الصومال و جيبوتي و جزر القمر)؛

د. منطقة شبه الجزيرة العربية نجدها تتكون من دول مجلس التعاون الخليجي الستة واليمن **هـ**. منطقة الهلال الخصيب و تشمل الدول الخمس (الأردن وسوريا و لبنان و فلسطين و العراق).

من خلال الموقع الجغرافي يظهر اثر التلاصق الجغرافي في تيسير التفاعلات التعاونية في أمور مثل التبادل التجاري و انتقال الأفراد للعمل أو للسياحة أو طلب العلم وكذلك بعض مظاهر التعاون الأمني.

كما تشكل الدول العربية وحدة واحدة بأجزاء متكاملة لها خصائصها الجغرافية التي تميزها عن باقي البلدان الأخرى بحيث:

* تمثل حلقة وصل تجاري برا وبحرا يتوسطها القارات الثلاثة و بين عالمين صناعيين؛
* تنوع بنيتها الجيولوجية التي انعكست في تنوع الموارد الطبيعية
* غنية بالثروات الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي
* تملك ساحل ذو ثروة مائية و سمكية كما تتوفر على خيرات بحرية أخرى كثيرة كاللؤلؤة و المرجان.

الفرع الثاني: بنية الثروة المائية

الوطن العربي غني بثرواته المائية المتعددة ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة نظرا لطول سواحله و تعدد بحاره و بحيراته وكثرة مجاريه المائية العذبة ومستنقعاته و يقع حوالي 80% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة و شبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للإمطار على مدار السنة و بالتغير في كمياته من سنة إلى أخرى. و إذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10.2% من مساحة العالم فان موارده المائية لا تمثل سوى 0.5 % من الموارد المائية المتجددة العالمية، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حاليا من الموارد المائية المتاحة حدود 1000م سنويا، مقابل 7000 متر مكعب للفرد كمتوسط عالمي.

الفرع الثالث: البنية الأساسية الاقتصادية

وتشمل الهياكل الهندسية والمعدات والمرافق الطويلة العمر، ثم الخدمات التي توفرها والتي تستخدم في الإنتاج الاقتصادي و من جانب الأسر المعيشية، و تضم هذه البنية الأساسية الاقتصادية المادية المرافق العامة القوى الكهربائية، و الغاز المنقول بواسطة الأنابيب و الاتصالات السلكية واللاسلكية، و إمدادات المياه السود و إشغال القنوات الهامة من اجل الري والطرق السكة الحديد النقل الحضري الموانئ والمجاري المائية، و المطارات.

الفرع الرابع: البينية الأساسية الاجتماعية

و هي تضم في الغالب التعليم والرعاية الصحية، أي أنها تمثل مجموعة من القضايا التي تتساوى في الأهمية و إن كانت في الواقع مختلفة كل الاختلاف .

الفرع الخامس: المقومات التاريخية والأثرية

سنسلِّط الضوء فيما يلي على مقومات السياحة الأثرية والتاريخية في الوطن العربي وأشهر الأماكن السياحية فيه: (هيئة التحرير للسياحة والسفر،2021)

أولا: السياحة في لبنان

* يتميز لبنان بموقعه الإستراتيجي حيث يتوسط ثلاث قارات هي آسيا، وأفريقيا، وأوروبا.

* التنوع الثقافي والتاريخي في لبنان، حيث إنَّه يحتوي على العديد من الآثار التي تعود إلى الحضارات القديمة كالرومانية والإغريقية.

* يتميز لبنان بمناخه المعتدل والملائم للسياحة في جميع فصول السنة.

* أشهر الأماكن السياحية في لبنان:

1– **مغارة جعيتا:** تقع مغارة جعيتا في وادي نهر الكلب، وهي من أكثر مناطق الجذب السياحي في لبنان، وتُلقَّب بجوهرة السياحة اللبنانية، هذا المَعْلَمْ الشهير هو مغارة تحتوي على تجاويف وشِعاب ضيقة وهياكل تكونت بفعل الطبيعة وتسربت إليها المياه الكلسية من المرتفعات اللبنانية. تُقام في مغارة جعيتا العديد من الفعاليات والحفلات الموسيقية، ويستطيع الزائر أن يدخل المغارة مشيًا على الأقدام عبر النفق الذي يبلغ طوله 120 مترا.(**انظر الملحق 01**)

2– بعلبك: هي مدينة أثرية جميلة تقع في شمال سهل البقاع اللبناني، تُعَدُّ من أهم مناطق الجذب السياحي في الوطن العربي حيث تحتوي على العديد من الأماكن التاريخية كقلعة بعلبك التي تضم أهم المعابد الرومانية والأعمدة التي بناها الرومان، كما يوجد فيها آثار إسلامية تعود إلى العصر الأموي كمسجد ومقام السيدة خولة بنت الإمام الحسين، إضافةً إلى وجود بعض المنازل العثمانية التي بُنيَت في ذلك العصر. وفي بعلبك يُقام سنويًا مهرجان بعلبك الذي يستضيف المشاهير العرب والعالم لإحياء حفلات موسيقية على مدرج بعلبك الأثري. (**انظر الملحق 02**).

3–فاريا :هي قرية جميلة يتوافد إليها عشاق التزلج على الثلج تقع في قضاء كسروان في جبل لبنان، وتتميز بمناظرها الخلابة وطبيعتها الرائعة التي يستطيع السائح أن يشعر فيها بالراحة والتسلية، كما تتميز فاريا بتقديم كافة الخدمات والتجهيزات اللازمة لكل زوارها. (**انظر الملحق 03**)

4–غابات الأرز: هي غابات كبيرة مليئة بأشجار الأرز اللبناني التي تنتمي إلى الفصيلة الصنوبرية وتعيش أكثر من 3000 سنة، ولهذا النوع من الأشجار قيمة تاريخية ودينية حيث بُنيَ من أخشابها هيكل سليمان وكان الفينيقيون يستخدمون أخشابها لبناء سفنهم ومعابدهم. وتُعَدُّ هذه المنطقة وجهةً سياحيةً رائعة يقصدها العديد من السياح في الشتاء بشكلٍ خاص لممارسة رياضة التزلج. (**انظر الملحق 04**)

ثانيا: مقومات السياحة في الأردن

أشهر الأماكن السياحية في الأردن:

1– البتراء: تُعَدُّ مدينة البتراء من أهم المناطق السياحية في الأردن وأكثرها جذبًا للسياح، وهي مدينة تاريخية محفورة في الصخور بناها العرب الأنباط قبل أكثر من ألفي عام لتكون عاصمة لدولتهم، وظلت شاهدةً على المعجزة البشرية التي تُخرِج المدن من بطون الجبال. (**انظر الملحق 05**)

2– البحر الميت: يُعَدُّ البحر الميت من أكثر مناطق الجذب السياحي في الأردن، ويتميز بطبيعته الخلابة التي تتجسد في بحر لا كائنات حية فيه بسبب كثافة أملاحه، وتُستخدَم مياهه المالحة في علاج الكثير من الأمراض، كما أنَّ أملاح البحر الميت

تكوّن المواد الخام لإنتاج البوتاس، وأملاح الاستحمام العلاجية، وتُستخدَم في تصنيع المنتجات التجميلية. يزور البحر الميت الآلاف من السياح سنويًا. **(انظر الملحق 06)**

3- العقبة: تقع العقبة على رأس خليج العقبة على بعد 360 كم إلى الجنوب من عمان، يستطيع فيها الزائر أن يستمتع بعالم البحر المدهش وأن يمارس هواياته في السباحة، والتزلج على الماء، وصيد السمك، وقيادة الزوارق الشراعية، وغيرها من الرياضات المائية، وتحتوي العقبة على الكثير من المناظر السياحية الخلابة كمدينة الرمل الذهبية، والنخيل الباسق، وأجمل المنتجعات السياحية الشتوية أمام البحر الأحمر. **(انظر الملحق 07)**

4- جرش: من أشهر الآثار الشاهدة على الحضارة الرومانية ذات التراث العريق، وإحدى المدن القليلة في العالم التي حافظت على كل معالمها حتى يومنا هذا، فما زالت ساحات المدينة، وشوارعها، وأعمدتها، ومسارحها الأثرية شاهدةً على العهود اليونانية والرومانية. **(انظر الملحق 08)**

ثالثا: مقومات السياحة في قطر

* تمتلك قطر الكثير من المواقع الأثرية والمحميات الطبيعية.

* تتميز قطر باحتوائها على العديد من الفنادق المجهزة لاستقبال السياح، والمنتجعات، والأسواق الشعبية، والمجمعات التجارية.

* توفر قطر للسياح الكثير من الراحة أثناء التنقل كوجود وسائل النقل المريحة والمرفهة.

أشهر الأماكن السياحية في قطر:

1- كورنيش الدوحة: من المعالم السياحية والترفيهية المميزة في قطر، يمتد هذا الكورنيش حول خليج الدوحة، وهو من الأماكن التي يستغلها السياح لممارسة الأنشطة المميزة كرياضة المشي، والتزلج، والركض، كما يمكنهم الانطلاق في رحلة بحرية رائعة في مياه الخليج عن طريق استخدام القوارب الخشبية المتجولة على سطح المياه والتي تدل على عراقة المدينة. **(انظر الملحق 09)**

2- حديقة أسباير: تقع هذه الحديقة بالقرب من أكاديمية أسباير، وتضم مسارات رائعة لمحبي رياضة المشي، وتم تزويدها بالعديد من الوسائل اللازمة لممارسة جميع الأنشطة الرياضية بأمان، إضافةً إلى هذا تتميز هذه الحديقة بمساحاتها الخضراء التي ستستمتع داخلها بسماع المؤثرات الصوتية التي تجعلك تشعر أنَّك في واحةٍ طبيعية، وتضم بحيرة اصطناعية يعيش فيها بعض الأنواع من الحيوانات كالبط والسمك. **(انظر الملحق 10)**

3- اللؤلؤة: تُعَدُّ اللؤلؤة من أروع الأماكن السياحية في قطر، وهي سلسلة من الجزر الاصطناعية التي تقع على الجانب الشمالي لشاطئ الدوحة وتحتوي على الكثير من الموانئ البحرية الخلابة، وفيها أيضًا أكبر تجمُّع لليخوت، وعدد من المطاعم العائلية والمقاهي إضافةً إلى مراكز ترفيهية خاصة بالأطفال وبعض المجمعات التجارية. **(انظر الملحق 11)**

رابعا: مقومات السياحة في تونس

من أشهر الأماكن السياحية في تونس

1- منطقة الحمامات: تقع منطقة الحمامات في شمال تونس، وتُعَدُّ من أفضل الوجهات السياحية بالنسبة إلى زوار تونس، وفيها منطقة المدينة القديمة المُحاطة بأسوار بُنيَت في القرن 15، وبعض المباني التونسية التقليدية، إضافةً إلى وجود الجامع الكبير الذي يميز هذه المنطقة السياحية. **(انظر الملحق 12)**

2- مدينة سيدي بوسعيد: تقع هذه المدينة على المنحدر الصخري المُطل على قرطاج وخليج تونس، وتتميز بمبانيها البيضاء ذات النوافذ والأبواب الزرقاء والزخرفة السوداء. صُمِّمَت منازل هذه المدينة بتصميمٍ بسيط مع باحات واسعة، ويتمتع السياح بمدينة

سيدي بو سعيد بالأطعمة والمشروبات الشهية كطبق الكسكسي، والشاي الأخضر، إضافةً إلى جمال الطبيعة وأشجار النخيل وأزهار الياسمين. (**انظر الملحق 13**)

3- مدينة القيروان: وهي المدينة الإسلامية الأولى في منطقة المغرب العربي، ومركز قوة اللغة العربية. تحتوي القيروان على عدد كبير من المعالم الدينية كجامع العقبة، وبئر بروطة الذي يتميز بمياهه العذبة التي يتوافد إليها السياح من كل مكان في العالم. (**انظر الملحق 14**)

خامسا: مقومات السياحة في الجزائر

وجود الكثير من الصحاري والجبال والسواحل والهضاب على امتداد البحر المتوسط، مما زاد من جمالها وسحرها وجعلها مقصدًا للسياح. وجود المرتفعات الجبلية أيضاً فالجهة الشمالية مثلاً والتي يطلق عليها منطقة المرتفعات، وتوجد فيها سلاسل جبال الأطلسين وجبل الشيليا بالأوراس، كما تضم العديد من المرتفعات والتلال والمناطق السهلية العديدة.

1- **جامع الجزائر**:أو المسجد الكبير بالجزائر (بالعربية: مسجد الجزائر الأعظم) يقع في المحمدية بالجزائر العاصمة. هو أكبر مسجد في الجزائر وإفريقيا وثالث أكبر مسجد في العالم من حيث المساحة الإجمالية بعد كل من الحرم المكي والمسجد النبوي بالمدينة المنورة. (**انظر الملحق 15**)

2- **تاغيت** : من المناطق الصحراوية والتي تتميز بالسحر الحقيقي والجمال الطاغي، يطلق عليها جوهرة الساورة ومتاحة ومناسبة للسياحة في كل الأوقات والفصول، المكان هنا يوجد به مجموعة من الواحات الساحرة ومناظر الكثبان الرملية الرائعة، كما يوجد واحة للنخيل يوجد بها 6 قصور رائعة وجميعها تستحق الاكتشاف والزيارة. (**انظر الملحق 16**)

3- قلعة سانتا كروز وهران : من أجمل أماكن السياحة في وهران ومن أماكن الجذب الرائعة، القلعة بناها الأسبان بعد احتلال وهران ويوجد بها بقايا رائعة من الآثار الجميلة التي تركها الأسبان كما يمكنك الوصول إليها عبر طرق متعرجة تصل للقلعة من وسط المدينة، المنظر من قمة القلعة رائع للغاية حيث تصل بشاطئ البحر عن طريق دهاليز وصخور ونباتات تحيط المكان بشكل جمالي وبديع. (**انظر الملحق 17**)

4- الحظيرة الوطنية بتلمسان : الحظيرة الوطنية بالجزائر بمدينة تلمسان تحديداً تضم مجموعة من المعالم السياحية الرائعة ومناطق للزيارة والترفيه والمتعة، حيث يمتلئ هذا المكان عن أخره بالموروث الجزائري الفريد وبمعالم ومناطق تعود لحقبات مختلفة، من أشهر معالم السياحة في تلمسان بالحظيرة الوطنية مغارة بني عاد الساحرة تحت سطح الأرض ب 57 متر بدرجة حرارة 13 مئوية طوال العام وثاني أكبر مغارة في العالم، كما يوجد بالمنطقة شلالات الأوريت وشلالات المنصورة. (**انظر الملحق 18**)

5- مقام الشهيد بالجزائر العاصمة: هذا المقام يسمى أيضاً برياض الفتح، والمقام تم بناءه كتخليد لذكرى شهداء الوطن وشهداء الجزائر والثورات وفترات التحرير، المقام مكان للزيارة والتقاط الصور الجميلة ويطل على الجزائر العاصمة ويعود تاريخ بناؤه لعام 1992 م. (**انظر الملحق 19**)

***المطلب الثاني*:اتجاهات الحركة السياحية العربية خلال الفترة 2008-2020**

إن السياحة في الدول العربية لا تقل أهمية عن تلك في الدول السياحية الكبرى، و هذا بالنظر إلى الموروث الحضاري والثقافي والتاريخي و الموقع الجغرافي و التنوع الطبيعي، و هي تلبي الدوافع المختلفة للسباح إلا أن السياحة العربية تواجه تحديات حالت دون بروزها كمنطقة سياحية إستراتيجية في العالم،وعليه سوف تستعرض من خلال هذا المطلب الأداء السياحي لمعظم الدول

العربية من خلال إحصائيات الطلب السياحي و الممثلة في السياحة الدولية الوافدة بالإضافة إلى عائداتها كما نتبع تلك الإحصاءات بالسبة للدول العربية فيما بينها و مدى مساهمة كل دولة.

الفرع الأول: السياحة الدولية الوافدة

تشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي السياح على مستوى العالم، حيث سنحاول أن نوضح تطور عدد السياح الوافدين للدول العربية خلال الفترة الممتدة بين (2008-2020) و ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور عدد السياح الوافدين للدول العربية خلال الفترة (2008-2020)

الوحدة : سائح

السنة الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصر	1229600	1191400	1405100	949700	1119600	917400	962830	913900	539000	329000	1134000	1302000	–
الأردن	372900	378900	420700	396000	416200	394500	39900	376100	423000	456000	492000	536000	124000
لبنان	133300	184400	216800	165500	136600	127400	135500	151800	168000	185000	196000	193000	–
عمان	137300	152100	144100	101800	124100	139200	161100	189700	320000	317000	324000	350000	086000
السعودية	147570	1089700	108500	1417900	1633200	1577200	1826000	1799400	2088000	1860000	1757000	2029000	–
الإمارات	709500	681200	743200	000999	–	–	–	1620000	2089000	2180000	2309000	2528000	8080000
اليمن	102300	102800	102500	82900	87400	99000	101750	36670	–	–	–	–	–
الجزائر	17720000	191200	207000	239500	263400	273300	230100	171000	203000	245000	265000	237000	095000
المغرب	78790000	834100	928800	934200	937500	1004600	102830	1017700	1067000	1154000	1248000	1310000	2800000
تونس	705000	779700	78200	574600	699900	735200	716300	535900	572000	705000	829000	942000	201000
قطر	140500	148160	169950	205670	234640	261090	282630	292980	293000	225000	181000	213000	058000
العالم العربي	7456821.89	73727487.73	8459519447	70901563.52	79018906.10	78695987.04	84141631.61	81166024 23	11521000 00	12215000 00	13189000 00	14244000 00	36410000 00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على https://data.albankakdawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD 2022 date de consultation 10 /04) (/2023, heur 23:46

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السياح الوافدين لدول العالم العربي في الجدول أكثر من 81 مليون سائح في سنة 2015 و هذا يعكس المستوى المنخفض للطلب السياحي لدول العالم العربي رغم ما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات و مقومات سياحية. كما يبين الجدول أن نسبة تغير التوافد السياحي على هذه الدول في الفترة الممكنة ما بين (2008-2015) تساوي 31.67% بنسبة زيادة تقارب الثلث.

* و عند تتبع تطور السياحة الوافدة لدول العالم العربي في الفترة التي يشملها الجدول تجد أن الطلب السياحي في سنة 2011 شهد انخفاضا واضح مقارنة بالسنة التي قبلها، و تقدر نسبة التراجع في الطلب: -16.19%، والذي مرده حسب الجدول هو تراجع الإقبال السياحي على كل من دولة تونس ومصر نتيجة ما عرفناه بهاتين الدولتين من حراك سياسي وما أصطلح عليه إعلاميا ثورات الربيع العربي و عدم الاستقرار السياسي والإرهاب .

* وفي عام 2019 حققت الدول العربية تطورات ملحوظة في مجال السياحة والسفر مما أدى إلى ارتفاع متزايد و مستمر في عدد السياح والذي قدر 142.44 مليون سائح وهذا بسبب اتجاه العديد من الدول العربية إلى الاهتمام بقطاع السياحة كأحد بدائل التنمية الاقتصادية، وأنها ركيزة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، كونه قطاع يتسم بالديناميكية والتنافسية، لذا تم تخصيص موارد مالية لتطوير المطارات والموانئ والبنى التحتية لوسائل النقل و الفنادق وصيانة المواقع السياحية ، والاهتمام بالأمن والنظافة ، وفي عام 2020 تجد انخفاض هائل في عدد السائحين في المنطقة العربية مقارنة بعام 2019 وهذا بسبب تأثر قطاع السياحة والسفر بأزمة لم يشهد مثيلا لها في تاريخه وهي أزمة كوفيد -19- حيث نتج الجائحة التوقف المفاجئ والمطول للسياحة العالمية والإغلاق الكبير والإجراءات التي اتخذت للحد من انتشار الوباء، حيث عن الخفض التدفق السياحي بسبب قيود إجراءات السفر وتوقف حركة النقل الجوى للمطارات ، فقد تراجع الطلب على الطيران بنسبة 0.6% والخفض معدل الحجوزات السياحية بنسبة 11% ، ولا نزال التقديرات بشأن فترة التعالي من هذا الفيروس غير مؤكدة.

* بالنسبة لترتيب الطلب السياحي العربي في سنة 2015، نجد أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السياح بـ 1799400000 سائح ، ثم تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 1620000000 سائح، والبحرين بـ 1162100000 سائح محتلة المرتبة الثالثة، وصر في المرتبة الرابعة بـ 913900000 سائح بعدما كانت هذه الأخيرة تحتل مراتب أفضل في السنوات. السابقة للأحداث السياسية التي شهدتها وأيضا الأعمال الإرهابية و عدم الاستقرار الأمني التي انعكست سلبا على حصتها السوقية.

* أما بالنسبة لترتيب الطلب السياحي العربي في سنة 2019، نجد أن الإمارات مازالت تحتفظ بالمركز الأول بين الدول العربية واستطاعت أن تستقطب 25.28 مليون سائح ، وهذا راجع لتوفر مناخ أعمال ممتاز للاستثمار في مجال السياحة والسفر وتتمتع هذه الدولة بواحدة من أفضل البنى التحتية في مجال النقل الجوي على المستوى العالمي، ثم تأتي السعودية في المرتبة الثانية عربية حيث تجاوز عدد السائحين فيها 20.29 مليون سائح فهي تعتمد بشكل كبير على السياحة الدينية لكنها فتحت أبوابها للسياح الدوليين لأغراض غير دينية ثم المغرب الى المرتبة الثالثة وبلغ عدد السياح فيها حوالي 13.10 مليون سائح وتعتبر الوجهة السياحية الأولى في إفريقيا والمغرب العربي، تليها مصر فى المرتبة الرابعة بـ 13.02 مليون سائح ، والبحرين في المرتبة الخامسة 11.06 مليون سائح وتأتى في المرتبة السادسة بين الدول العربية تونس، فقد زارها حوالي 9.42 مليون سائح، أما الكويت فأخذت المرتبة السابعة بـ 8.56 مليون سائح وتليها الأردن في المرتبة الثامنة – 5.36 مليون سائح، وعمان في المرتبة التاسعة،

3.50 مليون سائح وسوريا في المرتبة العاشرة، 2.42 مليون سائح ثم الجزائر في المرتبة الحادي عشر 2.37 مليون سائح وقطر في المرتبة التي عشر، 2.13 مليون سائح وأخيرا لبنان 1.93 مليون سائح.

وفيما يخص الحظيرة الفندقية وطاقات الإيواء لبعض الدول العربية فإن الإحصائيات السياحية المتوفرة لكل دولة تشير إلى أن الطاقة الفندقية المتاحة في الدول العربية تتباين بشكل كبير، حيث تصل إلى 6580 منشأة فندقية في المملكة العربية السعودية (421943 سرير) (مركز المعلومات و الابحاث السياحية "ماس")، وتقارب أو تزيد عن ألف فندق في كل من المغرب 3509 فندق (231334 سرير) (مركز دبي للاحصاء)، الجزائر 1195 فندق (102244 سرير) (هشام شوقي و ايمن ابوزيد)، تونس 862 فندق (241392 سرير) (وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية،2016) وتقتصر فقط على 98 فندق (26308 سرير) و 21 منشأة شقق فندقية في قطر (الهيئة العامة للسياحة في قطر،2017، ص93) و 558 فندق (52928 سرير) في الأردن (وزارة السياحة والآثار الأردنية) حين نجد الإمارات العربية المتحدة تمتلك 677 فندقا (98333 سرير) في إمارة دبي فقط سنة 2015. (مركز دبي للاحصاء)

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع الطاقة الفندقية حسب فئاتها تختلف حسب طبيعة السياح الوافدين ووفقا للوضع الاقتصادي للدولة، حيث إن أهم المنشآت الفندقية في المملكة العربية السعودية هي وحدات سكنية مفروشة قدرت عددها بـ 4463 وحدة، بالإضافة إلى الفنادق التي قدر عددها بـ 1746 بنسبة 26.5% من الإجمالي (مركز المعلومات و الابحاث السياحية "ماس") والتي تتناسب مع طبيعة السياح القادمين من أجل السياحة الدينية (الحج والعمرة)، وتشكل الفنادق من 3 و 4 و 5 نجوم والنوادي الفندقية في المملكة المغربية حوالي 58 %من إجمالي مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة،) وزارة السياحة والنقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي للمملكة المغربية (وهذا ما يدل على جودة ونوعية الخدمات السياحية المقدمة؛ في حين أن نسبة كبيرة من الفنادق في الجزائر 46% غير مصنفة ولا تليق باستقبال السياح (وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية،2016).

ويمكن إرجاع هذا التباين في الجودة والنوعية إلى مدى جاذبية مختلف الدول العربية للاستثمارات في المحال السياحي، والذي يعتمد أساسا على المناخ الاستثماري للدولة عموما، ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات ولاسيما الأجنبية منها، حيث كشف تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن ارتفاع جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2016، وقد احتلت المرتبة الرابعة على مستوى العالم بين 7 مجموعات جغرافية، حيث تصدرت دول الخليج بشكل عام الأداء عربيا، تليها دول المشرق العربي، ثم دول المغرب العربي، وبلغ متوسط معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية خلال الفترة (2005-2015) حوالي 8.4% لتبلغ حوالي 40 مليار دولار سنة 2015 بنسبة 2.3% من الإجمالي العالمي، أي يتراجع قدره 10% عن سنة 2014، حيث وصلت التدفقات إلى 44 مليار دولار، علما أن إجمالي التدفقات بلغت أعلى مستوياتها سنة 2008، حيث بلغت 97.6 مليار دولار، وذلك بالعلاقة مع اندلا ع الأزمة المالية العالمية، حيث وجد المستثمرون في الدول العربية ملاذا آمنا لاستثماراتهم.) (مركز المعلومات و الابحاث السياحية "ماس")

الفرع الثاني: الإيرادات السياحية العربية

تأتي الإيرادات السياحية للقطاع السياحة نتيجة إنفاق السائح على الأنشطة المختلفة سواء في مجال الفنادق أو المطاعم أو الرحلات السياحية وغيرها ومن خلال الجدول التالي نتتبع تطور الإيرادات السياحية في دول العالم العربي خلال الفترة الممتدة بين (2008-2020).

جدول رقم 04: تطور الإيرادات السياحية لدول العالم العربي خلال الفترة (2008-2020) الوحدة: مليار دولار

السنة / الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البحرين	1.930	1.870	2.160	1.770	1.740	1.860	1.920	2.83	4.02	4.38	3.83	3.86	-
مصر	12.10	11.76	13.63	9.33	10.82	6.75	7.98	6.90	3.31	8.64	12.70	14.26	4.87
الأردن	3.540	3.470	4.930	4.350	5.120	5.140	5.52	5	4.94	5.55	6.22	6.76	1.75
لبنان	6.32	7.16	8.03	6.80	7.36	7.03	6.83	7.09	7.37	8.09	8.69	8.72	2.37
عمان	1.10	1.09	1.07	1.51	1.72	1.89	1.97	2.25	2.32	2.63	2.87	3.08	0.66
السعودية	6.78	6.74	7.54	9.320	8.400	8.690	9.260	11.18	13.44	15.02	16.67	19.85	5.96
الإمارات	7.160	7.350	8.850	9.200	10.920	12.390	15.2	25.59	28.66	29.71	34.61	38.41	24.64
اليمن	8.86	8.99	1.290	9.10	1	1.100	1.200	1.16	-	-	-	-	-
الجزائر	4.73	3.61	0.54	0.39	0.39	0.47	0.50	0.92	0.75	0.45	0.44	0.36	0.20
المغرب	8.8880	7.980	8.18	9.10	8.49	8.20	8.75	7.76	7.92	9.09	19.52	9.95	4.51
تونس	3.91	3.520	3.480	2.530	2.930	2.860	3.040	1.870	1.71	1.78	2.32	2.68	1.01
الكويت	610	660	574	644	780	619	615	931	-	-	-	-	-
قطر				4.56	7.22	8.45	10.58	12.13	12.59	15.76	15.24	15.65	14.32
العالم	63.56	64.03	74.16	64.75	72.11	71.18	78.47	89.55	93.40	107.58	119.51	131.92	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

https://data.albankakdawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD2022 *date de consultation 10/ 04/2023, heur 23:46*

* من الجدول أعلاه، نجد أن حجم الإيرادات السياحية لدول الوطن العربي مرت تقريبا بنفس المراحل التي مر بها الطلب السياحي على هذا الإقليم، حيث انعكست الأحداث السياسية وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة العربية المشار إليها سابقا سلبا على حجم الإيرادات خاصة في سنة 2011 حيث تراجعت الإيرادات في هذه السنة مقارنة بسنة 2010 من 74.16 مليار دولار إلى 64.75 مليار دولار.

* ايضا نجد أن حجم الإيرادات السياحية للعالم العربي بلغ 131.92 مليار دولار سنة 2019 مقارنة بنحو 119.51 مليار دولار محققة خلال سنة 2018 ، مسجلا زيادة بلغت 12.41 مليار دولار ، وجاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية، والملاحظ أيضا أن الإيرادات السياحية في السنوات السابقة كانت منخفضة خاصة في 2011 حيث تراجعت الإيرادات في هذه السنة مقارنة بسنة 2010 من 72 مليار دولار إلى 63.69 مليار دولار ، حيث انعكست الأحداث السياسية وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة العربية سلبا على حجم الإيرادات.

* أما عن ترتيب الدول من حيث المساهمة في الإيرادات السياحية العربية الإجمالية فنجد أن دولة الإمارات تصدرت قائمة الدول العربية في إجمالي العائدات السياحية خلال عام 2015 عكس ما في ترتيب الدول من حيث السياحة الوافدة والذي تصدرته المملكة العربية السعودية، حيث ساهمت بقيمة إجمالية تصل إلى 16.038 مليار دولار، تشكل ما نسبته نحو 20.33% من إجمالي عائدات الدول العربية.

* أما ترتيب الدول العربية من حيث الإيرادات السياحية فتجد الإمارات العربية المتحدة في المقدمة خلال سنة 2019 حيث سجل قطاع السياحة ما يقارب 38.41 مليار دولار ويمكن تفسير هذا إلى أن دولة الإمارات تحتوى على وجهات سياحية تستقطب السياح الأثرياء من كافة جنسيات العالم وهو الأمر الذي يساعد في رفع المداخيل السياحية هذا البلد، تليها السعودية 19.85 مليار دولار حيث أنها تعتمد بشكل كبير علي السياحة الدينية، أما قطر فاحتلت المرتبة الثالثة حيث تجاوزت إيرادات السياحة القطرية 15.65 مليار دولار، وفي المرتبة الرابعة مصر بإجمالي إيرادات تقدر بنحو 14.26 مليار دولار وحلت المغرب في المرتبة الخامسة بإيرادات قدرت بـ 9.95 مليار دولار وفى المرتبة السادسة جاءت لبنان بإيرادات سياحية بنحو 8.72 مليار دولار و الأردن في المرتبة السابعة بإيرادات قدرت به 6.76 مليار دولار وتليها البحرين في المرتبة الثامنة بإيرادات قدرت بـ 3.86 مليار دولار ، أما العراق فاحتلت المرتبة التاسعة وقدر إيرادها بـ 3.59 مليار دولار ، واحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة بإيرادات قدرت 0.36 مليار دولار وهذا الرقم يوحي بأن هذا البلد لا يضع السياحة ضمن الأولويات الاقتصادية عكس دول عربية أخرى وفي عام 2020 عرفت إيرادات السياحة سقوط حر على المستوى العربي وذلك بسبب انعكاسات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاعات السياحة العربية والجهود التي تبنتها الحكومات العربية لدعم تعالي القطاع، فقد تضرر عدد من الدول العربية من توقف أنشطة السياحة، لاسيما في إحدى عشرة دولة ، يأتي على رأسها كل من السعودية والإمارات ومصر وتونس والمغرب وفلسطين والأردن والكويت ، حيث تكبد قطاع السياحة والسفر العربي خسائر تقدر بنحو 25 مليار دولار وبلغت خسائر شركات الطيران العربية نحو 8 مليارات دولار ، وبلغت خسائر الاستثمارات السياحية حوالي 13 مليار دولار وهددت الأزمة قرابة المليون وظيفة دائمة ومئات الآلاف من الوظائف الموسمية التي تعتمد في معيشتها على القطاع السياحي في الدول العربية وجاء ذلك نتيجة انخفاض عدد السياح من والى العالم العربي بنسبة تصل إلى 40% ، و بناء عليه تبنت الحكومات حزم من السياسات تستهدف تخفيف التداعيات السلبية على قطاع السياحة كتأجيل الضرائب ، إعفاء منشآت القطاع من أقساط ومدفوعات الفائدة

على القروض، وليها من التدخلات الأخرى. ومن المتوقع أن وفق فرضية التعالي السريع" عودة نشاط قطاع السياحة والسفير في الدول العربية إلى المستويات المسجلة في عام 2019 خلال عام 2023 ، فيما يتوقع وفق فرضيني " التعامل الوسطي " و" التعالي البطيئ" امتداد الفترة اللازمة لتعاني القطاع إلى ما بين 2024 و 2026.

و يرجع التباين أو الاختلاف الملاحظ في ترتيب الدول العربية من حيث السياحة الوافدة إلى عدة أسباب: (زيان بروجة علي و راتول محمد،2007-2015، ص 15)

* الاختلاف في الأنظمة الإحصائية السياحية بين الدول حيث أن كيفية حساب و إحصاء عدد السياح تختلف من دولة إلى أخرى الاختلاف في متوسط إنفاق السائح اليومي من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف الأسواق السياحية المستهدفة من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة اختلاف نوعية السياحة في حد ذاتها، فنجد مثلا الجزائر اقل الدول من حيث الليالي السياحية التي يقيمها السائح مما يبرر إنفاقه المنخفض عكس باقي الدول الأخرى.

*كما أن هناك عوامل أخرى تعتبر من الأسباب التي تبرر هذا التباين كالاختلاف في جودة الخدمات السياحية وأيضا تقارب الخدمات الأساسية للسياحة مع الخدمات المكملة، بالإضافة إلى الاختلاف في أسعار الصرف للعملات الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية.

* الاختلاف في مدة إقامة السائح من دولة إلى أخرى، وجاءت قطر في المركز الثاني بإجمالي عائدات سياحية تقدر بنحو 12.13 مليار دولار، تشكل ما نسبته نحو 15.37% من إجمالي عائدات الدول العربية من السياحة العالمية. وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة بإجمالي عائدات تقدر بنحو 11.18 مليار دولار، تمثل نحو 13.99% من إجمالي عائدات أعلى 10 دول عربية تحقيقاً لعائدات من السياحة. في المرتبة الرابعة جاء المغرب بإجمالي عائدات تقدر بنحو 7.76 مليار دولار تمثل نحو 9.71% من عائدات الدول العربية من السياحة العالمية خلال العام 2015. وحلت لبنان في المرتبة الخامسة بإجمالي عائدات سياحية تقدر بنحو 7.09 مليار دولار تمثل نحو 8.87.% وفي المرتبة السادسة جاءت مصر بإجمالي عائدات سياحية تقدر بنحو 6.900 مليار دولار تشكل ما نسبته نحو 8.63.% وفي المرتبة السابعة جاء الأردن بإجمالي عائدات سياحية تقدر بنحو 5 مليار دولار تمثل ما نسبته نحو 2.81 وحلت سلطنة عمان في المرتبة الثامنة بإجمالي عائدات تقدر بنحو 2.25 مليار دولار تمثل ما تمثل ما نسبته نحو 9.2.34 ، وفي المرتبة التاسعة، جاءت تونس بإجمالي عائدات سياحية تقدر بنحو 1.870 مليار دولار، واحتلت الكويت المركز العاشر بإجمالي عائدات سياحية تقدر بنحو 931 مليون دولار تمثل ما نسبته 1.16%. (مد اسماعيل و جمال قاسم،2020)

الفرع الثالث: واقع السياحة العربية في ظل كورونا

سنتناول في هدا العنصر تداعيات أزمة الكوفيد 19 على قطاع السياحة والسفر في الوطن العربي وسنتطرق أيضا إلى سيناريوهات تعافي القطاع من الأزمة.

أولا:تداعيات أزمة كوفيد 19 على قطاع السياحة والسفر في الدول العربية

تأثر قطاع السياحة والسفر في العقود الثلاثة الماضية بالعديد من الأزمات العالمية المتلاحقة، بداية من أزمة الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما أحدثته من ارتباكا في قطاع الطيران ثم جاءت الأزمة المالية العالمية 2008 لتحدث أثراً كبيراً على كافة القطاعات والذي انعكس أيضا على أداء قطاع السياحة.

وما لبث الاقتصاد العالمي أن يتعافى من أثر هذه الأزمات حتى جاءت أزمة كوفيد 19 لتحدث الصدمة الأكبر على أداء كافة القطاعات الاقتصادية ومن بينها قطاع السياحة، حيث نتج عن الجائحة خسائر في الإيرادات السياحية قاربت نحو 1.2 تريليون دولار وهو ما يمثل 11 ضعفاً مقارنة بخسائر الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009، فخلال الأزمات السابقة لم تعاني القطاعات الاقتصادية خصوصاً السياحة والطيران من حالة التوقف شبه كامل كما حدث جراء أزمة كوفيد 19 فالتوقف المفاجئ والمطول للسياحة العالمية والإغلاق الكبير والإجراءات التي اتخذت للحد من انتشار الوباء بالإضافة إلى الانخفاض العالمي والإقليمي في العرض والطلب والتأثيرات على حجم تجارة الخدمات بشكل عام، أدت إلى تأثر كبير في العائدات السياحية وفقدان العديد من العاملين في هذا القطاع وظائفهم على المستوي العالمي.

على المستوي العالمي، انخفض التدفق السياحي بسبب قيود إجراءات السفر وتوقف حركة النقل الجوي للمطارات حيث عرفت أعداد المسافرين انخفاض بلغت نسبته 38 في المائة في عام 2020، مقارنة بما قبل تفشي فيروس كوفيد -19-. كما تراجعت إيرادات المطارات بنسبة 45 في المائة، وذلك لإلغاء الفعاليات السياحية بمختلف أنواعها مما تسبب في إلغاء حجوزات سياحية وتوقف الحجوزات المستقبلية بالإضافة إلى توقف الطلب على البرامج السياحية.

كما توقعت منظمة السياحة العالمية أن تؤدي أزمة كوفيد -19- إلى استمرار تأثر قطاع السياحة والسفر بتداعيات الأزمة لفترة تتراوح ما بين خمس إلى سبع سنوات مما سينتج عنه تراجع مساهمة السياحة والسفر في الناتج الإجمالي العالمي، وانخفاضها كذلك في الدول العربية بنحو 126 مليار دولار وهو ما يعرض حوالي 4 ملايين وظيفة للخطر، وأن يؤدي إلى تراجع في قطاع السياحة والسفر في العالم العربي بنحو 25.4 مليار دولار أميركي.

على المستوى العربي، تشير التقارير الدولية إلى أنه في نهاية عام 2020، تكبد قطاع السياحة والسفر العربي خسائر تقدر بنحو 25 مليار دولار، فيما تأثر قطاع الطيران جراء أزمة كوفيد-19-، حيث تراجع الطلب على الطيران بنسبة 0.6 في المائة بعدما كان من المتوقع زيادته بنسبة 4.8 في المائة، وانخفض معدل الحجوزات السياحية بنسبة 11 في المائة، ولا تزال التقديرات بشأن فترة التعافي في عام 2021 غير مؤكدة، حيث تعتمد النتائج على مدة تفشي الفيروس وفعالية التدابير المتخذة للتخفيف من أثره، وقد عانت الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط من أثر مضاعف لهذه الأزمة مع هبوط أسعار النفط والتي أثرت سلباً على عائداتها.

في هذا الإطار، حذر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) من انخفاض الحركة الجوية في المنطقة العربية، ووفقا لتقرير صادر عن جمعية الخطوط الجوية الأفريقية(AFRAA) ، عانت العديد من شركات الطيران بشدة يوضح الشكل-2- أنه بناءً على نسبة المقاعد المتاحة إلى الكيلومترات، فقدت شركة مصر للطيران 2 مليار دولار، والخطوط الملكية المغربية 1.6 مليار دولار، والخطوط الجوية الجزائرية 1.1 مليار دولار، والخطوط التونسية (التي لديها أسطول أصغر من الطائرات) 600 مليون دولار.

بدأت المقاعد المعروضة من وإلى العالم العربي في التعافي في الأسبوع الثالث من شهر ابريل 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019 حيث شهد عدد إجمالي المقاعد المعروضة تراجعاً بنسبة 72.3 في المائة على أساس سنوي مقارنة بانخفاض سنوي بلغ 79.3 في المائة سجلت الأسبوع السابق عليه، بينما شهدت المقاعد الدولية المعروضة في العالم العربي ارتفاعاً متواضعاً في الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2020، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019. وانخفض إجمالي عدد المقاعد المعروضة بنسبة 83.7 في المائة على أساس سنوي مقارنة بانخفاض بلغ 85.0 في المائة على أساس سنوي في الأسبوع السابق عليه، حيث بدأت بعض شركات الطيران في تشغيل رحلات محدودة للركاب.

في المجمل، بلغت خسائر شركات الطيران العربية نحو 8 مليارات دولار، وبلغت خسائر الاستثمارات السياحية حوالي 13 مليار دولار، وهددت الأزمة قرابة المليون وظيفة دائمة ومئات الآلاف من الوظائف الموسمية التي تعتمد في معيشتها على القطاع السياحي في الدول العربية. جاء ذلك كنتيجة الانخفاض أعداد السياح من وإلى العالم العربي بنسبة تصل إلى 40 في المائة وهو ما أدى إلى انخفاض مساهمة قطاع الطيران في الناتج الإجمالي العربي بنحو 65 مليار دولار، وتراجع القيمة المضافة السياحة إلى 130 مليار دولار في عام 2020.

الشكل رقم (02): التغير في السعة المعروضة أسبوعيا في العالم من وإلى وداخل العالم العربي

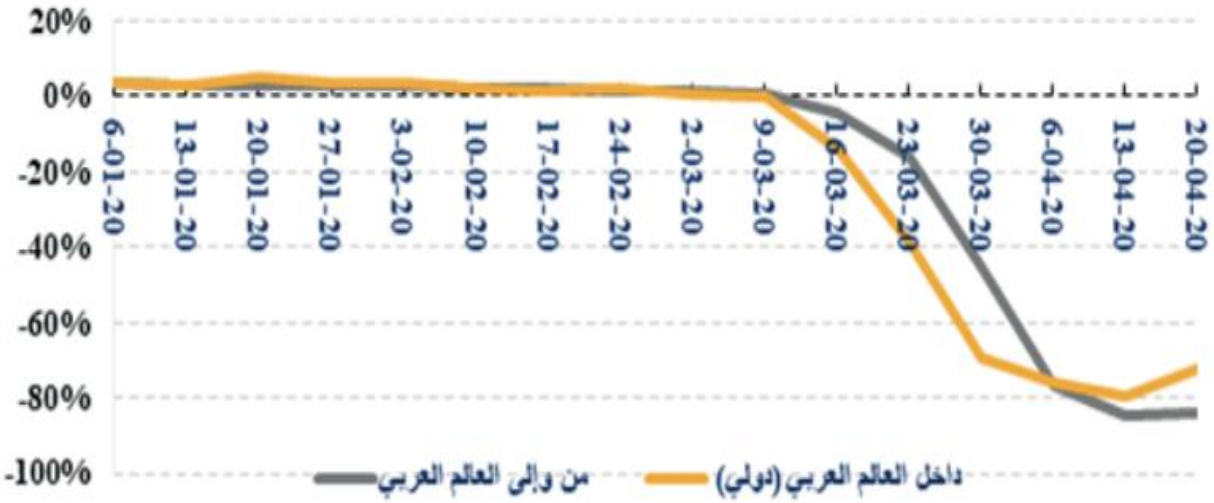

التغير على أساس سنوي مقارنة بنفس الأسبوع من العام الماضي بناءً على الجداول المعروضة

ثانيا: **السيناريوهات الثلاثة لعودة السياحة الى طبيعتها**

حدّدت الدراسة التحليلية ثلاثة سيناريوهات محتملة لتعافي قطاع السياحة الذي تضرر بشكل كبير من التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا. (منى المنجومي،2020)

1. **التعافي السريع:** وأطلقت الدراسة على السيناريو الأول مسمى "سيناريو التعافي السريع"، الذي يُفترض فيه الانتعاش الاقتصادي السريع، واعتماد الدول إجراءات صحية متناغمة، وتراجع أخطار الحروب التجارية.

وأشارت إلى أن توفر لقاح لعلاج مرض "كوفيد-19" الناتج عن الإصابة بفيروس كورونا على مستوى واسع بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2021 على أقصى حد، يعد المنطلق الرئيس لهذا السيناريو، لافتة إلى أن هذا سيعمل على تعافي الاقتصاد العالمي إلى مستويات عام 2019 (قبل أزمة كورونا) في عام 2021، بينما يعود الطلب على السياحة والسفر إلى مستويات عام 2019 في عام 2023.

وحول التأثير المتوقع لأزمة كورونا والوقت المتوقع لتعافي الاقتصاد العربي والسياحة والسفر، أشارت الدراسة إلى أن تطبيق سيناريو التعافي السريع المذكور بناءً على مجموعة البيانات الخاصة بالعالم العربي وشركات الطيران العربية، حيث أشارت إلى أنه من المتوقع تعافي الناتج الإجمالي في العالم العربي العام المقبل، مع افتراض عودة أسعار النفط إلى معدل الـ45 دولاراً أميركياً في عام 2021 وإلى معدل الـ60 دولاراً ما بعد عام 2021.

* **عائدات النفط**: والجدير بالذكر أن عائدات النفط شكلت 65 في المائة من الناتج الإجمالي للعالم العربي عام 2019، أما فيما يتعلق بالسفر الجوي والسياحة، فمن المتوقع تعافيهما والعودة إلى معدلات عام 2019 في عام 2023، إذا تم تطبيق معايير صحية عالمية متناغمة، وعودة ثقة المسافر بشكلٍ سريع والعودة إلى شروط طبيعية للدخول إلى الأسواق.

2. **التعافي البطيء**: وقالت الدراسة إن السيناريو الثاني هو "سيناريو التعافي البطيء"، وافترضت فيه تعافي الاقتصاد بشكل أبطأ ممّا هو متوقع مع تطبيق البلدان تدابير صحية غير متناغمة من شأنها تعطيل حركة السفر وتزايد تهديدات الحروب التجارية التي تؤثر في استمرارية الأعمال وحركة الشحن الجوي، وافتراض توافر لقاح بعد أكثر من 18 شهراً.

وبناءً على هذا السيناريو، سيتعافى الاقتصاد العالمي ليصل إلى مستويات عام 2019 في عام 2023، بينما سيتعافى الطلب على السياحة والسفر في عام 2026، وقد تم وضع هذا التصور بناءً على مجموعة البيانات الخاصة بالعالم العربي وشركات الطيران العربية، والتي أوضحت أنه من المتوقع تعافي الناتج الإجمالي للعالم العربي في عام 2023 عند افتراض بقاء أسعار النفط عند معدلات الـ35 دولاراً في عام 2021، و45 دولاراً في عام 2022. أما فيما يخص السفر الجوي والسياحة، فمن المتوقع عودتهما إلى مستويات عام 2019 في عام 2026، وذلك عند افتراض عدم تطبيق معايير صحية متناغمة، وضعف ثقة المسافر، وتطبيق قيود إضافية على الدخول إلى الأسواق

3. **التعافي المتوسط**: في حين حددت الدراسة السيناريو الثالث بـ"التعافي الوسطي"، الذي افترضت فيه تعافي الاقتصاد بوتيرة ثابتة، وتنسيق الدول لجزءٍ من متطلباتها الصحية مع الدول الأخرى، وكبح تهديدات الحروب التجارية، وتوافر لقاح مع مطلع الربع الأول من عام 2022.

وقد ضَمِن هذا السيناريو أن الاقتصاد العالمي سيتعافى ليصل إلى مستويات عام 2019 في عام 2022، بينما سيتعافى الطلب على السياحة والسفر بشكل شبه كامل في عام 2024، وسيتعافى الناتج الإجمالي للعالم العربي في عام 2022، في حين أن قطاع السياحة والسفر سيتعافيان في عام 2024 ليصلا إلى مستويات عام 2019.

إن أزمة كورونا أزمة غير مسبوقة، وستستغرق فترة تعافي قطاع السياحة والسفر ثلاث سنوات على الأقل، وستعتمد الفترة المطلوبة للعودة إلى الوضع الطبيعي في هذا القطاع بشكلٍ كبير على تطبيق الحكومات تدابير متناسقة تتوافق مع مستوى خطر الوباء، بالإضافة إلى أنه لم يعد بالإمكان اعتبار السياحة والسفر من الكماليات، إذ إنهما أصبحا جزءاً من أسلوب الحياة الحديثة، حيث ستعتمد استعادة ثقة المسافرين بهذا القطاع على الثقة بالمنظومة، على أن تقوم الحكومات باتخاذ تدابير تتناسب مع مستوى مخاطر انتشار العدوى، إضافة إلى تجنب الحجر الصحي الإلزامي عند الوصول، مع دعوة الحكومات إلى الاستمرار في احتضان

قطاع السياحة والسفر واعتبار دوره فعّالاً وأساسياً في استعادة النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتجنب اتخاذ أية إجراءات مبنية على أسس سياسية في مرحلة إعادة فتح القطاع.

***المطلب الثالث*: معوقات السياحة في الوطن العربي**

رغم المقومات العديدة التي تتمتع بها الدول العربية والتي تنفرد فيها عن العالم إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه هذا القطاع الهام ولذلك وجب معرفتها أولا للعمل على تذليلها أو حلها قصد تنمية فعلية للسياحة وجعل مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني تكون أكثر فعالية، لذا ارتأينا أن نتطرق إلى أهم المعوقات التي من شانها أن تعيق التنمية السياحية في الدول العربية. (كافي مصطفى يوسف،2017، ص 235)

أولا: الافتقاد إلى الوعي السياحي

لما كان للسياحة دور هام في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني وجب أن تكون محل اهتمام من طرف جميع الأطراف في الدولة، سواء بالحكومة أو الجمعيات أو المجتمع المدني والمواطن على حد سواء، فعملية إيقاظ الوعي بحقيقة أهمية القطاع السياحي هي قضية وطنية غير أنها مغيبة حاليا على مستوى صانع القرار السياسي والاقتصادي وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى النقاط التالية:

1- عدم وجود دراسات على مستوى الوزارة المكلفة بالسياحة تبين بصفة دقيقة الأجهزة المسؤولة عن التوعية السياحية قصد تحميلها المسؤولية ومدها بالإمكانيات اللازمة لتأدية مهامها.

2- عدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي، إذ أنه ليس هناك تنسيق بين مديريات السياحة والوكالات السياحية والمؤسسات السياحية الأخرى.

3- وأهم عنصر فاقد للوعي السياحي بحيث نفتقد حقيقة على إدراك الأهمية السياحية لبلداننا ومدى الإمكانيات المتوفرة التي تحمل السياحة.

4- مورد حقيقي، وهو ما يتطلب إنشاء مدارس ومعاهد خاصة بالسياحة فضلا على إبراز أهمية التنمية السياحية في المناهج التربوية قصد غرسها في وجدان مواطنينا منذ الصغر.

ثانيا: العامل السياسي

حيث يشكل هذا العامل أحد المحاور الرئيسية التي حرمت الشرق الأوسط من الظهور بشكل يليق بقدراتها وإمكانيتها على خارطة السياحة العالمية والاعتداءات المستمرة على الأجانب. (كافي مصطفى يوسف،2017، ص 235)، فالظروف الأمنية تلعب دور الرئيس في التنمية السياحية، إذ لا يمكن لبلد ما أن يكون محل استقطاب سياحي وفي نفس الوقت يعرف اضطرابات أمنية تعيق السياح داخله. (كافي مصطفى يوسف،2017، ص 235)

ثالثا: محدودية برامج الجذب السياحي وضعف جودة الخدمات المصاحبة لها.

رابعا: ضعف تأهيل القائمين والمقدمين لها في معظم الدول العربية تؤثر سلبا على جهود تلك الدول في جذب السائح العربي أو الدولي ولابد من تطويرها.

خامسا: أسعار خدمات الإيواء الفندقي للسائح العربي في بعض الدول العربية تفوق تلك التي تقدم للسائح الأجنبي.

سادسا: الكثير من الدول تفتقر لمراكز المعلومات الصحيحة التي تسهم في تطوير صناعة السياحة لديها. (ابراهيم عليوات،2012، صفحة 77)

سابعا: عدم اهتمام الحكومة بقطاع السياحة ولم تكن السياحة ضمن أولويات الدولة في بعض الدول العربية لأسباب موضوعية وغير موضوعية، فمن ناحية الموضوعية من الواجب إعطاء الأولوية لقطاعات الزراعة والصحة والتعليم والسكن كونها ذات أهمية كبري غير أن ذلك لا يمنع من الاهتمام بتنمية السياحة لأنها تعود علي القطاعات الأخرى بالفائدة.

ثامنا: الافتقاد إلى سياسة تسويقية فعالة إذ لا يمكن الاعتماد على العمل الإداري لتسويق المنتج السياحي بل لابد من استخدام الوسائل الحديثة ومنها التسويق السياحي الذي يمكن من إبراز المقومات السياحية واستقطاب جيد للسواح، فغياب سياسة تسويقية فعالة أعاق التنمية المستدامة للسياحة.

زيادة على هذه النقاط توجد عوائق أخرى أمام تنمية السياحة كالتلوث ونقص رؤوس الأموال المستثمرة في المجال السياحي. (كافي مصطفى يوسف،2017، ص 235)

***المطلب الرابع*:التنافسية السياحية ومؤشرات قياسها**

إن صناعة السياحة في الاقتصاد العالمي من الصناعات التي تولي لها معظم دول العالم أهمية كبيرة نتيجة مساهمتها البارزة في الاقتصاديات الوطنية و أيضا لأثارها المتعددة على القطاعات الأخرى كما تعتبر من أهم القطاعات المستقطبة للعمالة والاستثمارات الأجنبية و بما أن السياحة تعتبر صناعة عالمية بمفهومها العام و تخضع للمنافسة التامة و الطلب عليها دولي و ليس فقط محلي فانه تسعى الدول لتعزيز تنافسينها السياحية لتحسين صورتها السياحية و أيضا التأثير في السياح و جذبهم وذلك من خلال العديد من الأدوات والوسائل التي تعتبر أهمها التسويق السياحي.

إن تنافسية القطاع السياحي تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى معظم الدول لتعزيزها و دراستها من اجل تبيان مكان قوتها و ضعفها و أيضا لتبني سياسات و استراتيجيات في المدى المتوسط و القريب للرفع من مستوياتها. وفي هذا المطلب سنحاول أن نتطرق إلى مفهوم التنافسية السياحية و إلى مؤشرات قياسها على المستوى الدولي.

الفرع الأول: تعريف التنافسية السياحية

يختلف مفهوم التنافسية السياحية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن منشاة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد الشركة تعني الاستمرار نحو كسب حصة اكبر من السوق المحلي و الدولي، و هي تختلف عن الحديث عن تنافسية القطاع الذي يمثل مجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان تختلفان بدورهما عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع و مستدام لدخل الفرد فيها.

* بينما تعرف التنافسية السياحية على انها " قدرة المؤسسات المنتمية للقطاع السياحي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية بالاعتماد على ما تملكه من موارد و قدرات دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية و يمكن أن يكون القطاع السياحي تنافسيا إذا كان متوسط التكاليف للوحدة الواحدة المنتجة و للخدمة نساوي أو اقل من مستواها لدى المنافسين في الدول الأخرى وهنا يأتي دور التسويق السياحي. (محسن عبد الله الراجحي و اخرون، 2016،ص 123)

* بينما تعرف المنظمة العالمية للسياحة التنافسية السياحية على أنها الزيادة في الإنتاج و التحسين في نوعية الإنتاج و السلع و الخدمات بما يرضى أذواق السياح و قدرة الدولة على توليد موارد و إمكانات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية. (مسعي بلال و اوريسي هبة الله، صفحة 38)

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ انها تمس جانب كبير من دور التسويق السياحي في تحقيق الميزة التنافسية السياحية فهناك من يقول أن الميزة التنافسية هي القدرة على توفير منتج سياحي نو جودة عالية يتناسب و حاجات و رغبات السياح والأخر ينظر إليها على أنها المفهوم العام لمفروقات الأسعار و إرضاء السائح من جانب آخر و بالتالي نستنتج أن للتسويق السياحي دور كبير في تحقيق التنافسية السياحية للمقاصد السياحية.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس السياحة في الدول العربية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2009 –2017

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نعطي تحليلا للموقع التنافسي السياحي للدول العربية وفقا لمنهجية المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، من خلال المؤشرات الأربعة الذي اعتمد عليها هذا المنتدى، و يجب أن ننوه أن منهجية حساب هذا المؤشر اختلفت في بعض التقارير سواء بزيادة معيار أو حذف معيار إلا انه ابتداء من سنة 2015 اختلفت التقارير عن السابقة لها بشكل ملحوظ بإعادة توزيع المعايير المعتمدة على أربعة مؤشرات فرعية بدلا من ثلاثة تنافسية السياحة والسفر من المؤشرات التي تبين القوة الاقتصادية التي يمثلها قطاع السياحة في الوقت الحاضر حيث أصبح صناعة قائمة بذاتها واعتمدت عليها اقتصاديات كثيرة من دول العالم حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها.

أولا: المؤشر الكلي للتنافسية السياحية للدول العربية

فتعتمد قوة أي بلد في قطاع أو صناعة السياحة من قوة وقدرة السياحة على التأثير على اقتصاده وقدرته على المنافسة إقليميا وعلميا مما يحتم على الدول الاهتمام بموضوع التنافسية في صناعة السياحة والسفر والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو والاستفادة من هذه الصناعة لما لها من آثار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات والدول والقدرة على التحفيز الايجابي لقطاعات أخرى لتحقيق أغراض التنمية المستدامة.

وقد استحوذ موضوع القدرة التنافسية في القطاع السياحي على نقاش واسع في الدول وخاصة في أوساط الاقتصاديين ورجال الأعمال.

ويبين تحليل تقرير عام 2015 بان المنتدى الاقتصادي قد قام بتغيير بعض المسميات للمؤشرات التي كانت في الأعوام الماضية وقد ضم هذا التقرير 141 دولة من جميع أنحاء العالم منها 14 دولة عربية حيث صدر أول تقرير من المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2007 وشاركت به 10 دول عربية ثم في عام 2008 و 2009 شاركت به 14 دولة عربية وشاركت 15 دولة في تقرير 2011 و 13 دولة في تقرير عام 2013.

مقارنة نتائج تقارير تنافسية السياحة و السفر من عام 2009 إلى عام 2013 للدول العربية

الجدول رقم 05: المؤشر الكلي للتنافسية السياحية للدول العربية خلال الفترة (2009-2013)

أسماء الدول العربية التي تضمنها التقرير و التسلسل حسب النتائج	2009		2011		2013	
	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا

	133	14	139	15	140	13
الإمارات العربية المتحدة	33	1	30	1	28	1
دولة قطر	37	2	42	3	41	2
مملكة البحرين	41	3	40	2	55	3
المملكة المغربية	75	9	78	10	71	8
المملكة العربية السعودية	71	8	62	6	62	6
سلطنة عمان	68	7	61	5	57	4
المملكة الأردنية الهاشمية	54	5	64	7	60	5
الجمهورية التونسية	44	4	47	4		
جمهورية مصر العربية	64	6	75	9	85	9
الجمهورية اللبنانية			70	8	69	7
دولة الكويت	95	11	95	11	101	10
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	113	13	115	13	132	11
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	127	14	136	15	134	13
اليمن					133	12

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير تنافسية السياحة و السفر، 2015.

إن الجدول أعلاه لم يذكر نتائج ما بعد سنة 2015 وذلك بسبب التغيرات الجوهرية التي تمت على التقرير في هذا العام فقد اعتمد التقرير في نتائجه السابقة على ثلاث مؤشرات رئيسية انبثق منها 14 مؤشر فرعي و لكل مؤشر فرعي متغيرات ومجموع المتغيرات لكل المؤشرات 79 متغير أما التقرير هذا العام فقد اعتمد بمنهجيته على أربعة مؤشرات رئيسية و 14 مؤشر فرعي و 90 متغير من الصعب و غير الصحيح مقارنة النتائج القديمة مع نتائج الأعوام التي بعدها و التي كانت على الشكل التالي:

الجدول رقم 06: المؤشر الكلي للتنافسية السياحية للدول العربية خلال الفترة (2015.2017)

أسماء الدول العربية التي تضمنها التقرير و التسلسل حسب النتائج	2015			2017		
	القيمة	دوليا	عربيا	القيمة	دوليا	عربيا
		141	14		139	14
الإمارات العربية المتحدة	4.43	24	1	4.49	29	1
دولة قطر	4.09	43	2	4.08	47	2
مملكة البحرين	3.85	60	3	3.89	60	3
المملكة المغربية	3.81	62	4	3.81	65	4

المملكة العربية السعودية	3.80	64	5	3.82	63	5
سلطنة عمان	3.79	65	6	3.78	66	6
المملكة الأردنية الهاشمية	3.59	77	7	3.63	75	7
الجمهورية التونسية	3.54	79	8	3.50	87	8
جمهورية مصر العربية	3.49	83	9	3.64	74	9
الجمهورية اللبنانية	3.35	94	10	3.37	96	10
دولة الكويت	3.26	103	11	3.33	100	11
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	2.93	123	12	3.07	118	12
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	2.64	137	13	2.64	132	14
اليمن	2.62	138	14	2.44	136	13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير تنافسية السياحة و السفر، Tourism) and world economic, 2015-2015, p. 16)

من الجدول أعلاه يتبين أن الإمارات العربية المتحدة تنافس عربيا وعالميا فاحتلت عربيا المرتبة الأولى من بين 14 دولة عربية وحصلت على مرتبة 24 عالميا من بين 141 دولة عالميا وعربيا وتقدمت على دول معروفة عالميا بالسياحة منها الدنمارك ولوكسمبورغ و مالطا وكما هو موضح في الجدول أعلاه مرتبة تنافسية كل دولة عالميا وعربيا.

ثانيا: مؤشر البيئة التمكينية

يشمل هذا المؤشر معايير الصحة و النظافة الموارد البشرية جاهزية تكنولوجيا المعلومات بيئة العمل بالإضافة إلى الأمن والسلامة وجاء ترتيب هذا المؤشر خلال سنة 2015 كالأتي:

الجدول رقم 07 : المؤشر الفرعي للبيئة

أسماء الدول العربية التي تضمنها التقرير و التسلسل حسب النتائج	2015						
	نتيجة المؤشر ككل		بيئة العمل	الأمن و السلامة	الصحة والنظافة	الموارد البشرية و سوق العمل	جاهزية تكنولوجيا المعلومات
	عالميا	عربيا					
الإمارات العربية المتحدة	16	2	4	3	69	22	16
دولة قطر	6	1	3	2	43	14	25
مملكة البحرين	32	3	11	71	75	52	15
المملكة المغربية	71	8	42	37	98	107	75
المملكة العربية السعودية	41	5	23	29	78	74	28
سلطنة عمان	38	4	18	9	65	90	45
المملكة الأردنية الهاشمية	58	7	35	41	59	65	65
الجمهورية التونسية	75	9	71	98	76	87	76

جمهورية مصر العربية	96	11	95	136	64	103	80
الجمهورية اللبنانية	93	10	122	130	39	112	88
دولة الكويت	54	6	46	43	62	93	39
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	99	12	121	95	84	109	105
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	137	13	131	87	128	141	131
اليمن	140	14	128	139	115	133	128

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير تنافسية السياحة و السفر، 2015.

ثالثا: مؤشر السياسات و الظروف التمكينية في قطاع السياحة و السفر

و يشمل أولويات السفر و السياحة عند الدول العربية ، انفتاحها الدولي، تنافسية الأسعار و الاستدامة البيئية، والجدول الموالي يوضح ترتيب الدول في المؤشر الفرعي السياسات و الظروف التمكينية في قطاع السياحة و السفر.

الجدول رقم 08: المؤشر الفرعي السياسات والظروف التمكينية في قطاع السياحة و السفر لدول العالم العربي سنة 2015.

أسماء الدول العربية التي تضمنها التقرير و التسلسل حسب النتائج	2015					
	نتيجة المؤشر ككل		أولويات السفر	الانفتاح الدولي	تنافسية الأسعار	الاستدامة البيئية
	عالميا	عربيا				
الإمارات العربية المتحدة	52	3	39	85	45	41
دولة قطر	74	6	45	125	19	50
مملكة البحرين	98	9	97	105	18	104
المملكة المغربية	62	5	26	94	47	70
المملكة العربية السعودية	111	11	76	138	11	121
سلطنة عمان	83	7	73	119	20	74
المملكة الأردنية الهاشمية	45	1	19	64	70	84
الجمهورية التونسية	50	2	44	103	7	59
جمهورية مصر العربية	59	4	69	115	2	77
الجمهورية اللبنانية	88	8	29	97	59	129
دولة الكويت	141	14	135	132	37	136
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	135	12	139	137	10	113
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	108	10	134	77	62	66
اليمن	138	13	138	139	4	138

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير تنافسية السياحة و السفر، 2015.

من خلال المؤشر الثاني نلاحظ أن الدول العربية المكونة للجدول ليست ضمن مقدمة دول العالم في هذا المؤشر، و تقريبا كل هذه الدول تعدت على مرتبة 45 وما فوق و ليس كما في المؤشر الرئيسي الأول فقد حصلت الدول العربية درجات من 6 إلى 45 و يعتمد هذا المؤشر الرئيسي على قياس القدرة التنافسية للدول في اهتمام الدول ووضع السياحة و السفر بأولوياتها و أيضا الانفتاح الدولي من حيث تأشيرات السفر التي تمنحها الدولة لزيارة بلادهم و أيضا من خلال البيانات عن القطاع السياحي التي توفرها البلد و أيضا العلامات التجارية و الخمسة الأوائل عربيا في هذا المؤشر حصدته كل من المملكة الأردنية الهاشمية على الدرجة الأولى عربيا و 45 دوليا ثم الجمهورية التونسية ثانيا وعربيا و 50 عالميا ثم الإمارات العربية المتحدة ثالثة عربيا و 52 عالميا ثم جمهورية مصر العربية عربيا بدرجة الرابعة و عالميا 59 ثم المملكة المغربية الخامسة عربيا و 62 عالميا

رابعا: مؤشر البنية التحتية

ويشمل هذا المؤشر البنية التحتية للنقل الجوي، و البنية التحتية للنقل الأرضي و البري، و البنية التحتية للخدمات السياحية و الجدول الموالي يوضح ترتيب الدول العربية في المؤشر الفرعي للبنية التحتية للسياحة و السفر.

الجدول رقم 09: المؤشر الفرعي للبنية التحتية للسياحة والسفر في الدول العربية سنة 2015.

أسماء الدول العربية التي تضمنها التقرير و التسلسل حسب النتائج	2015				
	نتيجة المؤشر ككل		البنية التحتية الجوية	النية التحتية للنقل الارضي و البحري	البنية التحتية للخدمات السياحية
	عالميا	عربيا			
الإمارات العربية المتحدة	8	1	2	20	26
دولة قطر	34	3	29	26	46
مملكة البحرين	33	2	45	11	49
المملكة المغربية	68	6	64	69	65
المملكة العربية السعودية	51	4	40	60	67
سلطنة عمان	54	5	58	40	62
المملكة الأردنية الهاشمية	73	7	72	82	69
الجمهورية التونسية	76	8	77	94	61
جمهورية مصر العربية	86	10	63	103	89
الجمهورية اللبنانية	69	1	80	89	33
دولة الكويت	77	9	78	62	80
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	133	12	113	121	138
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	139	13	133	141	130
اليمن	128	11	134	122	113

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير تنافسية السياحة و السفر، 2015.

يشكل هذا المؤشر الرئيسي الثالث لتقرير التنافسية مؤشرا مهما لقطاع السياحة فالبنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري من أهم ما يميز الدول السياحية و التي تزيد بها المطارات و الموانئ و الطرق البرية و سهولة الوصول إلى البلدان السياحية أما المؤشر الفرعي الرابع يمثل ميزة تنافسية للبلد فتتحدث عن البنية التحتية للخدمات السياحية مثل الغرف الفندقية في المنتجعات و الفنادق والشقق السكنية أيضا وجود شركات تأجير السيارات ووجود أجهزة الصراف الآلي التي سهل على السائح استخدامها لسحب ما يلزمه من المال.

خامسا: المؤشر الفرعي الموارد الطبيعية و الثقافية

ويشمل هذا المؤشر الفرعي الموارد والمصادر الطبيعية و الثقافية للبلدان المكونة للجدول الموالي خلال سنة 2015.

الجدول رقم 10: المؤشر الفرعي للموارد والمصادر الطبيعية و الثقافية للسياحة و السفر في الدول العربية سنة 2015.

أسماء الدول العربية التي تضمنها التقرير و التسلسل حسب النتائج	2015			
	نتيجة المؤشر ككل		الموارد الطبيعية	الموارد الثقافية
	عالميا	عربيا		
الإمارات العربية المتحدة	75	4	95	53
دولة قطر	114	8	122	83
مملكة البحرين	131	11	133	105
المملكة المغربية	45	1	59	39
المملكة العربية السعودية	69	3	83	55
سلطنة عمان	93	6	30	88
المملكة الأردنية الهاشمية	127	10	126	118
الجمهورية التونسية	99	7	105	70
جمهورية مصر العربية	65	2	100	41
الجمهورية اللبنانية	133	13	140	84
دولة الكويت	137	14	137	125
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	90	5	127	50
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	132	12	123	133
اليمن	123	9	129	89

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير تنافسية السياحة و السفر، 2015.

المؤشر الرئيسي الرابع الموارد الثقافية و الطبيعية به فقط مؤشرين فرعيين و يتضمن كل مؤشر فرعي 5 متغيرات فالموارد الطبيعية للبلد تشكل ميزة تنافسية في جذب السياح إليها من خلال عدد المواقع الطبيعية المسجلة في التراث العالمي و أنواع الثدييات

والطيور و البرمائيات المعروفة و المسجلة عالميا و عدد المحميات الطبيعية في البلد وجودة الطبيعة أما المورد الثقافي لأي بلد سياحي أيضا قوة تنافسية بالغة الأهمية فهي تشمل عدد المواقع الثقافية المسجلة في التراث العالمي و عند التراث " التراث الشفهي و غير المادي و عدد الملاعب و عدد المعارض والمؤتمرات السنوية.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس السياحة في الدول العربية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي للسياحة والسفر (دافوس) لسنة 2019

تتباين المقومات التي يستند إليها قطاع السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في كل دولة، وتعتمد قوة القطاع أو كفاءة صناعة السياحة في أي دولة في مدي قدرة قطاع السياحة فيها على التأثير في الاقتصاد ومدي قدرته على المنافسة إقليمياً ودولياً.

يعتبر مؤشر التنافسية أحد الأدوات التي تمكن من تقييم الأداء النسبي للدول مقارنة بغيرها من الدول للتعرف على جوانب الضعف والقوة لها في مجال المقارنة حيث يقيس المؤشر كل العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم. يُصنف المؤشر دول العالم من خلال تقييم مدي توفر البيئة السياحية الداعمة والنظم والإجراءات والبنية التحتية والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها بما يشمل 140 اقتصاداً، عبر تقييم 14 محوراً يتفرع عنها 90 مؤشراً موزعة على 4 مؤشرات فرعية تشكل البيانات الإحصائية 70 في المائة منها بينما يتم الحصول على 30 في المائة من المؤشرات الأخرى من واقع نتائج استطلاع للرأي صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للمدراء التنفيذيين.

في هذا الإطار، حققت الدول العربية تطورات ملحوظة في مجال السياحة والسفر رصدها تقرير تنافسية السياحة العالمي لعام 2019، فمازالت الإمارات تحتفظ بالمركز الأول بين الدول العربية، في ظل تسجيلها مرتبة متقدمة بين دول العالم حيث تحتل المرتبة (33) عالمياً، ثم تأتي قطر في المرتبة الثانية عربياً والمرتبة (51) عالمياً، ثم عُمان في المرتبة الثالثة عربياً، والمرتبة (58) عالمياً، يليها البحرين في المرتبة الرابعة عربياً والمرتبة (64) عالمياً، ثم تأتي مصر في المرتبة الخامسة عربياً والمرتبة (65) عالمياً، حيث تقدمت تسعة مراكز بعد أن كانت تحتل المرتبة (74) عالمياً. وتأتي المغرب في المرتبة السادسة بين الدول العربية، وفي المرتبة (66) عالمياً، في حين جاءت اليمن في نهاية الترتيب العالمي والعربي، جدول رقم 11 :

الجدول رقم 11: مؤشر التنافسية في الدول العربية 2019

الدول العربية التي يشملها المؤشر	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية							
			البيئة التمكينية		سياسة سياحة السفر والظروف التمكينية		البنية التحتية		الموارد الطبيعية و الثقافية	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الأردن	84	3.6	67	4.9	62	4.5	83	3.2	120	1.8
الإمارات	33	4.4	17	5.8	73	4.4	13	5.3	73	2.3
البحرين	64	3.9	36	5.5	86	4.3	39	4.4	140	1.4
تونس	85	3.6	78	4.7	57	4.5	84	3.1	100	2
الجزائر	116	3.1	80	4.6	134	3.6	115	2.3	90	2.1
السعودية	69	3.9	41	5.4	114	4	42	4.3	113	1.9
عمان	58	4	39	4.4	76	4.4	52	4	83	2.2
قطر	51	4.1	29	5.6	54	4.6	27	4.8	127	1.6
الكويت	96	3.4	59	5.2	124	3.8	77	3.3	136	1.5
لبنان	100	3.9	91	4.5	93	4.3	86	3.1	125	1.7
مصر	65	3.9	86	4.5	45	4.6	76	3.3	33	3.1
المغرب	66	2.7	71	4.8	47	4.6	69	3.5	54	2.6
موريطانيا	135	2.4	127	3.7	126	3.7	138	1.8	134	1.5
اليمن	140		137	3.2	139	3.2	140	1.7	133	1.6

(المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لتنافسية السفر والسياحة(دافوس))

المبحث الثالث: السياحة في مصر

تعتبر مصر أهم بلد سياحي في منطقة الشرق الأوسط فهي تمتلك الكثير من المقومات الثقافية و الطبيعية التي تجعلها متميزة على خريطة السياحة الدولية و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية السياحة جملة وتفصيلا من خلال المطالب التالية: مقومات الجذب السياحي في مصر (**المطلب الأول**) تأثير السياحة على الاقتصاد المصري 2020 (**المطلب الثاني**)، معوقات السياحة في مصر(**المطلب الثالث**).

***المطلب الأول*: مقومات الجذب السياحي في مصر**

إن المتأمل لتاريخ مصر عبر العصور يجدها كانت ومازالت مهد لكثير من الحضارات والممالك التي قامت على أرضها التي حباها الله بحدود طبيعية أمنة ، وصحراوات في الشرق والغرب، ومصدرا ثابتا للمياه هو نهر النيل"، وأرضا منبسطة، و مناخا معتدلا ، وموقعا متميزا ربطها بقارات الدنيا الثلاثة الأساسية . كل هذه العوامل وغيرها جعلت مصر تتبوأ مكانتها المرموقة عبر العصور.. (الاستاذ عبد الحليم نور الدين، صفحة 1).

وتعتبر جمهورية مصر العربية واحدة من أبرز مناطق الجذب السياحي بين دول العالم بسبب كنوزها السياحية متعددة الأوجه، وأهمها السياحة الثقافية، حيث الحضارات القديمة، هذا بجانب المنتج السياحي الثقافي القديم وقد تم تراكم هذه الحضارات في تراثا إنساني فريد من نوعه ويعبر عن الحياة المتنوعة و الغنية للمصريين، مع أنماط مميزة من الطبيعة و السلوكيات والعادات والتقاليد التي تعد نقطة جذب سياحي واحدة، وكذلك الطبيعة الساحرة فلقد وهب الله مصر جمال الطبيعة التي تسحر القلوب بنيلها الذي يمثل شريان الحياة للمصريين ، علاوة على تفرد مصر في العديد من المجالات الجاذبة للسياحة وترتبط بهذه المكونات الهائلة للمنتج السياحي المصري مع بنية تحتية قوية وحديثة مع مختلف المرافق و المنشآت ومتطلبات الخدمات السياحية المختلفة و الراقية والتي تجعل من زيارة السائح لمصر مهما كان هدفه هي زيارة مليئة بالمتعة و الإثارة و الاستفادة. (https://www.nok6a.net تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/26 على الساعة 19:20)

الفرع الأول: المقومات الطبيعية

المقومات الطبيعية تتمثل في كل ما وهبه الله عز وجل للبلاد من عناصر طبيعية تتمثل في الموقع و المناخ و التضاريس وبما تحتويه من جبال وهضاب و سهول و وديان و ينابيع المياه و العيون و الآبار و الأنهار و البحار و البحيرات وغيرها. وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

1- الموقع الجغرافي: تقع جمهورية مصر العربية في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد آسيوي، إذ تقع شبه جزيرة سيناء في نطاق قارة آسيا فهي دولة عابرة للقارات وتحد جمهورية مصر العربية شمالا البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر شرقا و ليبيا غربا و السودان جنوبا، وهذا الموقع الفريد جعلها قريبة من مختلف دول العالم مما أدي إلي زيادة أهميتها السياحية.

2– الموقع الفلكي : تقع جمهورية مصر العربية بين خطيّ عرض 22° و31° شمالاً، وبين خطي طول 24° و 37° شرق خط جرينتش، وتبلغ المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية حوالي مليون كم ، وقد أدى الموقع الجغرافي إلي جعلها محط أنظار دول العالم

3– التضاريس و مظاهر السطح: وادي النيل والدلتا وتشغل حوالي 4% من مساحة مصر، والصحراء الشرقية و تشغل حوالي 22% من مساحة مصر، و الصحراء الغربية و تشغل حوالي 68% من مساحة مصر، وشبة جزيرة سيناء و تشغل حوالي 6%من مساحة مصر، وهذا التنوع الفريد جعلها مناطق جاذبة للسائحين من مختلف دول العالم .

4– التكوينات الجيولوجية :تتمثل التكوينات الجيولوجية في كلا من ؛الصخور الأريكية القديمة والتي تشغل حوالي 4% من مساحة مصر، وصخور الحجر الرملي النوبي والتي تشغل حوالي 33% من مساحة مصركما تشغل الرواسب الرملية و الرواسب الطينية حوالي 14% من مساحة مصر ولعل أهم ما يميز تلك التكوينات الجيولوجية هو قدرتها علي تخزين المياه وأيضا تتميز بسهولة تشكلها ،ويهتم المخططين بمعرفة التكوينات الجيولوجية للدولة عند إقامة المشروعات السياحية المختلفة.

5– المناخ :يعد الموقع الجغرافي، وتضاريس الأرض الطبيعية من أهم العوامل التي تؤثر في تقسيم مصر إلى مناطق مناخية مختلفة حيث تمتاز مصر بالتنوع المناخي فيسود مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط في شمال مصر، والذي يكون فيه الجو حاراً وجافاً في الصيف، ومعتدلاً شتاءً، بينما تقع بقية مناطق مصر في المنطقة الجافة[2] ،هذا التنوع المناخي أعطي لمصر ميزة تنافسية إيجابية وذلك حيث تتوافر جميع الأنماط السياحية علي مدار العام.

6– نهر النيل: نهر النيل هو هبة الله عز وجل لمصر، ولان النيل يمثل شريان الحياة لمصر فقد ربط النيل مصر بمختلف أقاليمها، كما إن له أهمية بالغة في تطور و ازدهار الحركة السياحية وخصوصا في فصل الشتاء ،و ذلك حيث يجذب السائحين من جميع أنحاء العالم الباحثين عن المتعة و الاسترخاء ومشاهدة المعالم الأثرية في جولات نيلية تجوب القاهرة مرورا بالأقصر حتى أسوان.

7– الشواطئ البحرية: مصر لها موقع متميز على كل من البحرين البحر الأبيض المتوسط و البحر الأحمر بخليجية خليج السويس وخليج العقبة بامتدادات شاطئية تناهز 1200كم طولي، وتعتبر شبه جزيرة سيناء أكثر الأقاليم الجغرافية تمتعا بالشواطئ، فهي تمتلك من السواحل حوالي 700كم، أي ما يقرب من 30% من مجموع أطول السواحل المصرية ، و تساهم هذه الشواطئ في دعم حركة السياحة الدولية الوافدة إلى مصر.

8– الصحاري و الواحات الطبيعية : تزخر مصر بمناطق صحراوية وجبلية متنوعة ، تمنح الإحساس بالمتعة و المغامرة للسائحين من هواة القيام برحلات السفاري ويوجد هذا النمط من السياحة في سيناء حيث الأراضي الصحراوية المتنوعة وسلاسل الجبال الشاهقة و الخلابة المختلفة الألوان و الأشكال والتي تصلح في إقامة العديد من المسابقات كسباق المركبات و الدراجات، و تزدهر هذه الرحلات في الواحات الداخلة والخارجة و الفرافرة و سيوه التي تحتوى علي كنوز أثرية خلابة متمثلة في، معبد الوحي ،معبد أم عبيدة، جبل الموتى، وكذلك العديد من المقابر الملكية مثل، مقبرة سي أمون، ني بربا تحوتي، مقبرة التمساح

وغيرها، بالإضافة إلي توافرها علي العديد من الواحات؛ كواحة فيران و المالحة، كما تضم العديد من النباتات و الأعشاب الطبيعية النادرة ويدخل هذا النمط ضمن السياحة الفلورا و الفونا فهي تعتمد على النباتات الطبيعية النادرة.

9– المحميات الطبيعية: تمثل المحميات الطبيعية في جمهورية مصر العربية أهمية بالغة إذ تحتوي علي نماذج متباينة من النظم البيئية والتي تمت المحافظة عليها و صيانتها من عوامل التدهور البيئي و أيضا المحافظة علي الكائنات الحية في ممارسة حياتها الطبيعية و القيام بوظائفها في النظام البيئي وقد تم إعلان 30 محمية طبيعية في مصر عام 2012 كما تغطى المحميات الطبيعية حوالي15% من مساحة مصر، ومن أمثلة المحميات الطبيعية الهامة في مصر على سبيل المثال وليس الحصر؛ محمية الزرانيق و سبخة البردويل بشمال سيناء ،محمية الأحراش الساحلية وتقع بشمال سيناء ، محمية طابا بجنوب سيناء ،محمية سانت كاترين ، محمية أبو جالوم بجنوب سيناء ،محمية علبة الطبيعية بالبحر الأحمر، محمية سيوه بمحافظة مطروح ، محمية العميد الطبيعية بمطروح ،محمية وادي دجلة بالقاهرة ،محمية قبة الحسنة بالجيزة ، محمية وادي الريان بالفيوم ، محمية كهف وادي سنور ببني سويف ، محمية وادي الأسيوطي بأسيوط ، محمية وادي العلاقي بأسوان ، وغيرها من الجمهورية .

الفرع الثاني: مقومات الجذب البشرية في جمهورية مصر العربية

أولا: التقسيم الإداري

تتقسم جمهورية مصر العربية إلي 27 محافظة ،ولكل محافظة عاصمة ويتبع المحافظة مراكز أو أقسام وأحيانا تضم مراكز و أقسام معا، وتوجد المراكز الإدارية في المحافظات الريفية، و ينقسم كل مركز إلي وحدات محلية، و تكون عاصمة المركز مدينة، و تكون عاصمة الوحدة المحلية قرية رئيسية أو مدينة، و المحافظات هي:

1– محافظات الوجه القبلي

الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر ، أسوان، محافظة البحر الأحمر، الوادي الجديد .

2– محافظات الوجه البحري

الإسكندرية، كفر الشيخ، الشرقية، المنوفية، الدقهلية، الغربية، دمياط، الإسماعيلية، القليوبية، البحيرة، بالإضافة إلي محافظتي شمال سيناء و جنوب سيناء.

ثانيا: المؤشرات الديمغرافية و الاجتماعية

1- **عدد السكان**

بلغ عدد السكان في عام 2017 م حوالي 94.8 مليون نسمة، وتعد السكان قوة العمل التي يستند عليها في مختلف الأعمال السياحية من ناحية ،و بما يتميزون به من عادات و تقاليد والتي يمكن استغلالها في خدمة الجذب السياحي من ناحية أخرى .

2– اللغة الرسمية: اللغة العربية، و اللغة الانجليزية و الفرنسية في المعاملات التجارية الديانة : الديانة الإسلامية و الديانة المسيحية

3– العملة: الجنية المصري

4– اليوم الوطني: يوم 23 يوليو

5– المناسبات و الأعياد : شهر رمضان الكريم – المولد النبوي الشريف – عيد الفطر – عيد الأضحى – عيد شم النسيم ، عيد القيامة المجيد –عيد رأس السنة الميلادية، بالإضافة إلي الأعياد الوطنية كعيد تحرير سيناء – تأميم قناة السويس – عيد 6

اكتوبر – عيد ثورة 25 يناير– يوم الشهيد – اليوم العالمي للأسرة– عيد العمال – عيد الشرطة – عيد الأم – عيد العلم – عيد المعلم –اليوم القومي للسكان في مصر غيرها من الأعياد.

6– التوقيت: ساعتان +جرينتش

7– الطاقة الكهربائية: 220 فولت.

8– العطلة الأسبوعية: العطلة الأسبوعية الرسمية يومي الجمعة و السبت وذلك في المؤسسات الحكومية وبعض مؤسسات القطاع الخاص.

9– الدوام الرسمي: يبدأ الدوام الرسمي من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثانية عشر ونصف ظهرا

10– تأشيرات الدخول :تأشيرات الدخول إلزامية لجميع الوافدين، مع تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

11– القوى العاملة: بلغت نسبة مشاركة القوى العاملة حوالي 6.5 مليون عامل من إجمالي القوة البشرية في جمهورية مصر العربية وذلك طبقا لنتائج مسح القوى العاملة لعام 2017 م.

12– النقل و الخدمات : تمتلك جمهورية مصر العربية بنية تحتية قوية وشبكة نقل وطرق ومواصلات و كذلك مختلف الخدمات التي يحتاجها السائح عند زيارته للمقصد السياحي، وتتميز منطقة سياحية عن أخرى بمستوى جودة الخدمات التي تقدمها وما تحويه من خدمات سياحية متنوعة من بنية تحتية و نقل و التي تساعد في تقدم و ازدهار السياحة و تنشيط الحركة السياحية الوافدة إليها .

13– رأس المال السياحي :يتمثل رأس المال السياحي في كافة الأموال الممكن استثمارها في إنشاء المنشآت السياحية المختلفة و المتمثلة في، القرى السياحية و الفنادق و المنتجعات السياحية وغيرها.

الفرع الثالث: المعالم الأثرية في جمهورية مصر العربية

1–أهرامات الجيزة : تعد أهرامات الجيزة أحد أهم و أقدم المعالم الأثرية في مصر القديمة، وتضم أهرامات الجيزة ثلاثة أهرامات وهي: الهرم الأكبر خوفو ويعد أحد أهم عجائب الدنيا السبع نظرا لارتفاعه الشاهق و الذي يبلغ ارتفاع كل جانب من جوانبه مائتان واحد و ثلاثون مترا، والهرم الأوسط خفرع والهرم الأصغر منقورع ، وتقع أهرامات الجيزة في منطقة الجيزة في الضفة الغربية من نهر النيل.(**انظر الملحق 20**)

2– أبو الهول : يعد من أشهر المعالم التاريخية في مصر، وقد بني في عصر الملك خفرع و يرجع سبب بناؤه هو حماية المقابر الفرعونية و المعابد من الأرواح الشريرة ،وهو عبارة عن تمثال بجسد أسد ورأس إنسان، و يصل طول التمثال إلي أربعة و عشرون قدما، و ارتفاعه ستة و ستون قدما، و يقع في منطقة أهرامات الجيزة علي الضفة الغربية من نهر النيل. (**انظر الملحق 21**)

3– وادي الملوك : وادي الملوك عبارة عن موقع يضم عددا من المقابر الملكية لعدد من أهم وأبرز الملوك في تاريخ مصر القديمة ومنهم ؛الملك توت عنخ أمون، و الملك سيتي الأول، والملك رمسيس الثاني، هذا بالإضافة إلي مقابر الملكات ،ومقابر النبلاء و الأثرياء من الأسرات الثامنة عشر حتى الأسرة العشرون ، وتقع بالقرب من مدينة الأقصر علي الضفة الغربية من وادي النيل. (**انظر الملحق 22**)

4– الصحراء البيضاء : تعد واحدة من أهم المناطق الطبيعية الساحرة ، و تعرف باسم (واحة الفرافرة) و التي تم تشكيلها بفعل عوامل التعرية المختلفة و تتميز باحتوائها علي الصخور المنحوتة و تأخذ شكل فطر عملاق أو فطر مخروط، و تجذب السائحين

الذين يريدون الاستمتاع بمشاهدة الطبيعة الساحرة و الاستجمام وممارسة الأنشطة الصحراوية المختلفة، وتقع في الجهة الشمالية الشرقية لمصر. **(انظر الملحق 23)**

5- واحة سيوه: تعد واحة سيوه من أهم و أشهر المواقع التاريخية في مصر و تحتوي هذه المواقع علي أثار للبيوت التي تأخذ شكل واحة و يتحدث سكانها اللغة الامازيغية و هي لغاتهم الأصلية بجانب اللغة العربية و يرتدي سكانها الزى التقليدي، وتعد من أشهر الحرف اليدوية هي صناعة الفخار ومن أمثلته ؛ طحون الطاجين، الأواني الفخارية الخاصة بالطهي والتي تأخذ الشكل الهرمي التقليدي ذات الألوان المزخرفة الجميلة، تتميز واحة سيوه بالسياحة العلاجية، فهي تشتهر برمالها الناعمة التي تصلح لعلاج العديد من الأمراض مثل؛ أمراض الروماتيزم والتهاب المفاصل، ويوجد بواحة سيوه العديد من المزارات ذات الشهرة الأثرية مثل ؛ مبعد آمون، وعين كليوباترا و مقابر جبل الموتى ، وكذلك وبقايا مدينة شالي القديمة. ومن المواقع الطبيعية التي يحرص الزائرون على زيارتها هي جزيرة فطناس التي يتخللها عين للمياه العذبة، وينتشر على أرضها أشجار الزيتون و أشجار النخيل، و تعتبر رحلات السفاري من الرحلات المفضلة لزائري الواحة حيث يتمتعون بسحر الطبيعة الصحراوية الفريدة. **(انظر الملحق 24)**

6- **خان الخليلي** : ترجع أهمية حي خان الخليلي في أنه واحدا من أشهر الأحياء شهرة، و يحتوى هذا الحي علي البارزات الخاصة ببيع الهدايا التذكارية، بالإضافة إلي وجود المقاهي القديمة و المطاعم الشعبية و التي تجذب السائحين من مختلف أنحاء العالم الذين يريدون التسوق و شراء هدايا تذكارية لأصدقائهم و ذويهم، ويقع في منطقة مصر القديمة. **(انظر الملحق 25)**

7- دار الأوبرا المصرية :دار الأوبرا المصرية يعد من أهم المراكز الثقافية في مصر ، وقد أنشئت في عهد الخديوي إسماعيل ولذلك كانت معروفة باسم (الدار الخديوية). **(انظر الملحق 26)**

الفرع الرابع: المقومات الدينية

تحفل مصر بآثار تاريخية عديدة يرجع تاريخها منذ عهد الحضارة الفرعونية و من المقومات الدينية المعابد والكنائس و الأديرة و المساجد و أماكن العبادة المختلفة، والتي قد جذبت انتباه السائحين من مختلف دول العالم.

أولا: جامع الأزهر الشريف

يعد جامع الأزهر الشريف منارة العالم الإسلامي أجمع فهو يعد جامع و جامعة، وقد أمر ببنائه الخليفة المعز الدين الله الفاطمي و قام ببناء جوهر الصقلي عندما فتح القاهرة عام 291م الموافق لـ 369 ليكون مسجدا ومدرسة. **(انظر الملحق 27)**

ثانيا: مسجد عمرو بن العاص

يعد أول مسجد بني في مصر بعد الفتح الإسلامي في منطقة الفوسفات، و يعرف بالجامع العتيق، و تم إنشاؤه عام 21 للهجرة الموافق لـ 642 م و قد أنشاه القائد عمرو بن العاص.

ثالثا: معبد الكرنك

معبد الكرنك عبارة عن مجمع يحوى تماثيل ومعابد من العصور التاريخية القديمة و التي تعتبر أحدى أماكن ربعة معابد هامة و أشهرها معبد الإله أمون ، والتي يرجع تاريخها إلي عهد الملك رمسيس الثاني ويقع معبد الكرنك بالقرب من مدينة الأقصر بجنوب مصر.

رابعا: معبد فيله

عبارة عن معبد تم بناءه من قبل الملك بطليموس الثاني، وقد أكمل الرومانيون بنائه، ويحكي المعبد قصة الآلهة ايزيس و ترمز هذه الآلهة إلى الطقوس الجنائزية، و يرجع سبب التسمية فيليه إلى وقوعها في أقصى جنوب مصر بمحافظة أسوان. (**انظر الملحق 28**)

خامسا: أبيدوس

يعتبر واحدا من أهم الأماكن المُقدّسة القديمة في مصر، وقد بناءه الملك سيتي الأول و أكمل بناءه ابنة الملك رمسيس الثاني، ويعد مركزا خاصا بعبادة الإله أوزيريس، و كان يمثل مكانا شعبيا خاصا بالحج و الدفن، و كانوا يعتقدون قديما بأنه بوابات للعالم السفلي ويضم الموقع معبد سيتي الأول، و تضم جدران المعبد أسماء ستة و سبعون ملكا محفورة علي لوحة أثرية . ويقع المعبد في شمال مصر العليا. (**انظر الملحق 29**)

سادسا: أبو سمبل

يعد موقع أثريّ يضم معبدين وهما؛ المعبد الكبير، والمعبد الصغير، وقد تم إنشاء المعابد في عهد الملك رمسيس الثّاني ويرجع سبب بناؤه إلى الاحتفال بانتصار فرعون مصر الملك رمسيس الثّاني في معركة قادش ويضم أربعة تماثيل ضخمة جالسة أمام المعبد ،أما المعبد الصّغير فقد بُني للإلهة حتحور. (**انظر الملحق 30**)

الفرع الخامس: المقومات الفنية و التشريعية

المقومات الفنية و التشريعية تتمثل في الهيئات السياحية المختلفة والتي تعد الركيزة الأساسية للعمل السياحي المصري وهي هيئة التنشيط السياحي و التي بدأ التفكير في إنشائها عام 1957م، وهيئة التنمية السياحية.

***المطلب الثاني*: تأثير السياحة على الاقتصاد المصري**

لطالما كانت مصر وجهة سياحية شهيرة تجذب الزوار من جميع أنحاء العالم بتاريخها الغني وثقافتها وجمالها الطبيعي. (*https://www.vetogate.com/4867038* تم الاطلاع عليه يوم: 2023/04/22 16.48 heure.)

الفرع الأول: مساهمة السياحة في الاقتصاد المصري

السياحة لها تأثير كبير على الاقتصاد المصري، حيث تساهم في خلق فرص العمل، وإيرادات النقد الأجنبي، والنمو الاقتصادي. في هذه العنصر سوف نستكشف بالتفصيل كيف تؤثر السياحة على الاقتصاد المصري، فضلًا عن التحديات والفرص التي تطرحها السياحة.

السياحة قطاع حيوي للاقتصاد المصري، حيث يدر عائدات كبيرة وفرص عمل، قدرت إيرادات مصر من القطاع السياحي خلال الربع الأول من العام المالي الجاري بنسبة تصل إلى 43.5 بالمئة على أساس سنوي، لتسجل نحو 4.1 مليارات دولار في الفترة من يوليو حتى نهاية سبتمبر، مقابل ما يقدر ب 2.8 مليار دولار قبل عام.

وبالنسبة لعائدات السياحة في الظروف الطبيعية فهي تبلغ نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 15% من إيرادات مصر من العملات الأجنبية، وتعتبر هذه الأخيرة ثالث أكبر مصدر للدخل الأجنبي للبلاد بعد الصادرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

أما بالنسبة لتأثير السياحة على عقلية الأفراد المالية، نذكر انفتاح المصريين على طرق كسب المال العالمية الحديثة، مثل تطور التجارة الالكترونية، وحتى التداول على منصات تداول العملات الرقمية.

الفرع الثاني: تأثير السياحة على تطوير البنية التحتية

للسياحة أثر على تطوير البنية التحتية في مصر، حيث تتطلب الصناعة استثمارات كبيرة في النقل والإقامة والمرافق الأخرى، يمكن أن يؤدي هذا الاستثمار إلى تحسين نوعية حياة السكان المحليين، فضلًا عن تحسين الخدمات للسياح. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تطوير المطارات والطرق السريعة والفنادق الجديدة إلى خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي في المناطق المحيطة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تطوير البنية التحتية في تعزيز ممارسات السياحة المستدامة، مثل استخدام مصادر الطاقة المتجددة والحد من النفايات البلاستيكية.

الفرع الثالث: تأثير السياحة على التوظيف في مصر

السياحة مصدر مهم للتوظيف في مصر، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب. وفقًا لوزارة السياحة والآثار، توظف الصناعة حوالي 2.5 مليون شخص، تمثل النساء 60 ٪ من القوة العاملة. علاوة على ذلك، توفر السياحة فرصًا لريادة الأعمال وتطوير الأعمال الصغيرة، حيث يدير العديد من السكان المحليين فنادقهم ومطاعمهم وشركاتهم السياحية. يؤدي نمو الصناعة أيضًا إلى خلق فرص عمل غير مباشرة في قطاعات مثل البناء والنقل وتجارة التجزئة. لذلك تسعى مصر إلى زيادة عدد السائحين 25% .

الفرع الرابع: تحديات وفرص السياحة في مصر

على الرغم من الفوائد الاقتصادية الكبيرة للسياحة، تواجه الصناعة في مصر العديد من التحديات، بما في ذلك المخاوف الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والمنافسة من وجهات أخرى في المنطقة. لمواجهة هذه التحديات، نفذت الحكومة المصرية سياسات لتحسين الأمن، مثل زيادة وجود الشرطة وإدخال أنظمة التأشيرات الإلكترونية. كما أطلقت الحكومة مبادرات لتنويع المنتج السياحي، بما في ذلك تطوير وجهات جديدة للسياحة الثقافية والمغامرة. تهدف خطة التنمية السياحية الجديدة، على سبيل المثال، إلى الترويج لمصر كوجهة سياحية على مدار العام، مع التركيز على السياحة المستدامة والتجريبية.

في النهاية، تلعب السياحة دورا مهما في الاقتصاد المصري، حيث تساهم بشكل كبير في التوظيف وعائدات النقد الأجنبي وتطوير البنية التحتية. توفر الصناعة أيضا فرصًا لزيادة الأعمال وتطوير الأعمال الصغيرة، خاصة للنساء والشباب. على الرغم من التحديات مثل المخاوف الأمنية والمنافسة من وجهات أخرى، فقد نفذت مصر سياسات ومبادرات لتعزيز السياحة المستدامة وتنويع منتجاتها السياحية، وتطمح مصر لجذب 30 مليون سائح سنويا. من خلال الاستفادة من تراثها الثقافي الغني وجمالها الطبيعي، يمكن لمصر الاستمرار في جذب الزوار من جميع أنحاء العالم ودفع النمو الاقتصادي في المستقبل.

***المطلب الثالث*: معوقات السياحة في مصر**

تنعكس المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في دولة ما على السياحة ومردوداتها فيها، ومن أهم المشكلات التي تواجه القطاع السياحي المصري ما يلي:

(https://tourismdailynews.com تم الاطلاع عليه في: 19:06/2023/05/08 heure)

* تدني عدد العمالة في هذا القطاع إلى ثلثي ما كانت عليه في عام 2010م، وما ينشأ عن ذلك من مشاكل تنعكس على مجمل واردات هذا القطاع.

* حاجة الشركات العاملة في هذا المجال إلى إعادة هيكلة للارتقاء في الخدمة إلى الدرجة التي تسمح لها بمنافسة الشركات العالمية.

* تدني أسعار الخدمة المقدمة في الفنادق بشكل كبير مما ينشأ عنه من ضعف في الواردات التي تصب في مصب هذا القطاع، على سبيل المثال يقدر سعر الليلة في الفندق الخمس نجوم بشرم الشيخ أو الغردقة بـ 20 دولار شاملة الثلاث وجبات والمشروبات وتنخفض إلي 10 دولارات إذا كان الفندق بعيد عن الشاطئ.

* إغلاق مكاتب السياحة في بعض الدول مثل أمريكا وغيرها في الوقت الذي يزيد فيه الطلب من هذه الدول على السياحة المصرية.

* في 2013 تم العمل على إنشاء صندوق استثمار بالتعاون مع عدد من الشركات والبنوك، وتم الإعلان عنه في المؤتمر الاقتصادي في شرم الشيخ إلا إن المشروع متوقف حتى الآن على الرغم من وجود مجلس إدارة كامل.

* " التمويل ومعالجة التعثر: مشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المزمنة – هل من جديد"، حيث تم إغلاق مكاتب السياحة في أمريكا وباريس في الوقت الذي يزيد فيه الطلب من هذه الدول على السياحة المصرية.

* وأخيرا مشكلة النقل الداخلي في قطاع النقل السياحي نظرا لارتفاع سعر الأتوبيس من 600 ألف جنيه إلي 3 ملايين جنيه، حيث تشترط لائحة وزارة السياحة أن يتم شراء أحدث موديل في السوق غي حين يمكن شراء موديل تم صنعه في ثلاث أو أربع سنوات بسعر أقل بكثير.

* **الخطط الفاشلة للتسويق السياحي**: إن ملف السياحة المصرية وأسباب فشل التسويق السياحي المصري الذي لا يتبنى أي خطة فعالة تقوم على مبدأ جذب السياح بوسائل جديدة ومبتكرة، يعاني الكثير من الوهن وسط حلول ساذجة لا ترقى إلى المنافسة الدولية، خاصة بعد أزمة كورونا، حيث تتنافس الدول على خلق بيئة جيدة للسياح تغريهم بزيارتها من دون وصلات الاستجداء والتغني بالعواطف.

*كثيرا ما نرى أن فكرة التسويق السياحي المصري غير مجدية وليس فيها أي جديد، بل هي متكررة وتعتمد على إرسال فرق استعراضية تتشح بالزي الفرعوني، مصحوبة بأفراد من فرق الفنون الشعبية ترقص على نغمات المزمار البلدي!.. آخر تلك العروض هو ما جرى في كندا حيث جابت بعثة الفنون المصرية شوارع المدن الكندية بالزي الفرعوني والرقص على نغمات المزمار البلدي، وهي دعاية ساذجة ليس فيها أي جديد.

* أما في إطار المحاضرات فتعتمد وزارة السياحة على الدكتور زاهي حواس وزير الآثار السابق، وقد حاضر هنا مؤخرا في ميونيخ قبل أسابيع للدعاية لتنشيط السياحة إلى مصر، لكنه راح يتحدث عن اكتشافاته ومغامراته وكتبه وأوبريت توت عنخ آمون الذي كتبه بنفسه، وهو ما يمكن تصنيفه في باب الدعاية لشخصه وليس للسياحة المصرية!

* **المحسوبية وراء فشل الكفاءات**: تعاني مصر من نقص هائل في كفاءات القائمين على السياحة داخل البلاد وخارجها، فهذا الأمر لا ينبغي أن تضعه في يد من يأتون إلى هذه الأماكن بالواسطة والمحسوبية، وإنما يجب أن يكون في أياد وطنية أمينة تحب مصلحة هذا البلد.

المبحث الرابع: تأثير الأزمات العالمية على السياحة في مصر

بالحديث عن الأزمات العالمية الاقتصادية وأسبابها كان لزاما أن نتطرق إلى تأثيرها على قطاع السياحة منذ تبنيها نموذجا لدراستنا، وسيتم التفصيل في ذلك من خلال المطالب الآتية:

***المطلب الأول*: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الطلب السياحي المصري**

تمشيا مع الهبوط المذكور أعلاه في الحركة السياحية العالمية – في ظل الأزمة – تعرض الطلب على السياحة في مصر التراجع ملموس خلال العام المالي 2009/2008 ويتضح من الجدول رقم (01)، أن عبء الأزمة قد أصاب بشكل ملحوظ عدد السائحين الدوليين وعدد الليالي السياحية بنسبة (–9.5%) خلال النصف الثاني من السنة ومع ذلك فقد عادل معدل النمو الإيجابي المحقق في النصف الأول من هذا العام (يوليو / ديسمبر) هذا التأثير السلبي مؤديا إلى معدلات أكثر اعتدالا للعام المالي –يوليو – يونيو 2009 بأكمله (نمو صفري في عدد السائحين بمعدل 00.00 %، –3.1 % على التوالي).

جدول رقم 12: عدد السياح والليالي السياحية (بالمليون) في ظل الأزمة العالمية

السنوات	السنة المالية يونيو – يوليو		يوليو – ديسمبر		يناير – يونيو	
	عدد السائحين	عدد الليالي السياحية	عدد السائحين	عدد الليالي السياحية	عدد السائحين	عدد الليالي السياحية
2008/2007	12.3	127.4	6.0	56.6	6.3	61.8
2009/2008	12.3	123.4	6.6	67.5	8.7	55.9
معدل التغيير(%)	0	3.1–	10.00+	2.9+	9.5–	9.5–

المصدر: وزارة السياحة و وزارة التنمية الاقتصادية

تتضح المعلومات الأكثر تفصيلا حول تأثير الأزمة على عدد السائحين الوافدين من معدلات النمو الشهرية المدرجة في الشكل رقم (03)، حيث يوضح الشكل المعدل الشهري لنمو عدد السائحين الدوليين في عام 2008 والنصف الأول من عام 2009 كنسبة مئوية من الفترة المماثلة في العام السابق وقد بدأت الحركة السياحية في التباطؤ خلال النصف الثاني من عام 2008، غير أن التأثير السلبي للأزمة لم يتبلور حتى ديسمبر 2008، واستمر معدل النمو السلبي ولكن بضراوة أكثر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2009 وأخيراً شهد شهر يونيو تراجعاً ملحوظاً في معدل الانخفاض حتى بالمقارنة بشهر ماي السابق.

الشكل (03): معدلات النمو الشهري لعدد السائحين الوافدين إلى مصر(2008-يونيو2009).

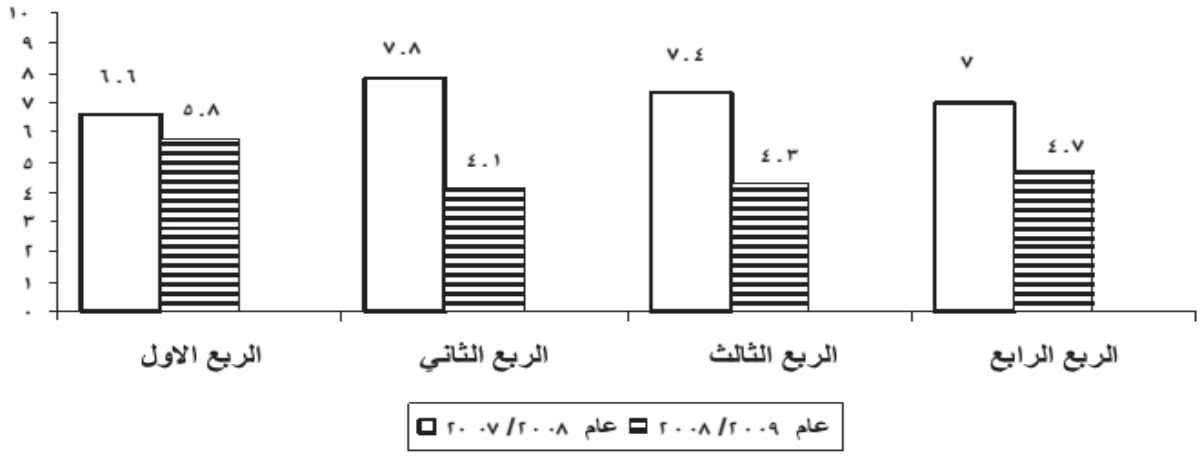

المصدر: وزارة السياحة 2009

من المهم أيضاً مقارنة تأثير الأزمة على عدد السائحين الدوليين إلى مصر بتأثيرها المماثل على الصعيد العالمي. وتكشف البيانات المقارنة المدرجة في الجدول رقم (02) عن أن السياحة المصرية قد واجهت الأزمة لفترة أطول استمر خلالها النمو الإيجابي حتى نوفمبر (2008) غير أن الاتجاه السلبي في معدل النمو كان أكثر حدة من الحركة العالمية منذ ديسمبر 2008 واستمر خلال الربع الأول من عام 2009 ويتضح من الجدول أن شهر أبريل هو الشهر الذي شهد تراجعاً حاداً في معدل الانخفاض على الصعيدين العالمي والمحلي على حد سواء، لأنه وفقاً لتفسير منظمة السياحة العالمية هو شهر عطلة عيد الفصح، حيث يشهد زيادة غير عادية في عدد السياح الدوليين ". أما في شهر يونيو 2009 بدا دليل التعافي الجزئي لكل من مصر والعالم في الظهور وباختصار فإن وقع الأزمة بالنسبة للسنة المالية (2008 / 2009) كاملة يتمثل في معدل نمو صفري في حالة مصر، ما يعني أن تباطؤ الحركة السياحية لمصر أقل حدة بكثير من التباطؤ على المستوى العالمي والذي يُقدر بنحو (-5 %) لعام 2009 بأكمله (يجب الإشارة إلى أن معدلات النمو في مصر والعالم ليست مطابقة تماماً منذ تم تقدير المعدل العالمي للسنة التقويمية 2009، في حين أن المعدل بالنسبة لمصر يغطي السنة المالية 2009/2008).

جدول رقم13: المعدل الشهري لنمو السياحة الدولية خلال فترة الأزمة في مصر والعالم

البلد	2008						2009					
	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو
العالم	0.6	0.7-	2.8-	0.8-	3.0-	2.3-	7.1-	10.1-	12.8-	1.1-	10.06-	7.3-
مصر	17.6	16.00	11.1	12.1	2.00	4.5-	12.4-	13.2-	14.3-	2.4-	6.1-	3.9

المصدر: (منظمة السياحة العالمية، 2009)

بعض العوامل التي تكمن وراء هذا التراجع في حركة السياحة الدولية إلى مصر خلال فترة الأزمة تتمثل فيما يلي:

* الغالبية العظمى من عدد السائحين الدوليين إلى مصر كما يتضح من القسم (1) أعلاه تأتي من المنطقة الأوروبية حيث أثرت الأزمة بضراوة على اقتصاديات هذه المنطقة.

* انخفض عدد السائحين الروس – الذين يمثلون أكثر جنسية من حيث عدد السياح والليالي السياحية – انخفاضاً كبيراً في عام 2008/ 2009 يبلغ وفقاً لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية 195 ألف سائح و 302 ملايين ليلة سياحية أي بنسبة 10% و 19% على التوالي.

* الغالبية العظمى من السياح الذين يزورون مصر يأتون في مجموعات سياحية بدافع الترفيه والترويح عن النفس ويعتقد أن هؤلاء هم الأكثر تأثراً من جراء الأزمة العالمية ومن واقع المعلومات المتضمنة في مؤشر منظمة السياحة العالمية، فإن السياحة من أجل الاستمتاع بالشمس والشواطئ تمثل أكثر الشرائح السياحية المصرية تأثراً بالأزمة، مثلاً اتضح أن شرم الشيخ المنطقة الأكثر شهرة في جنوب سيناء التي كانت تتمتع بمعدلات إشغال فائقة قبل الأزمة عانت من انخفاض في معدل الإشغال يُقدر بنسبة 10%، (منظمة السياحة العالمية، 2009) إلا انه على الجانب الآخر ووفقا لتقرير إحدى وكالات السفر المتخصصة في مصر، فإن السياحة «الفاخرة» لم تواجه عراقيل تذكر خلال فترة الأزمة." (كلاريسا فار،2009)

المطلب الثاني: تأثير الأزمات المالية العالمية على قطاع السياحة في مصر(2010–2020).

يعد قطاع السياحة قطاعا في غاية الحساسية: حيث إنه يتأثر بأية أحداث محلية كانت أو عالمية لذلك يتعرض قطاع السياحة في مصر للأزمة كبيرة؛ بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، وسوف يتم استعراض تطور قطاع السياحة وأهم الأزمات المختلفة التي تعرض لها القطاع خلال الفترة من (2010 – 2020).

الفرع الاول: تأثير الأزمات العالمية والصدمات على قطاع السياحة في مصر(2010–2019).

أولا: **تطور أعداد السائحين في الفترة من (2010 – 2019)**

لقد تعرض قطاع السياحة في مصر إلى العديد من الأزمات خلال السنوات القليلة الماضية، والتي أدت إلى تدهور هذا القطاع، اعتباراً من ثورة 25 يناير عام 2011، وكذلك أزمة طائرة الركاب الروسية في عام 2015 وبعض حوادث الإرهاب خلال عامي 2016 و 2017.

ويتضح من الشكل رقم (1) تطور أعداد السائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019 حيث بلغ عدد السائحين 14.7 مليون سائح عام 2010، ثم حدث انخفاض شديد الأعداد السائحين خلال السنوات 2015,2016, 2011 2013 فيما بلغت زيادة عدد السائحين بنسبة 53% في عام 2017، مقارنة بعام 2016.

وغني عن البيان أن انخفاض أعداد السائحين أدى إلى انخفاض لياليهم السياحية حيث سجلت 326 مليون ليلة في عام 2016، بعد أن كانت 1474 مليون ليلة في عام 2010 بسبب عدم الاستقرار الأمني وحادثة الطائرة الروسية، وما تبعه من منع عدد من الدول الإرسال وقودها السياحية إلى مصر، وقد تحسن الوضع منذ عام 2017، فارتفعت الليالي السياحية بنسبة 157% في عام 2017، واستمرت في الارتفاع بنسبة 45% في عام 2018، وارتفعت مرة أخرى بنسبة 12% في عام 2019: لتصل إلى 1362 مليون ليلة، وذلك بعد وجود مستويات عليا من الاستقرار الأمني، وعودة بعض الدول الإرسال وفودها السياحية، واتخاذ مزيدا من الإجراءات التي تضمن سلامة و أمن السائح في مصر. (علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود،2022)

الشكل رقم 04: أعداد السائحين في الفترة في عام 2010 حتى عام 2019.

المصدر: (على عبد الرؤوف عبد العاطي محمود،2022 ، صفحة 297)

ثانيا: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي المصري

يمثل قطاع السياحة في مصر أهم القطاعات التي شهدت نمواكبيرا في عام 2019 يقترب من النمو الذي تحقق خلال عام 2010، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والأوضاع الإقليمية والأزمات المختلفة التي تعرض لها هذا القطاع منذ الاضطرابات السياسية والأمنية منذ ثورة يناير 2011، بالإضافة إلى قيام عدد من الدول من بينها روسيا وبريطانيا بإيقاف رحلاتها الجوية إلى مصر بعد الحادث الإرهابي، وسقوط الطائرة الروسية في شبه جزيرة سيناء، في أكتوبر 2015، وهي الأزمات التي كانت لها أثارها السلبية بتراجع أعداد السائحين الوافدين إلى الداخل؛ ليصبح أقل مما كان عليه عام 2010 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020).

ويرجع تحقيق قطاع السياحة في مصر نمواكبيرًا في عام 2019 لعدة أسباب منها: تحرير سعر الصرف، ومبادرة البنك المركزي لتمويل وتجهيز العديد من الفنادق، وكذلك الاستقرار السياسي والأمني، والاهتمام بالبنية التحتية. والاهتمام بالأماكن السياحية التاريخية والتقليدية وتسويقها بشكل جيد بالإضافة إلى وضع برنامج إصلاح هيكلي شامل القطاع السياحة في نوفمبر 2018 لتطوير هذا القطاع بهدف إحداث تنمية سياحية مستدامة، ورفع قدرته التنافسية لتتماشى مع الاتجاهات العالمية، والعمل على زيادة فرص العمل به.

ويحتل قطاع السياحة الترتيب الـ 11 من بين إجمالي القطاعات بعد قطاع الوساطة المالية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة، وبلغت تلك المساهمة نحو 2.8% في العام المالي 2018/2019، ولكن مع الأخذ في الاعتبار العلاقات المتشابكة بين قطاع السياحة وغيره من القطاعات كالأغذية والنقل والصناعات اليدوية وغيرها، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ما يقرب من 12% من إجمالي الدخل القومي، وفقا للمساهمة المباشرة وغير المباشرة للسياحة في الدخل القومي، ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من العام المالي. (2010/2011–2018/2019) بالعام المالي 2019/2020 بسبب تفشي فيروس كورونا. (بيانات البنك المركزي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة)

الجدول رقم14 : مساهمة قطاع السياحة في النتاج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 2019/2010

السنوات	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي - (%)
2011/2010	3.2
2012/2011	3
2013/2012	3.1
2014/2013	2.2
2015/2014	2.4
2016/2015	1.8
2017/2016	1.9
2018/2017	2.4
2019/2018	2.8

المصدر: (علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود،2022، صفحة 298)

وبالنظر إلى مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 2010/2011 بلغت حوالي 3.2% وقد شهدت تراجعا كبيرا بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني. وتعدد الحوادث الإرهابية لتصل بالعام المالي 2015/2016، لحوالي 1.8%، ثم ترتفع تدريجيا لتصل لحوالي 20% بالعام المالي 2018/2019 بسبب تحقيق مستويات عليا من الاستقرار الأمني، والقضاء على العديد من الجماعات الإرهابية، وثقة المجتمع 2013/2014 الدولي في القيادة السياسية والجهود الحكومية لتحقيق التنمية السياحية. (علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود،2022، صفحة 298)

ثالثا: مساهمة الإيرادات السياحية في النقد الأجنبي في مصر

يعد قطاع السياحة من بين أهم المصادر الأساسية للنقد الأجنبي للاقتصاد المصري بجانب الصادرات، وتحويلات المصريين من الخارج، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورسوم قناة السويس، ويوضح الجدول التالي تطور قيم المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي. (على عبد الرؤوف عبد العاطي محمود،2022 ، صفحة 297)

الجدول رقم 15:تطور قيم المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي خلال الفترة 2019/2010

السنوات	قيم الصادرات		رسوم مرور قناة السويس		تحويلات المصريين من الخارج		الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل)		الإيرادات السياحية		إجمالي العناصر الرئيسة لمصادر النقد الأجنبي
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2011/2010	26.9	%41.7	5.05	%7.8	12.5	%19.4	9.5	%14.8	10.5	%16.3	64.4
2012/2011	25.07	%36.1	5.20	%7.5	17.9	%25.9	11.7	%16.9	9.4	%13.6	69.2
2013/2012	26.9	%38.2	5.03	%7.1	18.6	%26.4	10.2	%14.5	9.7	%13.8	70.4
2014/2013	26.02	%39.5	5.3	%8.2	18.5	%28.1	10.8	%16.5	5.07	%7.7	65.7
2015/2014	22.2	%33.3	5.3	%8.0	19.3	%28.9	12.5	%18.8	7.3	%11.0	66.6
2016/2015	18.7	%32.7	5.1	%9.0	17.07	%29.9	12.5	%21.9	3.7	%6.5	57.1
2017/2016	21.7	%32.8	4.9	%7.5	21.8	%32.9	13.3	%20.2	4.3	%6.6	66
2018/2017	25.8	%31.9	5.7	%7.1	26.3	%32.6	13.1	%16.3	9.8	%12.1	80.7
2019/2018	28.4	%32.3	5.7	%6.5	25.1	%28.5	16.3	%18.6	12.5	%14.1	88

المصدر: (على عبد الرؤوف عبد العاطي محمود،2022 ، صفحة 297)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه استمرار الاعتماد على الصادرات المصرية، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج كمصادر رئيسية للنقد الأجنبي، وارتفاع ملحوظ في إيرادات السياحة كنسبة من المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي،

وقد تأثرت الإيرادات السياحية خلال بعض سنوات البحث بانخفاض عدد السائحين، ففي العام 2010-2011 انخفضت نسبة الإيرادات السياحية؛ بسبب عدم وجود استقرار سياسي وأمني، واندلاع ثورة 25جانفي2011؛ لتصل لحوالي 13.6%مقابل 16.3%في العام 2010/ 2011، وقد عاود الانخفاض في نسبة الإيرادات السياحية؛ بسبب عدم وجود استقرار سياسي وأمني، واندلاع ثورة 30يونيو 2013؛ لتصل لحوالي 7.7%في العام 2014/2013 مقابل 13.8%في العام السابق له2013/2012 ومع الاستقرار السياسي والأمني وجهود الدولة لتنشيط السياحة، جاءت حادثة الطائرة الروسية، في 31أكتوبر 2015فقد سجلت الإيرادات السياحية أدنى انخفاض لها في العام 2016/2015 حيث بلغت الإيرادات السياحية نحو 6.5% من اجمالي مصادر النقد الأجنبي، ويرجع ذلك إلى التراجع الكبير في أعداد السائحين لحوالي 5.4ملايين سائح وهي أقل نسبة خلال الفترة 2019/2010 ، ومع زيادة أعداد السائحين تدريجيا؛ بسبب اتخاذ مصر لعدد كبير إجراءات التأمين والحماية للسائحين، وتأمين المطارات كان لها دور كبير في استمرار زيادة الإيرادات السياحية؛ لترتفع في العام 2018-2019؛ إلى 12.5مليار دولار، ليصل عدد السائحين القادمين لمصر لحوالي 13مليون سائح، وبذلك ساهمت الإيرادات السياحية بحوالي 14.1% من إجمالي مصادر النقد الأجنبي لتقارب مستويات العام 2011/2010الذي حققت الإيرادات السياحية ما يقرب 16.3% كنسبة من مصادر النقد الأجنبي إلى الاقتصاد المصري، ولكن مع انتشار فيروس كورونا عالميا مع بداية عام 2020؛ ليكون من أكبر الصدمات لقطاع السياحة على مستوى العالم ومصر خصوصا. (على عبد الرؤوف عبد العاطي محمود،2022 ، الصفحات 297-298)

رابعا: مساهمة قطاع السياحة في الميزان التجاري

ساهم قطاع السياحة في الميزان التجاري العام المالي 2009/2010، بنسبة 43%، وهي أعلى نسبة وصلت إليها خلال فترة البحث إلا أن هذه المساهمة انخفضت كثيرا في العام المالي 2015/2016 حيث بلغت 10% فقط، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى للسجل 20% في العام المال 2018 /2017، و30% في العام المالي 2019 /2018. (على عبد الرؤوف عبد العاطي محمود،2022، ص 06)

الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على السياحة في مصر

تكبد قطاع السياحة في مصر والذي يعتبر ثالث أهم مصدر للعملة الصعبة جراء وباء كورونا خسائر كبيرة ، وحسب البيانات الحكومية في مصر أن عائدات القطاع السياحة خلال 2020 تراجعت بنسبة 70% بسبب جائحة كورونا، حيث بلغت هذه الإيرادات 4 مليارات دولار مقابل 13 مليار دولار عام 2019، وهذا بعدما تراجع عدد السياح الأجانب الذين زاروا مصر من 13 مليون سائح في العام 2019 إلى نحو 3.5 مليون سائح العام 2020. (الجمل، 2021)وقد أثر تراجع إيرادات السياحة على أسعار الصرف للعملة المصرية. وقد تراجعت مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.9% مقارنة 9.3% سنة 2019 ، وقد تراجعت أيضا مساهمة قطاع السياحة والسفر في سوق العمل إلى 5.1% مقارنة ب 9.7% سنة 2019.

الشكل رقم 05:مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي وسوق العمل سنة 2019-2020

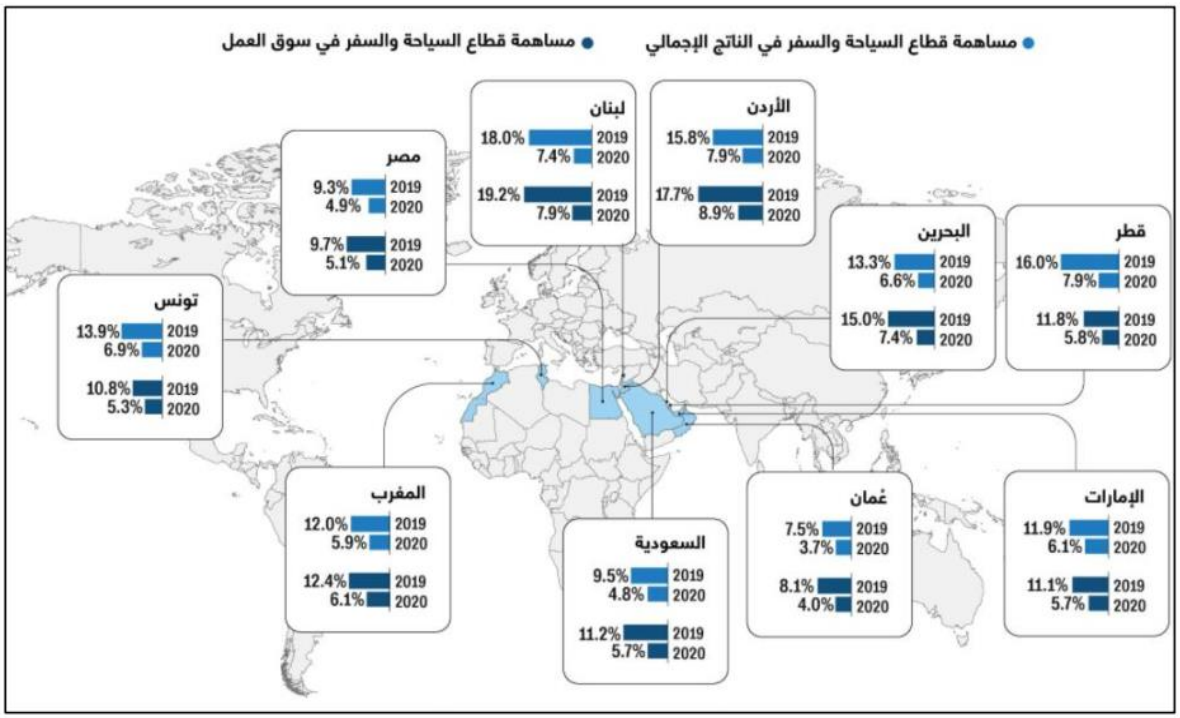

المصدر: (أورسي و أبو زيد، 2021، صفحة 363)

وقد تم اتخاذ عديد من القرارات لمساندة قطاع السياحة لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا، من أهمها: (القطان، 2021)

–قرارات مجلس الوزراء بإعفاء المنشآت الفندقية من الضرائب العقارية من أبريل 2020 حتى 31 أكتوبر 2021، وإرجاء سداد المديونيات المستحقة على المنشآت الفندقية منذ أبريل 2020 ليبدأ السداد مجدولاً على 36 شهراً اعتباراً من نوفمبر 2021، وإرجاء تحصيل رسوم استهلاك الكهرباء والماء والغاز لمدة 9 أشهر من (أبريل حتى ديسمبر 2020)، ثم تخفيض النسبة المسددة اعتباراً من يناير حتى نهاية أكتوبر 2021 إلى 40%، وإرجاء سداد باقي النسبة.

–إرجاء سداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية شاملة حصة العامل والمنشأة لمدة 6 أشهر، ومد آجال الإقرارات الضريبية لمدة 3 أشهر، وإرجاء سداد الضريبة على الدخل أو القيمة المضافة لمدة 6 أشهر، وإرجاء سداد الرسوم والمستحقات على المنشآت الفندقية والسياحية للجهات الحكومية لمدة 6 أشهر دون فوائد أو غرامات تأخير، وتمديد المهلة فيما يتعلق برسوم جعول المراسي النهرية، ورسوم تجديد تراخيص محطات التحلية، ورسوم حق انتفاع بأملاك الدولة على ضفاف النيل (باستثناء المنشآت الكائنة في القاهرة والجيزة) اعتباراً من 1 يناير 2021 حتى 31 أكتوبر 2021.

–مد مهلة إلغاء الحجز الإداري لمدة عام آخر ينتهي في نهاية ديسمبر 2021، تخفيض رسوم الهبوط والإيواء بنسبة 50%، ورسوم الخدمات الأرضية بنسبة 20%، وذلك في المطارات القائمة في المحافظات السياحية من جوان 2020 حتى 31 أكتوبر 2021، وإطلاق برنامج جديد لتحفيز الطيران حتى 31 أكتوبر 2021، وتخفيض أسعار وقود الطائرات لتصل إلى 15 سنتا على الجالون الواحد حتى نهاية ديسمبر 2021، ومد العمل بقرار وزيرة البيئة بتخفيض رسوم زيارات المحميات البحرية في كل من محافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر حتى 31 أكتوبر 2021.

–قرار مبادرة البنك المركزي المصرى بالتعاون مع وزارة المالية بقيمة 3 مليارات جنيه بضمان وزارة المالية لدعم العاملين بالقطاع السياحي، من خلال إقراض المنشآت السياحية والفندقية بفائدة مخفضة مقدارها 5% حتى تستطيع دفع رواتب العاملين بها، علاوة على مبادرة أخرى بمبلغ 50 مليار جنيه لدعم عمليات الإحلال والتجديد ورفع كفاءة المنشآت الفندقية والسياحية لتكون جاهزة للتشغيل واستقبال السائحين وذلك بفائدة تم تخفيضها إلى 8.%

–أيضا قرار مجلس الوزراء بانتظام صرف الإعانة المقدمة من صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة للعاملين بقطاع السياحة وذلك من أفريل حتى 31 أكتوبر 2021، وقيام وزارة التضامن الاجتماعى بصرف دعم للمرشدين السياحيين، وقيام غرفة المنشآت الفندقية بتخصيص مبلغ 500 ألف جنيه لمحافظتي الأقصر وأسوان مناصفة لدعم أصحاب الحناطير والفلايك.

– قرارات مجلس الوزراء بمنح مجموعة من التسهيلات لدخول السائحين إلى مصر، منها:الإعفاء من سداد رسوم التأشيرة لمدة عام تقريباً للسائحين الوافدين إلى المحافظات السياحية، السماح لعدد 27 جنسية إضافية بالحصول على التأشيرة الاضطرارية بمنافذ الوصول المصرية، شريطة وفودهم إلى البلاد عن طريق مجموعات سياحية بضمان وكيل سياحى، منح تخفيض بقيمة 10 دولارات على سعر التأشيرة للسائحين الوافدين إلى مطارات الأقصر أو أسوان لتشجيع السياحة الوافدة بالصعيد خلال أشهر يونيو ويوليو وأغسطس من كل عام، منح التأشيرة الاضطرارية للسائحين الحاصلين على تأشيرات دخول سارية ومستخدمة من قبل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول منطقة شنجن على جوازات سفرهم بدون تأشيرة مسبقة اعتبارا من 15 ديسمبر 2020.

***الفرع الثالث*: الحلول الوقائية التي اعتمدتها مصر للحد من تأثير الأزمات العالمية على القطاع السياحي**

يقترح للحد من تأثير الأزمة علي القطاع السياحي ما يلي: (محي محمد مسعد، 2008، ص 05)

1- تكثيف الحملات الدعائية والإعلان لمصر في الخارج.

2- الاهتمام بالسياحة العربية وتقديم برامج سياحية جاذبة للسياحة العربية والإعلان عنها.

3- عقد ورش العمل بصفة دورية تضم مجموعة من خبراء الاقتصاد والإعلاميين والمهنيين وممثلي القطاع الخاص للعمل علي إيجاد حلول لمواجهة تلك الأزمة في حال تفاقمها.

4- التركيز علي الإعلان عن تنويع المنتج السياحي مثل الاهتمام بسياحة المؤتمرات والغوص والسفاري والجولف.

5- قيام مراكز المعلومات بالوزارات والإتحاد المصري للغرف السياحية بإعداد تقارير دورية تتضمن جميع المستجدات والآراء والحلول اللازمة لحين الانتهاء من الأزمة وعلي أساسها يتم اتخاذ القرارات اللازمة والتي من شأنها العمل على الحد من تأثير الأزمة.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق نستخلص أن الأزمات تشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي و السياسي لأي دولة معنية إضافة إلى انتقال عدوتها لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة مثلما حدث في الأزمات السابقة الذكر، الأزمات المالية بمختلف مفاهيمها و تعاريفها هي ظاهرة مثيرة للقلق و هي مشكلة مالية لا ينتج عنها فقط مشاكل اقتصادية و المتمثلة في الركود و هبوط الإنتاج و العطالة بل عدد من المشاكل تتزايد و تتكاثر حجما رغم تعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات إلا أن هناك قاسما مشتركا بين العديد من الأزمات المالية و المتمثل في توسيع المنح الائتمانية و التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية. معظم الدول التي تعرضت للأزمات ليس لديها القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسة النقدية في التحكم في عرض النقد مما يعني فقدان تلك الدول لأداة هامة من أدوات السياسات الاقتصادية في التعامل مع آثار تلك الأزمات والحد من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بقدرة الدولة على التحكم في التضخم والحفاظ على مستويات أسعار الصرف و كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول و اندماجها أدت إلى تكرار الأزمات و توسعها حتى وصلت إلى نشوء الأزمة الحالية التي تعتبر الأخطر و الأعنف من كل الأزمات السابقة الأزمة المالية التي يتعرض لها حالياً القطاع المالي الأمريكي بشكل خاص سببها الوحيد يعود إلى عدم نمو حجم المصارف بالدرجة نفسها التي نما فيها سوق الاقتراض المفرط والغير المسؤول أدى هذا إلى عدم الاستقرار الذي مازال يسيطر على الأسواق العالمية بسبب الشكوك حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي، خاصة مع استمرار تدنى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومع عدم وجود بوادر إيجابية تشير إلى حل مشكلة الائتمان الراهنة و بغض النظر عن الأسباب و الآثار التي نجمت عن الأزمة و حتى في طريقة معالجتها سوف تؤدي بدون شك إلى مراجعة كبيرة وإعادة النظر في الممارسات المالية التي اعتبرت حتى إلى وقت نشوب هذه الأزمة من المسلمات المستقرة في الصناعة المالية والمصرفية وقد أدت نتائج هذه الأزمة إلى استخلاص دروس أهمها: عدم الاستهانة أبداً بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر.

الخاتمة

الخاتمة:

شهدت دول العالم سواء المتقدمة أو الصاعدة أو النامية عدة أزمات متعددة ومختلفة، فقد عاشت البشرية عدة أزمات صحية اقتصادية وسياسية، تشترك مع بعضها البعض في كونها تؤثر على حياة البشر من جهة، ومن جهة أخرى لها القابلية للانتشار في أكبر حيز مكاني ممكن، الشيء الذي يجعل الآثار المترتبة عن هذه الأزمات في اغلب الأحيان كبيرة وتمس شريحة كبير من الناس، أو من الدول وفق الخاصية التي تتمتع بها من خلال ما يسمى بـ العدوى.

و قد مر العالم في فترات تاريخية سابقة بعدة موجات من الأمراض والأوبئة والتي اختلفت في طبيعتها وشدتها وطرق انتشارها، غير أن أغلبها كانت محدودة الانتشار في مناطق معينة، لكن دوما كانت أثارها وخيمة على المناطق المتضررة، حيث أن الطاعون كان ينتشر في مناطق محددة، لكن كانت له دوما آثار مدمرة يحصد الألف من أرواح البشر، نفس الشيء بالنسبة للأوبئة الأخرى تذكر منها الكوليرا الايبولا، أنفلونزا الخنازير، التي كان لها أثر كبير على المناطق المتضررة.

من جهة أخرى، و على وجه الخصوص تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية العالمية 2008 التي اعتبرت من أشد الأزمات منذ الكساد الكبير 1929 فهي أزمة خطيرة بعمقها وشمولها ونتائجها على مستوى الاقتصاد العالمي ومستقبله ككل ومن تداعياتها أنها تسببت في خلق أزمة مالية أخرى وهي أزمة الديون السيادية التي ظهرت و انتشرت بين دول منطقة اليورو، فقد كانت شرارتها الأولى من اليونان التي كانت حكوماتها قد أخفت بعض الحقائق الاقتصادية و المعايير المفروضة من طرف الاتحاد الأوروبي، كما تعرض العالم لأزمات أخرى ذات أبعاد سياسية، فبالرغم من عدم تأثيرها العالمي إلا أن أسبابها ومنطلقاتها جعلتها متميزة عن مثيلتها من الأزمات الاقتصادية، من أهمها: الأزمة النفطية سنة 2014.

ومع نهاية عام 2019 شهد العالم تداول العالم أولى الأخبار عن ظهور فيروس جديد في مدينة ووهان الصينية. وفي ظرف قياسي انتشر هذا الفيروس في جميع أنحاء العالم بسرعة كبيرة، لتبدأ أعداد الإصابات والوفيات في الارتفاع بشكل كبير و ومرعب، الأمر الذي أدخل العالم في حالة من الرعب والهلع، متخذة بذلك أغلب دول العالم مجموعة من الإجراءات والتدابير والاحترازية بهدف التصدي لهذا الفيروس من أهمها الحد من تنقل الأشخاص عن طريق توقيف وسائل النقل الجوي والبحري مع إغلاق الحدود، والحد من التجمعات عن طريق توقيف جميع الأنشطة الثقافية والرياضية وحتى الدينية بالإضافة إلى تعليق معظم الأنشطة الاقتصادية، وإغلاق المصانع، والمدارس والجامعات حتى سميت أزمة الغلق الكبير. هذه الأخيرة أدخلت العالم في أسوء أزمة اقتصادية عرفها العالم منذ سنة 1929 حسب تصريحات صندوق النقد الدولي، ومع التخطيط الكبير للدول والحكومات في محاولة للتصدي لهذا الوباء والذي سمي فيما بعد من طرف منظمة الصحة العالمية بالجائحة، لاحت في الأفق ملامح تشكل نظام عالمي جديد نتيجة الاختلالات الذي شهده النظام العالمي الحالي في التعاطي مع هذه الجائحة، فلقد انكفأت الدول على نفسها كلا بإمكانياتها الخاصة في مواجهة الجائحة والتخفيف من تباعاتها، فلم تظهر لا التكتلات الإقليمية ولا المنظمات العالمية الراعية العولمة، وتخص الذكر مجموعة البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، إلا من خلال دورها المكمل للدور الفعال التي لعبته حكومات الدول المعنية بالجائحة واقتصارها على بعض المساعدات والتسهيلات المالية الممنوحة، بينما اقتصر دور منظمة الصحة العالمية على الدور التوعوي والإرشادي فالدول الأوروبية وجدت نفسها وحيدة في مواجهة هول هذه الجائحة وهذا عاد مفهوم الدولة الوطنية إلى الظهور بقوة بالنظر إلى الإجراءات المتخذة والمساعدات المقدمة للفئات الضعيفة للتخفيف من تبعات هذه الجائحة كما ظهرت الصين كأقوى دولة في مواجهة الجائحة،في الوقت الذي فشلت فيه كبريات الدول في التصدي للجائحة، بل أصبحت الصين في ذروة الأزمة المصدر الوحيد للمعدات وللعتاد الطلبي الموجه لمكافحة الوباء.

وعلى الرغم من اتفاق الدول على اتخاذ إجراءات وترتيبات من أجل مواجهة هذا الوباء، إلا أنها اختلف في التعاطي مع هذا الوباء وكل دولة لها تجربة خاصة في مواجهة الوباء، فإن بعض الدول اتخذت إجراءات صارمة من أول ظهور للفيروس على حساب الاقتصاد مثل الصين في مدينة ووهان حيث عمدت على إغلاق كامل و توقيف الحياة الاقتصادية بالكامل مع فرض طوارئ صحية، هناك دول أخرى فضلت الاقتصاد وترددت في تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية مثل الولايات المتحدة التي لم تتجرأ على فرض الإجراءات الوقائية و الاحترازية حتى سجلت أعداد الإصابات والوفيات أرقام قياسية، بينما دول أخرى مثل كوريا الجنوبية فتعد تجربتها رائدة في مواجهة الجائحة والتي اعتمدت على إجراء تحاليل الكشف على نطاق واسع واستعمال التكنولوجيا في إتباع الحالات المشبوهة والمؤكدة عن طريق تطبيقات متطورة محملة على الهواتف المحمولة الذكية.

I. اختبار صحة الفرضيات

1. أكثر الأنشطة تأثرا بالأحداث والأزمات العالمية والإقليمية هي السياحة الدولية والتي تعتبر الجزء الأكثر حساسية في النشاط الخدمي الدولي، والتي لا يمكن أن تصبح مستقرة إلا في إطار عالم يتمتع بالهدوء والسلام من جهة وبحالة من النمو الاقتصادي المنتظم من جهة أخرى، وهذا مايثبت **صحة الفرضية الأولى**.

2. في العقدين الأخيرين تأثر القطاع السياحي بالعديد من الأزمات الاقتصادية أسهمت في انخفاض نموه لفترة محدودة، لكن تعد أزمة فيروس كورونا مختلفة تماما بكل المعايير، إذ لن تعان القطاعات الاقتصادية خصوصا السياحة والطيران من شلل شبه كامل إلا في هذه الأزمة ، نتيجة لتأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس ، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر. فقد أدى الانخفاض الحاد في حركة السفر الدولي إلى خسارة بلغت نحو 1.3 تريليون دولار من عائدات التصدير، أي ما يربو على 11 ضعف الخسارة التي تكبدها العالم في أثناء الأزمة الاقتصادية لعام 2008.وهذا مايثبت **صحة الفرضية الثانية**.

3. يمتلك الوطن العربي مقاصد سياحية متنوعة تتميز بمقومات جذب سياحية مختلفة تؤهلها لاستقبال السائحين ، فالوطن العربي يتوافر على **مناطق طبيعية وغابات** و **سواحل مختلفة** في معظم البلدان العربية،**مناطق أثرية وتاريخية** عريقة، مثل الأهرامات والأقصر وأسوان في مصر، وحدائق بابل في العراق، ومدينة تدمر في سوريا، والبتراء في الأردن، والقصبة في الجزائر...ألخ.**أماكن ودور عبادة** ومن أبرزها: المسجد الحرام والمسجد النبوي في المملكة العربية السعودية، والمسجد الأقصى في فلسطين، ....الخ بالإضافة إلى **معالم حضارية وسياحية** أخرى منتشرة في معظم الدول العربية، مثل المرافق السياحية المتطورة في أبوظبي ودبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وشرم الشيخ والغردقة في مصر، وفاس، ومراكش، وأغادير في المغرب. وجرش في الأردن، والمدن السياحية المختلفة في لبنان مثل بعلبك وصيدا، وكذلك المدن السياحية السورية....ال، وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة**.

4. انعكست الأزمات الاقتصادية خلال الفترة 2020/2008 بالسلب على قطاع السياحة في الوطن العربي ، حيث تضرر عدد من الدول العربية من انخفاض عدد السياح والعائدات السياحية ، وبالحديث عن أشد الأزمات تأثيرا على القطاع السياحة ألا وهي أزمة كورونا والتي أثر انتشارها على جميع الدول في العالم العربي ، فقد ساهمت إجراءات إغلاق الحدود التي فرضتها عدة دول لمنع انتشار وباء كورونا إلى خسارة الملايين من الوظائف خاصة في قطاع السياحة والسفر الذي يوظف نسبة كبيرة من القوى العاملة في العالم العربي ، وانخفاض للعائدات من النقد الأجنبي ، الأمر الذي انعكس سلبا على قيمة عملات الدول التي تعتمد على قطاع السياحة وعلى معدلات النمو الاقتصادي فيها. وقد كان تأثير جائحة كورونا متفاوتا بين

الدول العربية وأكثر الدول التي تضررت سياحتها من جراء جائحة كورونا هناك إحدى عشرة دولة عربية، يأتي على رأسها كل من السعودية والإمارات ومصر وتونس والمغرب وفلسطين والأردن والكويت. وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الرابعة**.

5. يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في مصر، و ثالث أهم المصادر المهمة للنقد الأجنبي في الاقتصاد المصري، كذلك يساهم قطاع السياحة في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة؛ حيث يمثل عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 10%من إجمالي قوة العمل في مصر (عمالة مباشرة وغير مباشرة،) وبالتالي يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وقد ساهم انتشار فيروس كورونا في تراجع الإيرادات السياحة في مصر ، الامر الذي أدى إلى تراجع احتياطي النقد الأجنبي في مصر من جهة ، وتراجع أسعار الصرف للعملة المحلية من جهة أخرى، وتباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، و مع الشلل والتوقف الذي يعاني منه قطاع السياحة في مصر ؛ بسبب تفشي فيروس كورونا، فقد الآلاف من العاملين بقطاع السياحة لوظائفهم الامر الذي أدى الى ارتفاع معدلات البطالة. وقد قامت الحكومة المصرية باتخاذ العديد من إجراءات الدعم الاقتصادي للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به في ظل مواجهة تداعيات فيروس كورونا والحد من آثارها السلبية من خلال تأجيل مستحقات الشركات العاملة في قطاع السياحة، و توفير قروض مساندة لقطاع الطيران المدني بفترة سماح تصل إلى سنتين، مع تخفيض سعر الوقود بقطاع الطيران وهذا مايثبت **صحة الفرضية الخامسة**

II. نتائج الدراسة

- ✓ إن الإجراءات الاحترازية التي تبنتها معظم دول العالم، ومنها إجراءات الغلق والطوارئ الصحية المفروضة وغلق الحدود وتقييد حركة الأفراد وذلك عن طريق توقف توقيف حركة النقل البحري والجوي والبري أدت إلى وقف معظم الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تراجع كل من الناتج الإجمالي وحركة التجارة الدولية وتأثر سلاسل القيمة العالمية وظهور الصين كوسيط لضمان سلاسل القيمة خاصة في وسائل ومعدات المكافحة بدورها تراجعت السياحة العالمية بشكل رهيب من جهة، وتراجع الطلب على المواد الأولية خصوصا الطاقة التي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية وحدوث انهيارات تاريخية في أسعارها، هذا بدوره أثر على معدلات التضخم بالانخفاض، غير أن الاستجابات الحكومية الوباء من خلال التدابير التحفيزية المالية الضخمة أدى إلى تعزيز معدلات التضخم من جديد.
- ✓ أدى تضرر قطاعات اقتصادية واسعة جراء الجائحة وطول الإجراءات الاحترازية وتوقف أدائها إلى ارتفاع معدلات البطالة ارتفاع أعداد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم وأحيلوا إلى البطالة الإجبارية، حيث أن أعداد كبيرة من العمال فقدوا مصادر دخولهم، مما أثر سلبا على الطبقة المتوسطة والتي أصبحت مهددة بالاختفاء لصالح الطبقة الفقيرة والتي شهد العالم دخول أعداد كبيرة تحت خط الفقر نتيجة توقف النشاط الاقتصادي واختفاء العديد من الوظائف.
- ✓ إن استمرار الحكومات في تقديم المساعدات من أجل دعم العمال وحماية الوظائف، يرفع من حجم الإنفاق الحكومي ويوحي كذلك ببقاء الدين الحكومي في مستويات مرتفعة خاصة لدى الدول المتقدمة والناشئة ذات القدرات العالية على الإنفاق كما أن تركيز الدولة جهودها على المساعدات يؤدي إلى تعطيل برامج الاستمارات الداخلية والخارجية وهذا ما يفسر تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير.
- ✓ انخفضت أسعار الفائدة بسبب تأثير جانحة كورونا ما أدى إلى زيادة قدرة الدول على التعامل مع مستوى أعلى من الديون ومخاطرها، إلا أن الفائدة المنخفضة ترفع من الطلب على الاقتراض ما يرفع في أسعار الفائدة من جديد. شهدت الأسواق المالية هزات عنيفة لم تشهد مثلها منذ أزمة 2008، حيث سجلت أغلب مؤشرات البورصات العالمية خسائر كبيرة، كما سجلت

أسعار الأسهم انخفاضات حادة، نتيجة النظرة التشاؤمية للمستثمرين والتي نتج عنها موجات بيع كبيرة، وهروب رؤوس الأموال إلى أسواق السندات والتي تعتبر من الملاذات الآمنة، مثلها مثل أسعار الذهب.

- ✓ لقد كان لجائحة كورونا تداعيات على جميع المؤشرات الاقتصادية في الوطن العربي ، فقد أدي انخفاض أسعار النفط مع بداية أزمة الكوفيد إلى تراجع عائدات أكبر الاقتصادات في المنطقة وارتفاع العجوزات في موازين المدفوعات وتراجع معدلات النمو ، و من ناحية أخرى تأثر القرار الاستثماري بعدم اليقين نتيجة تأثر المشاريع الاستثمارية القائمة والمخطط لها، نتيجة تباطؤ النمط الاستهلاكي.
- ✓ تشكل السياحة في العديد من الدول العربية أحد قواعد إرساء التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدرا مهما للدخل والتوظيف؛
- ✓ تعاني بعض الدول العربية من عراقيل اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت سلبا في أداء قطاعها السياحي وتنافسيته.

III. توصيات الدراسة:

- ✓ الاهتمام بتوفير المناخ الاستثماري الملائم من أمن وتشريعات وقوانين حاضنة للمشاريع السياحية في البنية التحتية، بهدف زيادة تحفيز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للعديد من الدول العربية.
- ✓ تعزيز تنافسية القطاع السياحي، وهذا من خلال إدراج القطاع في أولويات السياسات التنموية للدول العربية، واتخاذ إجراءات ووضع خطط واستراتيجيات سياحية متكاملة على المدى الطويل.
- ✓ تكثيف الجهود ومد جسور التعارف العربي الذي يعزز قطاع السياحة في ظل وجود روابط قوية تسعى للحد من حجم الخسائر الذي يتعرض له القطاع السياحي، بسبب الأزمات التي قد تواجهها ، بهدف رد الاعتبار للسياحة العربية، وزياد نصيبها من السياحة العالمية.
- ✓ تفعيل دور المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، في مكافحة هكذا أزمات بفاعلية أكبر، عن طريق إنشاء مراصد عالمية ترصد وتتنبأ بحدوث أزمات صحية على شاكلة فيروس كورونا من طرف منظمة الصحة العالمية، وإنشاء صناديق خاصة من طرف صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك العالمي خصيصا لمكافحة الأزمات الصحية والأوبئة بفعالية أكبره من أجل الحفاظ على سلامة التعاملات الاقتصادية والمالية، يجب تطوير أساليب جديدة في ممارستها، لتتلاءم مع المستجدات التي جاءت بها الجائحة، من أجل الحفاظ على الوظائف المفقودة جراء الإغلاقات، كالعمل عن بعد.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في السياحة و العمل على تشجيع السياحة الداخلية من أجل تقليص تدفق السياح المحليين إلى الخارج؛
- ✓ بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة وحسن الضيافة وتعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها ليس لدى أصحاب القطاع فقط وإنما لدى المواطنين، والعمل على التكوين في مجال السياحة؛

IV. آفاق الدراسة:

تفتح لنا هذه الدراسة أفاقا كثيرة للبحوث أهمها:

- ✓ تداعيات جائحة كورونا (كوفيد – 19-) على أداء الاقتصاديات العربية؛
- ✓ تأثير جائحة كورونا (كوفيد – 19)على أداء الأسواق المالية العالمية .

وفي الأخير نسأل الله عز وجل التوفيق في هذا العمل، وأن يكون هذه البحث المتواضع قد لمس كل جوانب الموضوع وأزال أي لبس قد يتبادر إلى ذكر كل مطلع على هذا البحث العلمي ولو بشيء قليل، هذا ويبقى عملنا المتواضع مشوبا بالنقص لا بالإجادة، كون النقص من صفات البشر والكمال لله وحده خالقنا سبحانه وتعالى.

تم بحمد الله– –

ملحق رقم 01: مغارة جعيتا

ملحق رقم 02: بعلبك

ملحق رقم 03: فاريا

ملحق رقم 04: غابات الارز

ملحق رقم 05: البتراء

ملحق رقم 06: البحر الميت

ملحق رقم 07: العقبة

ملحق رقم 08: جرش

ملحق رقم 09: كورنيش الدوحة

ملحق رقم 10: حديقة اسباير

ملحق رقم 11: اللؤلؤة

ملحق رقم 12: منطقة الحمامات

ملحق رقم 13: منطقة سيدي بوسعيد

ملحق رقم 14: مدينة القيروان

ملحق رقم 15: جامع الجزائر

ملحق رقم 16: تاغيت

ملحق رقم 17: قلعة سانتا كروز وهران

ملحق رقم 18: الحظيرة الوطنية تلمسان

ملحق رقم 19: مقام الشهيد بالجزائر العاصمة

ملحق رقم 20: أهرامات الجيزا

ملحق رقم 21: أبو الهول

ملحق رقم 22: وادي الملوك

ملحق رقم 23: الصحراء البيضاء

ملحق رقم 24: واحة سيوه

ملحق رقم 25: خان الخليلي

ملحق رقم 26: دار الأوبرا المصرية

ملحق رقم 27: جامع الأزهر

ملحق رقم 28: معبد فيله

ملحق رقم 29: ابيدوس

ملحق رقم 30: أبو سمبل

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

المصادر:

- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية رقم 1-2.
- القرآن الكريم، سورة النمل، الآية رقم 69.
- ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء 2، مؤسسة أية الله العظمى الميلاني، 2011.
- **فتح الباري**، لابن حجر، ط 1، مكتبة ابن تيمية، 2008 .

أولا: الكتب

- إبراهيم إسماعيل الجديد، **إدارة التسويق السياحي المجتمع العربي للنشر والتوزيع**، الأردن 2010.
- إبراهيم بظاظو، محمد نايف الصرايرة، وعمر جوايرة الملكا، **السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
- إبراهيم خليل بظاظو، **الإدارة البيئية المثلى في تنمية مواقع السياحة البيئية في الوطن العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات، القاهرة، 2014.
- أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005.
- أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية الأسس و المرتكزات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- السكر محمد مروان، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، ط 1، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
- بدر حميد عساف، **تنمية الموارد السياحية**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- خالد كواش، **السياحة مفهومها، أنواعها، أركانها**، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- خليف مصطفى غرايبة، **السياحة الصحراوية في الوطن العربي الواقع والمأمول**، دار قنديل للنشر،عمان، 2012.
- سعيد البطوطي، **شركات السياحة ووكالات السفر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، 2010.
- صالح غادة، **اقتصاديات السياحة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008.
- فتوح هيكل، **عالم ما بعد كورونا-19- لتوليد حدود التغيير المعتمل في النظام العالمي ترينيز**، البحوث والاستشارات ، الطبعة الأولى، 2020.
- لمياء السيد حنفي وفتحي الشرقاري، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، دار المعرفة الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2008.
- ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
- مثنى طه الحوري، و إسماعيل محمد على الدباغ، **اقتصاديات السفر و السياحة**، مؤسسة الوراق للمنشر و التوزيع، عمان، 2013.
- محسن عبد الله الراجحي و آخرون، **الميزة التنافسية للنشاط السياحي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2016.
- محمد البنا، **اقتصاديات السياحة والفندقة**، الدار الجامعية، مصر، سنة 2009.
- محمد الصيرفي، **السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، المكتب الجامعي الحديث**، الأردن، 2009.
- محي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

- مصطفي يوسف كافي، **السياحة المستدامة (السياحة الخضراء و دورها في معالجة ظاهرة البطالة)**، المجموعة العربية للنشر والتدريب، قسنطينة، 2017 .
- مطر محمد، **إدارة الاستثمارات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999.
- منال شوقي عبد المعطي احمد، **دراسة في مدخل علم السياحة**، دار الوفاء للدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2010.
- موفق عدنان عبد الجبار الحميري و رامي فلاح الطويل، التسويق الاستراتيجي لخدمات الفنادق والسياحة توجه حديث متكامل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2016.
- نزيه الدباس، **إدارة القرى السياحية**، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
- نعيم الظاهر وسراب الياس، **سلسلة السياحة والفندقة "مبادئ السياحة** "، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان،الاردن، 2001.
- هبة جمال الدين، **جائحة الكورونا وإشكالية النظام العالمي الجديد وسياسات لدعم صانعي القرار المصري**، سلسلة أوراق الأزمة ، معهد التخطيط القومي، 2020.
- هدى حفصي، **العلاقات العامة بين المبادئ والتطبيقات في المجال السياحي**، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، مصر، 2016.
- هويدي عبد الجليل،**العلاقة التفاعلية من السياحة البيانية والتنمية المستدامة**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

ثانيا: المجلات

- إبراهيم عليوات، **السياحة في الدول العربية واقع وتحديات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 2012.
- ابراهيم لجلط و نورة راقم، **دور مخطط جودة السياحة الجزائري PQTA في تحسين الصورة الذهنية للسياحة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 2017.
- دليلة بركان، نور الدين بولغلام و حفيظة شمشام، **السياحة البيئية كعامل أساسي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة "ولاية بسكرة نموذجا"**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، الجزائر، ديسمبر, 2020.
- زيان بروجة و على راتول محمد، **تقييم وتحليل التنافسية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي(دافوس) خلال الفترة (2015-2017)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14.
- عثمان محمد عثمان، **جائحة كورونا كوفيد -19- ومصير العولمة بين التفكك والمواجهة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 37، 2020 .
- علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، **اثر الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة في مصر دراسة حالة تداعيات فيروس كورونا المستجد**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 42، العدد 4، مصر، ديسمبر 2022.
- عوينات عبد القادر و باشي احمد، **واقع السياحة الجزائرية وأفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، العدد7، سبتمبر 2012.
- فايزة بن حمو ،**الاستثمار السياحي في الجزائر و الرد على التنمية الاقتصادية**، مجلة المدب، العدد 4، جامعة الجزائر، 3 جوان 2017.
- محمد بوبوش، **تداعيات أزمة كورونا على مستقبل القضايا النظام الدولي**، مجلة حوراني، العدد 33-34، 2020.

– مسعي بلال و اوريسي هبة الله، **تنافسية القطاع السياحي و انعكاساته على التنمية المستدامة –حالة الجزائر–** ، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول.

– وفاء بن سيدي إبراهيم، **حوكمة الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية الإمارات العربية المتحدة أنموذجا**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2018.

ثالثا: الرسائل الجامعية

❖ **أطروحات الدكتوراه:**

– خالد اعميري، **التنمية السياحية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2019.

– زير ريان، **مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر–تونس–الإمارات**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر، 2018/2017.

– سعيد صفي الدين الطيب، **مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في الجغرافية السياحية**، أطروحة دكتوراه في الآداب غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، مصر سنة 2001.

– سورية زرقين، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي للجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017–2018.

– لخضر بن علية، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017–2018.

❖ **مذكرات الماجستير:**

– أمين برنجي، **الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2008–2009.

– اوريسي هبة الله، **تنافسية القطاع السياحي و انعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير غير منشورة، 2011–2012 .

– بهاز الجيلاني، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2008.

– حميدة بوعموشة **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة. الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 2011–2012 .

– صالح بزة، **كمية السوق السياحية بالجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009–2010.

– قويدري توشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر 2008–2009.

- مبارك بلاطة ، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2001-2002.
- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009/2010.

❖ **مذكرات الماستر:**

- غانية قارة، و جمعية تومي، **دور السياحة في الاقتصاد المحلي مديرية السياحة و الصناعة التقليدية الولاية وهران نموذجا** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015-2016.
- فريدة قنطور، **التخطيط السياحي وطرق النهوض بالسياحة في الجزائر – دراسة حالة جيجل**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيجل،2013-2014.

رابعا: المقالات

- بوطورة فضيلة و سمايلي نوفل، **الإستراتيجية السياحية في تونس القائمة على تطوير السياحة العلاجية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة(2013-2018)**، 2020.

خامسا: التقارير

- كلاريسا فار، **السياحة الفاخرة ترتفع إلى مستوى التحدي**، الغرفة الأمريكية للتجارة ، الأعمال الشهرية، أغسطس، 2009.
- منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للبترول، 2015.
- تقرير منظمة الصحة العالمية، 2020.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد الدولي، قاعدة أفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2021.

https://www worldometers.info/coronavirus

- صندوق النقد العربي، 2021.
- وزارة السياحة و وزارة التمنية الاقتصادية، مصر، 2008-2009.
- منظمة السياحة العالمية، 2009.
- منظمة السياحة العربية فريق إدارة الأزمات، 2020.
- موسى شتوي، جائحة كورونا وصندوق النقد الدولي، جريدة الغد ،02،2023/06/2020 تم الاسترداد من **http : Alghad.com**
- منظمة الصحة العالمية، الموقع الرسمي، طرق انتقال الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19-، 2،2023/06/2020 ، تم الاسترداد من:

https://www.who.int/ar/rewsroom/commentaries/ceta/modes-of transmission-of-vras-causing-covic-19implications-for-poracaiton-recommendations.

- صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا كوفيد -19-، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي ، 2020، تاريخ التصفح يوم 2023/06/01، الرابط :

http : www.imf.org/ar/about/FAQ/imf-response-to-covid-19.

- التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي، سنة 2020، متوفر على الرابط:

https://www.westuberang

سادسا: المواقع الالكترونية

- الموقع الرسمي لمجموعة البنك العالمي Corruption and covid-19 موجود على الرابط الربط:

and- http:www.wor/dbank.org/en/lopic/governarice/brient/cornption covid-19-response

- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية المبادرة تسريع لائحة أدوات مكافحة توليد – 19، 2020 تاريخ التصفح يوم 02/06/2023 موجود على الرابط:

http://www.who.int/news/11-02-1442-global-partnership-to-the--avatatie- 120-millon-affordable Is-for-low-and-middle-income-counties 58

- الموقع الرسمي المنظمة الصحة العالمية إدارية الوباء المعلوماتي، 2000 تاريخ التصفح يوم 02/06/2023 موجود على الرابط:

http://www.who.int/r/news/06-02-1443-managing-me-covic-19-infocemic-promoting-healthy-behaviours-

- نورة المليان و سلطانة أمين، **أزمة كورونا والنظام الدولي الانعكاسات والسيناريوهات**، المعهد المصري الدراسات، سبتمبر 2020.

- منى المنجومي، "**القطاع يمرض ولا يموت وعام 2026 موعد أقصى للتعافي من تداعيات أزمة كورونا**"، نشر يوم الخميس 4 يونيو 2020 17:42 تم الاسترداد من:

https://www.independentarabia.com/node

- هيئة التحرير للسياحة والسفر، 2021.

2023/04/10 تم الاسترداد من:

https://data.albankakdawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD 2022

- مد إسماعيل، و جمال قاسم، **صندوق النقد العربي تم الاسترداد من اثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، 2020.

https://www.amf.org.ae

- المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير تنافسية السياحة و السفر، 2009-2019.

2023/05/26 على الساعة 19:20 تم الاسترداد من:

https://www.nok6a.net

2023/04/22 على الساعة 35: 16 تم الاسترداد من:

https://www.vetogate.com/

2023/05/08 على الساعة 19:08 تم الاسترداد من:

https://tourismdailynews.com

– هشام شوقي و أيمن أبو زيد، "**رئيس السياحة العربية: 40 مليار دولار خسائر الدول العربية في القطاع**"، 2023/06/02، تم الاسترداد من:

http://www.almasryaalyoum.com

– مركز دبي للإحصاء 2023/06/02 تم الاسترداد من: www.dsc.gov.ae

– مركز المعلومات و الأبحاث السياحية "ماس"، مؤشرات إحصائية 0203/06/01 تم الاسترداد من: www.mas.gov.sa

– وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية،احصائيات غير منشورة لسنة 2016.

الهيئة العامة للسياحة في قطر، التقرير السنوي للاداء 2015، ص 7، جامعة الدول العربية، ادارة الاحصاء و قواعد المعلومات، الدول العربية– ارقام و مؤشرا–، العدد السادس، 2017.

– مركز دبي للإحصاء 2023/06/02 تم الاسترداد من: www.dsc.gov.ae

– وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات غير منشورة لسنة 2016.

وزارة السياحة والآثار الأردنية، النشرة الإحصائية السياحية، 2023/06/03، تم الاسترداد من:

www.mota.gov.jo

– وزارة السياحة والنقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي للمملكة المغربية، السياحة بالأرقام على الموقع www.tourisme.gov.ma

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

– بيانات البنك المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، 2010-2019.

سابعا: ملتقيات و مداخلات و ندوات

– بسام الكاسبة، **أزمة الاقتصاد الأمريكي، الأسباب والنتائج**، منتديات المجموعة المصرية للخدمة المالية، مصر، 2008.

– دهينة مجدولين الزهرة بن بريكة، وليلى بن عيسى، **السياحة الريفية نحو رؤية تنموية حديثة**، مقدمة ضمن ملتقى حول السياحة الريفية نحو رؤية تنموية حديثة بسكرة: جامعة محمد خيضر، د س ن.

– رابح خوني، و رقية حسابي، **ملتقى حول الأبعاد البيئية والسوسيم – اقتصادية للصناعة السياحية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، د س ن.

– راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية**، جامعة سطيف، 2015.

– سليمان بلعور و ذهبية بن عبد الرحمان، **الأمن السياحي كمتطلب أساسي للتنمية السياحية تجربة تونس– مصر– الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم و استشراف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية ،الجزائر، يومي 27-26 فيفري 2013 .

– صالح مفتاح و فريدة معارف ، **واقع السياحة الصحراوية في دول شمال إفريقيا إشارة إلى تونس، المغرب، الجزائر**، مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

– صحراوي بن شيخة و بن حبيب عبد الرزاق، **دور التسويق السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دول المغرب العربي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: السياحة رهان لتنمية– دراسة حالة تجارب بعض الدول،– كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 25-24 افريل.

– طيب داوود و دلال بن طبي، **السياحة البينية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 9-10 مارس2010.

– عبد الرزاق حبيب، وزكية قصاص، **مقومات صناعة السياحة العلاجية في المناطق الصحراوية**، مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول دور الساحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2012.

– عبد الله الغالم، **صناعة السياحة في الوطن العربي مفتاح التنمية المستدامة–إشارة لقطاع السياحة في الجزائر–**، مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول اقتصاديات السياحة والتنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010.

– علام عثمان وطحطاح احمد، **ميكانيزمات السياحة البيئية من منظور إسلامي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة أوكلي محند اولحاج البويرة الجزائر ، يومي 27-28 سبتمبر 2015 .

– عيسى مرازقة، و محمد الشريف شخشاخ ، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر" دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"**، مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة. باتنة: جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2015.

– قرومي حميد و حميدي عبد الرزاق، **السياحة في الجزائر الواقع و المأمول وأفاق التطوير**، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الأفاق، المركز الجامعي اكلي محند اولحاج بالبوير، يومي 11 و 12 ماي 2010.

– كمال رزيق، و مريم بوكابوس، **دور البنوك في دعم السياحة الصحراوية في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني للسياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – جامعة سعد دحلب، البليدة ، د س ن.

– لخضر مرغاد، عمر قريد و محمد شنشونة ، **صناعة السياحة في الجزائر المقومات و المعوقات**، مقدمة ضمن ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة بسكرة : جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2010.

– محمود حسين الوادي، و علي فلاح الزعبي، **دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحية متطورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية الهاشمية**، مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي السنوي، بسكرة: جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2010.

– مذكرة قضايا من إعداد الأونكتاد السياحة المستدامة: **المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 28 جانفي 2013.

– مريم شطيبي محمود، **التداعيات المحتملة للازمة في قطاع الطاقة على اقتصاد الجزائر**، ندوة أزمة سوق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة تطورات أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015.

- ميلود وعيل و سبتي ذهبية، **فرص و معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول: القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحة، جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة، الجزائر، يومي 27-28 سبتمبر 2015.

ثامنا: محاضرات

حامد العلكمي عبد الرحمن، محاضرات حول **الأمن جوهر السياحة الحلقة العلمية حول الأمن السياحي**، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، تونس،2012.

الأستاذ عبد العليم نور الدين، **الموروث من الحضارة المصرية القديمة**، كلية الآثار، جامعة القاهرة.

عبد الحميد بوخاري و سمية شرفاوي، **واقع القطاع السياحي بالدول العربية**، مداخلة مقدمة ضمن الملقي: التنمية السياحية في الدول م و استشراف جامعة غرداية يومي 26-27 فيفري 2013، ص ص6-7.

تاسعا: المقابلات

أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2008.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
شكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	01
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: ماهية السياحة	03
المطلب الأول: نشأة السياحة وتطورها	03
الفرع الأول: السفر في العصور القديمة	04
الفرع الثاني: السفر في العصور الوسطى	04
الفرع الثالث: السفر في عصر النهضة	04
الفرع الرابع: السفر في عصر الثورة الصناعية	05
الفرع الخامس: السفر في الفترة المعاصرة	05
المطلب الثاني: مفهوم السياحة وأنواعها	06
الفرع الأول: مفهوم السياحة	06
الفرع الثاني: أنواعها	08
المطلب الثالث: خصائص السياحة ودوافعها	12
الفرع الأول: خصائص السياحة	12
الفرع الثاني: دوافعها	14
المطلب الرابع: مكوناتها	15
الفرع الأول: البنية التحتية للفندقة السياحية	15
الفرع الثاني: الخدمات السياحية	17
الفرع الثالث: وكالات السياحة والسفر	19
المبحث الثاني: تقييم النشاط السياحي	22
المطلب الأول: أهمية السياحة	22
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية	22
الفرع الثاني: أهمية السياحة على البيئة والعمران	23
الفرع الثالث: الأهمية السياسية	24

الفرع الرابع: أهمية السياحة الاجتماعية	24
المطلب الثاني: انعكاسات السياحة	26
الفرع الأول: انعكاسات السياحة على الاقتصاد	26
الفرع الثاني: انعكاسات السياحة على المجتمع	26
الفرع الثالث: انعكاسات السياحة على العوامل السياسية	27
الفرع الرابع: انعكاسات السياحة على العوامل البيئية	27
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياحة الدولية	29
الفرع الأول: العوامل الايجابية المؤثرة في السياحة العالمية	29
الفرع الثاني: العوامل السلبية المؤثرة في السياحة العالمية	29
المبحث الثالث: السوق السياحي	31
المطلب الأول: الطلب السياحي و العرض السياحي	31
الفرع الأول: الطلب السياحي	31
الفرع الثاني: العرض السياحي	32
المطلب الثاني: مقومات الجذب السياحي	33
المطلب الثالث: أنواع الأسواق السياحية	34
المطلب الرابع:متغيرات السوق السياحي	35
الفرع الأول: الحالة الاقتصادية العامة للسوق السياحية	35
الفرع الثاني: طبيعة السياح	35
الفرع الثالث:حجم المنافسة في السوق السياحية	36
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: واقع السياحة في الوطن العربي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية (2020/2008) – دراسة حالة السياحة في مصر–	38
تمهيد الفصل الثاني	39
المبحث الأول: عرض أهم الأزمات الاقتصادية خلال الفترة 2008–2020	40
المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية 2008	40
الفرع الأول: جذور الأزمة المالية العالمية 2008	40
الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008	40

الفرع الثالث: تأثير الأزمة على اقتصاديات البلدان العربية	42
الفرع الرابع:الحلول المقترحة لعلاج الأزمة المالية العالمية 2008	43
المطلب الثاني: الأزمة النفطية 2014	44
الفرع الأول: أسباب و عوامل انهيار أسعار النفط سنة 2014	44
الفرع الثاني: انعكاسات انهيار أسعار النفط وسبل علاجها	45
المطلب الثالث:الأزمة الصحية كوفيد –19–	47
الفرع الأول: تعريف فيروس كورونا	47
الفرع الثاني:الآثار المترتبة عن جائحة فيروس كورونا المستجد و تشخيص تحديات الاصلاح	74
الفرع الثالث: نتائج جائحة كورونا على النظام العالمي	52
الفرع الرابع: جهود استجابة الدول العربية للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد	53
الفرع الخامس : جهود الهيئات الدولية في مواجهة كورونا	54
المطلب الرابع: التأثيرات الإيجابية و السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية على القطاع السياحي	56
المبحث الثاني: واقع السياحة العربية في ظل الأزمات الاقتصادية	57
المطلب الأول: مقومات السياحة في الوطن العربي	57
الفرع الأول: الينبة الجغرافية	57
الفرع الثاني: البنية المائية	58
الفرع الثالث: البنية الأساسية الاقتصادية	58
الفرع الرابع: البنية الأساسية الاجتماعية	58
الفرع الخامس: المقومات التاريخية و الأثرية	59
المطلب الثاني: اتجاهات الحركة السياحية العربية خلال الفترة 2008– 2020	62
الفرع الأول: السياحة الدولية الوافدة	62
الفرع الثاني:الإيرادات السياحية العربية	65
الفرع الثالث: واقع السياحة العربية في ظل كورونا	68
المطلب الثالث: معوقات السياحة في الوطن العربي	72
المطلب الرابع: التنافسية السياحية و مؤشرات قياسها	73
الفرع الأول: تعريف التنافسية السياحية	73
الفرع الثاني: مؤشرات قياس السياحة في الدول العربية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس 2009–2017	74
الفرع الثالث: مؤشرات قياس السياحة في الدول العربية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي للسياحة والسفر (دافوس) لسنة 2019	80
المبحث الرابع: السياحة في مصر	82

المطلب الأول: مقومات الجذب السياحي في مصر	82
الفرع الأول: المقومات الطبيعية	82
الفرع الثاني: مقومات الجذب البشرية في جمهورية مصر العربية	84
الفرع الثالث: المعالم الأثرية في جمهورية مصر العربية	85
الفرع الرابع: المقومات الدينية	86
الفرع الخامس: المقومات الفنية والتشريعية	87
المطلب الثاني: تأثير السياحة على الاقتصاد لمصري	87
الفرع الأول: تأثير السياحة على تطوير الاقتصاد	87
الفرع الثاني: تأثير السياحة على البنى التحتية	87
الفرع الثالث: تأثير السياحة على التوظيف في مصر	88
الفرع الرابع: تحديات وفرص السياحة في مصر	88
المطلب الثالث: معوقات السياحة في مصر	88
المبحث الرابع: تأثير الأزمات العالمية على السياحة في مصر	90
المطلب الأول: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008 على الطلب السياحي في مصر	90
المطلب الثاني: تأثير الأزمات المالية العالمية على قطاع السياحة في مصر 2010–2020	92
الفرع الأول: تأثير الأزمات العالمية والصدمات على قطاع السياحة في مصر(2010–2019).	92
الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على السياحة في مصر	95
الفرع الثالث: الحلول الوقائية للحد من تأثير الأزمات العالمية على القطاع السياحي	97
خلاصة الفصل الثاني	98
الخاتمة	99
قائمة الملاحق	105
قائمة المصادر والمراجع	116
قائمة المحتويات	124